جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

دور الاقليات العرقية والدينية في التحولات السياسية في روسيا الاتحادية

2017-2000

إعداد الطالب

علي محمد علي كشت

إشراف

الأستاذ الدكتور حمود ابو سليم

أطروحة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
العلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2018

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

الى روح والدي المرحوم الحاج محمد علي نائب كشت رحمة الله عليك يا ابي.

الشُّكر والتَّقدير

كل الشُّكر والتَّقدير إلى أستاذي ومعلمي سعادة الأستاذ الدكتور احمود علي ابو سليم الأكرم، وذلك بما قدَّمه لي من خلال إشرافه على أطروحتي، وأقدِّم الشَّكر الوافر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الاستاذ الدكتور فايز زريقات والاستاذ الدكتور صداح الحباشنة والاستاذ الدكتور وليد العويمر، كما اتوجه بالشكر الى قسم العلوم السياسية في جامعة مؤته الحبيبة والممثلة بالاستاذ الدكتور رئيس القسم رضوان المجالي.

علي محمد كشت

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الملخص

دور الاقليات العرقية والدينية في التحولات السياسية في روسيا الاتحادية 2017-2000

علي محمد كشت

جامعة مؤته – 2018

هدفت هذه الدراسة لبحث دور الاقليات العرقية والدينية كعامل مؤثر ومحدد في التحولات السياسية التي شهدتها روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من خلال دراسة البنية الداخلية وشكل الدولة لروسيا الاتحادية وطبيعة النظام السياسي الحالي فيها، وتركز هذه الدراسة على القضايا المتعلقة بالتغيرات الطارئة التي شهدتها الحياة السياسية الروسية على المستوى الداخلي، محاولة تتبع ابرز هذه التغيرات السياسية التي شهدتها روسيا الاتحادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وتسعى الى ملاحظة ورصد دور الاقليات – سواء الدينية او العرقية– في منظومة الحكم في روسيا الاتحادية ومستقبل هذا الدور في المراحل القادمة.

اعتمدت الدِّراسة منهج النظم(System approach–ديفيد ايستون) بالاضافة الى منهج الوصفي التحليلي، كأدوات تحليل محتوى عنوان الدراسة مرتكزه في اطارها النظري على نظرية تحليل النظام السياسي (ديفيد ايستون) ونظرية النخبة لدراسة دور الاقليات العرقية والدينية في التحولات السياسية في روسيا الاتحادية خلال فترة الدراسة (2000 –2017).

وتوصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ للاقليات العرقية والدينية دوراً هاما ومؤثراً في التحولات السياسية التي شهدتها روسيا الاتحادية، وهي مرشحة لتزايد فاعلية دورها السياسي مستقبلاً في ظل المعطيات والظروف التي تناولتها الدراسة.

الكلمات الدالة: روسيا الاتحادية، الاقليات العرقية والدينية، مستقبل دور الاقليات في روسيا الاتحادية، ، تفكك الاتحاد السوفيتي، الحياة السياسية الروسية.

Abstract

The Role of the Ethnic and Religious Minorities in the Political Transformations in Russian Federation 2000-2017

Ali M. Ali Kasht
Mutah University, 2018

This study aims at investigating the role of ethnical and religious minorities as an effective and specific factor in political transformations that occurred in the Russian Federation after the collapse of the Soviet Union by analyzing the internal structure and form of the Russian Federation and its political structure today.

This study focuses on the emergency changes in the Russian political system. It also focuses on the main political changes that occurred in Russia since the collapse of the Soviet Union in 1991. Moreover, it aims at observing and recording the role of minorities, either religious or ethnical, in the forming the Russian Federation and its future role in the establishment of the current system.

This investigation was based on the System Approach, in addition to the Descriptive Analysis Approach. On a theoretical level, this investigation was based on the theory of System Analysis (David Easton) and the Theory of Elites to study the role of ethnical and religious minorities in the political transformations in the Russian Federation during the period of 2000-2017.

The results of this investigation shows that the ethnical and religious minorities played an essential role in the political transformations that occurred in the Russian Federation, and it is nominated to have an increased effectiveness in the future political role under the current data and conditions that the study focused on.

الفصل الأول
خلفية الدِّراسة وأهميتها

المقدمة:

اثارت التحولات العميقة التي رافقت نهايه الاتحاد السوفيتي عام 1991 اهتمام العالم كله، فقد شهدت المنظومات السياسية للعديد من الدول ولا سيما تلك المكونة لما كان يسمى الاتحاد السوفيتي السابق ترتيبات جديدة على مستوى التحول في انظمتها السياسية وظهور مفاهيم الحريات وحقوق الانسان فضلا عن ايجاد صياغات جديدة لانماط الحكم، متمركزة اساسا في دول اوروبا الشرقية وهي الطوق المحيط بروسيا الاتحادية الوارث الشرعي لهذا الاتحاد السابق ولم تكن روسيا الحديثة بمعزل عن هذه التحولات البنيوية وصار القادة الجدد لروسيا الاتحادية في مأزق انتقالي بين الحاجة الملحة الى المعالجة المتأنية للتركة السلبية التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي السابق ،خاصة الامنية منها، وضرورة مواكبة التحولات البنيوية التي شهدتها المجتمعات البشرية المتحضرة ما بعد الشيوعية خاصة على مستوى نظم الحكم.

1.1 خلفية الدِّراسة

تتحول وتعيش الدول بطرق مختلفة وخاصة بكل واحدة منها، لكن التحول السياسي يظهر بأوضح صوره من خلال انهيار دول ونشوء أخرى، ومع أن حدود الدول تبقى وفقاً للقانون الدولي ثابتة في لحظة تاريخية بعينها، إلا أن هذه الحدود تتقلص أو تتوسع مع مرور الزمن لتظهر دول وتختفي أخرى نهائياً من خريطة العالم، وحتى في حال بقاء حدود دولة بعينها على حالها، فإنه من الممكن للنظام السياسي- أي المؤسسات المركزية للدولة التي تربط الحكام بالمحكومين- أن يتحول، وتعرضت كل الأنظمة السياسية في الدول الشيوعية السابقة الى تغييرات جوهرية في نمط حياة معظم مواطنيها، وشهدت كثير من هذه الدول تغييرات في حدودها الجغرافية، وخلافاً للتحول السياسي، فإن التحول الاقتصادي قد يحدث حتى من دون إجراء أي تغيير أساسي في الدولة أو النظام السياسي، الا انه يمكن القول ان وضع المجتمع الروسي يبقى مغايراً تماماً لوضع أي مجتمع آخر يمر بعملية تحول تدريجي تحدث خطواته في حقب مختلفة من تاريخه(خشيب،11:2015).

وتعتبر روسيا الاتحادية واحدة من أكثر بلاد العالم تنوعاً بالاقليات، ويعيش فيها نحو

مئتي اقلية يشكل الروس السلافيون الجزء الأعظم منهم ينتشرون من أقصى الشمال السيبيري إلى منطقة القوقاز التي يشكل الروس زهاء نصف سكانها، ويلي العرق السلافي من حيث التعداد أبناء القومية التتارية الذين يتمركزون في جمهورية تتارستان الإسلامية، فيما يأتي البشكيريون في المرتبة الثالثة(فرح،91:2017).

ورغم التنوع الديني في روسيا الاتحادية، إلا أن حكومتها تعترف رسمياً بأربعة أديان فقط هي المسيحية (الأرثوذكسية) والإسلام واليهودية والبوذية، وتتفق جميع الإحصائيات على أن الإسلام هو الديانة الثانية في روسيا الاتحادية من حيث عدد الاتباع بعد المسيحية الأرثوذكسية، هذا المعطى هو الذي جعل روسيا تنضم إلى منظمة المؤتمر الإسلامي كعضو مراقب(مرتضى،57:2017).

حاول العديد خلال الحقبة السوفيتية، استغلال العنصر او العامل القومي لإضعاف هذه الدولة العظمى، ورغم أن هذا العنصر كان من الاسباب الهامة التي ساهمت في انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أنه لم يكن نتيجة للصدام بين القوميات المختلفة، بل كان نتيجة لعدم قدرة النظام السوفيتي الشمولي المركزي، على التعامل مع هذا التنوع القومي والثقافي بشكل متوازن وعادل.

ومن هنا فان تتبع مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته روسيا يثير التساؤل حول قدرة ابناء الاقليات خاصة المسلمة في روسيا الاتحادية على ايجاد وسيلة او سياسة معينة تمكنهم من تحقيق مصالحهم ضمن النظام السياسي لروسيا الاتحادية، اخذين بعين الاعتبار قدرة النظام الجديد في روسيا الاتحادية على احتواء هذه التعددية في الاعراق والاديان في روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي.

تركز هذه الدراسة على القضايا المتعلقة بالتغيرات الطارئة التي شهدتها الحياة السياسية الروسية على المستوى الداخلي محاولة تتبع ابرز هذه التغيرات السياسية التي شهدتها روسيا الاتحادية منذ العام 2000، وتسعى الى ملاحظة ورصد دور الاقليات –سواء الدينية او القومية– في منظومة الحكم في روسيا الاتحادية ومستقبل هذا الدور في المراحل القادمة.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى بيان ما يلي:

1. التركيز على دور الاقليات في النظام السياسي الروسي من خلال التعرف على واقعها ومقوماتها ومستوى تأثيرها.

2. استشراف مستقبل الدور الذي يمكن ان تلعبه الاقليات (المسلمة انموذجا) كونها تمثل اغلبية الاقليات الدينية المتواجدة في المجتمع الروسي .
3. امكانية نجاح الاقليات (المسلمة انموذجا) في روسيا الاتحادية في ايجاد حزب او تكتل يمثل مصالحها ويشارك بفاعلية في الحياة السياسية الروسية.
4. تطور النظام السياسي الروسي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي1991 وتولي الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد الحكم عام 2000.
5. التعرف على البيئة الداخلية والبنية المؤسساتية للنظام السياسي الروسي وطبيعية القوى المؤثرة فيها.
6. تناول اهمية مسار التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية.
7. بيان الادوار التي يمكن ان تؤديها القيادة السياسية في بناء الدولة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

3.1 أهمية الدراسة

للدراسة اهمية علمية واخرى عملية حيث تكمن الاهمية النظرية في رصد ابرز التحولات السياسية التي طرأت على نظام الحكم في روسيا الاتحادية بعد فترة الرئيس بوريس يلتسين عام 1999 وتولي الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد الحكم عام 2000 وبالتالي اثبات الدور الهام للقيادة السياسية في بناء الدولة وتامينها من الوقوع في الانهيار والفشل، الدور الذي يمكن للاقليات العرقية والدينية ان تلعبه في حالة ضعف الدولة والتحول الى نظام سياسي جديد.

اما الاهمية العملية فتنبع من معرفة الدور الفعلي للقيادة السياسية الروسية والعوامل التي ادت الى نجاحها في القيام بهذا الدور مما مكنها من انجاز تحولات واضحة ومؤثرة في الدولة، حيث انه يمكن مقارنة نتائج الحالة الروسية بالعديد من الحالات التي نجد لها تشابهاً في المنطقة العربية مثل ظاهرة الربيع العربي في مصر وتونس وما نتج عنها من فراغ سياسي ووصول قوى جديدة للسلطة ومقارنة هذه الادوار بدور النخبة الحاكمة الروسية، بالاضافة الى تسليط الضوء على قدرة الاقليات باستغلال التحولات السياسية التي تمر فيها الدولة من اجل الحصول على مكتسبات والمشاركة بفاعلية اكثر في الحياة السياسية بما يكفل لها تحقيق مصالحها القومية ضمن اطار الدولة الاتحادية.

وعند البحث في الحالة الروسية نجد الرئيس فلاديمير بوتين كان قد تسلم سلطة مركزية هشة وسياسة خارجية متناقضة واقتصادا منهارا الامر الذي وضع روسيا امام مفترق طرق

اما النهوض او الاستمرار بالانهيار، الا ان المتغيرات التي اصابت النظام السياسي الروسي في حقبة بوتين حققت تطورا اقتصاديا كبيرا واستقرارا سياساً تمكنت بفضلهما من النهوض بالاوضاع الداخلية وتعزيز دور روسيا في الساحة الدولية، وهنا يظهر ايضا مشكلة التنوع العرقي الذي واجهته روسيا الاتحادية والذي كان التحدي الاكبر فيه المحاولات الانفصالية من قبل عدة جمهورية وعلى راسها الشيشان والتي وصلت الى حد الصدام المسلح، وقدرة النظام السياسي الروسي على العودة من بعيد والابقاء على دولته الموحدة.

4.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج النظمSystem approach ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج شيوعاً في دراسة النظم السياسية على وجه الخصوص والنشاطات السياسية على وجه العموم، ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي (ديفيد ايستون) بتطوير اقتراب تحليل النظم وادخاله إلى حقل علم السياسة، ثم تبعه آخرون مثل (كارل دويتش) و (الموند) و (برتيشر) وغيرهم كثيرون، وقد عمل استون على تطوير هذا الاقتراب عبر مراحل(بوتمور،130: 1978).

ويمثل النظام وحدة التحليل الرئيسة في اقتراب التحليل النظمي في المناهج السياسية، وهو نموذج عن المدخلات والمخرجات. ويعرف النظام بصفة عامة بانه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها بعضا بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من ان التغيير في احد العناصر المكونه للنظام يؤثر على بقية العناصر.اذ ان النظام قد يعد نظاما في حد ذاته، كما انه يعد هو نفسه نظاما فرعيا في اطار نظام اعلى مستوى منه (الخزرجي،55:2004)وأهمية استخدام هذا المنهج في دراستنا من خلال التعامل مع الحالة الروسية على أنَّها نظام سياسي يتكون من اجزاء متعددة مترابطة ومتفاعلة وتؤثر ببعضها البعض، وبالتالي فان دراسة النشاط السياسي في الدولة الروسية وفقا لهذا المنهج يعطي القدرة على تحليل الفواعل الرئيسية المؤثرة في التحولات السياسية التي شهدتها روسيا الاتحادية خلال فترة الدراسة المشار اليها من خلال بيان مدخلات ومخرجات العملية السياسية في روسيا الاتحادية.

كما اعتمدت الدراسة ايضا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أحد المناهج التي يتبعها الباحثون في المجالات العلميّة والأدبيّة والنفسيّة والطبيّة وغيرها وتقوم هذه المنهجية على دراسة إحدى الظواهر مهما كان تصنيفها كما هي موجودةٌ على أرض الواقع، ووصفها

وصفًا دقيقًا خاليًا من المبالغة أو التقليل عن طريق وضع تعريف لها ثم ذكر أسبابها وخصائصها وصفاتها ونتائجها ومضاعفاتها كيفًا وكمًّا ومقدار تأثيرها على الإنسان وغيرها ومدى ترابطها أو ارتباطها بغيرها من الظواهر الأخرى، ان الهدف الرئيس للمنهج الوصفي هو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل، فإنه يشمل في كثير من الأحيان على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر و الأحداث التي يدرسها، لذلك سيكون الاداة المناسبة في تناول موضوع دراسة الحالة الروسية من ناحية الاهداف والاجابة على مشكلة البحث. وهذا ما يساعد الدراسة على تناول بعض الظواهر البارزة في التحولات السياسية في الدولة الروسية من دور القيادة وتاثير الاقليات والقوميات المتعددة في التغييرات التي وقعت في الدولة الروسية.

5.1 مشكلة الدراسة

وتتناول مشكلات لها عدة ابعاد تتمثل في تناول طبيعية الدور الذي قامت به الاقليات العرقية والدينية سابقا وما تقوم به حاليا ومستقبل هذا الدور بالاضافة الى المقارنة بين فترتين مختلفتين لذات الدولة تحت ظل قيادتين سياسيتين قامت الاولى بتنصيب الثانية في الوقت التي اعتبرت فيها القيادة الاولى (حقبة يلتسين) فاشلة بينما تميزت القيادة الثانية (حقبة بوتين) التي اتت بها الحقبة الاولى ناجحة وطريقة تعاملها مع التحديات المتمثلة بمطالب الاقليات العرقية والدينية او استقطابها او التصدي لبعض المشاريع ذات الطابع الانفصالي لدى بعضها، وتثير المشكلة بعداً يتمثل في التساؤل حول حقيقة حدوث تحول في المسار الديمقراطي في روسيا الاتحادية في ظل السيطرة المطلقة لحزب روسيا الموحدة بقيادة الرئيس الحالي فلاديمير بوتين منذ العام 2000 ولغاية الان ؟! وهل تمكنت الاقليات العرقية والدينية من الحفاظ على ما حققته خلال عملية التحول السياسي في روسيا الاتحادية في ظل العودة الى السيطرة الشبه مركزية لحزب روسيا الموحدة؟! وهل هي قادرة على ان يكون لها دور مؤثر في ظل هذا النظام السياسي الحالي؟

6.1 اسئلة الدراسة

ولبيان وتوضيح هذه اهداف هذه الدراسة تم التوصل الى الاسئلة التالية :

1. ما هو دور الاقليات العرقية والدينية في التحولات السياسية التي حدثت في روسيا الاتحادية ؟ وينبثق عن هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:
   أ- هل تسمح بنية النظام السياسي الروسي لمشاركة واسعة وفاعلة للاقليات في الدولة الروسية؟
   ب- هل هناك امكانية لتشكيل تحالف سياسي بين ابناء الاقليات المختلفة يهدف الى انشاء حزب سياسي يسعى ظاهريا الى المشاركة في الحياة السياسية الروسية ولكنه في الداخل يمثل التوجه القومي او الديني لهذه الاقليات؟
   ت- ما هو اثر التعدد الاثني والديني على استقرار النظام السياسي في روسيا الاتحادية؟
2. كيف استطاعت القيادة السياسية الجديدة المتمثلة في بوتين اعادة بناء الدولة؟ وينبثق عن هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:
   أ- ما مقومات القيادة التي تمتعت بها حقبة بوتين والتي مكنتها من اعادة بناء الدولة الروسية التي كانت على وشك الانهيار في حقبة يلتسين ؟
   ب- ما حدود الدور الذي تؤديه النخب في عملية التحول في روسيا الاتحادية؟

8.1 حدود الدراسة

الاطار الزماني : وهي الفترة التى بدات من عام 2000 معالم استقرار النظام السياسي لروسيا الاتحادية لتتشكل بعد المرحلة الانتقالية للعهد السوفيتي ونهاية حقبة يلتسن من 2000م الى 2017م.

الاطار المكاني : دولة روسيا الاتحادية.

9.1 الاطار النظري للدراسة: تقوم هذه الدراسة في اطارها النظري على:

نظرية تحليل النظام السياسي (دافيد ايستون): قدم نموذجا نظريا يتصور به النشاط السياسي على انه مجموعة من قوى المتساندة والمتفاعلة على وضع يتحقق به التفاعل بين وحدات النظام بشكل مرن، ويقوم هذا النموذج على مرحلتين:

المرحلة الاولى: وفي هذه المرحلة صور ايستون الحياة السياسية من ثنايا نموذجه على انها بنية كلية تتكون من بنيتين (قوتين)رئيستين هما الجهاز السياسي من ناحيه وبيئته(سياقه الاجتماعي) من ناحية اخرى، ، ثم اتجه ايستون بعد ذلك ليعطي تصورا لعملية القيم من ثنايا

مفهوم النسق والذي راح يقدم به تفسيرا لامرين: اولهما ديناميكية الحياة السياسية:اي حركيتها المستمرة من ثنايا عمليات متفاعلة لا تنتهي فهي مجموعة من افعال في شكل مدخلات ومخرجات للجهاز السياسي وكل ذلك طبقا لقانون الفعل ورد الفعل حركيتها المستمرة من ثنايا عمليات متفاعلة لا تنتهي فهي مجموعة من افعال في شكل مدخلات ومخرجات للجهاز السياسي وكل ذلك طبقا لقانون الفعل ورد الفعل.

المرحلة الثانية: ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي على اعتبار ان القرار لا يتخذ بشكل تحكمي من جانب الجهاز السياسي وان يشارك في صنعه القوى اللارسمية ايضا (اندرسون،1999:134).

وبالتالي فان تطرق الدراسة الى الجهاز السياسي في روسيا الاتحادية وبيئته (سياقه الاجتماعي) وفق نموذج ايستون سيعمل على تحقيق اهدافها واجابة الاسئلة المتعلقة بها ويسهل من العملية البحثية بايجاد اطار يحدد توجهاتها بما يتوافق مع خطوات البحث العلمي.

ان الظاهرة السياسية يمكن تعريفها بانها عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة، و التي تتكون أساسا من نظام و محيط بيئي، ويبنى النظام السياسي على أساس المدخلات و المخرجات ،و يرى ايستون بان المدخلات تتكون من عنصرين أساسيين و هما: المطالب و الحاجات الصادرة عن المجتمع (المجتمع المدني، استطلاعات الرأي العام، وسائل الاعلام) و التي لا بد أن يعبر عنها في شكل مظاهر سياسية عقلانية و منظمة و دعم و مساندة النظام السياسي، و الايمان بقواعد اللعبة السياسية،اما بخصوص المخرجات فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الطلبات و المطالب الصادرة عن المجتمع، و ذلك من خلال تغذية استرجاعية، و يكون رد فعل النظام السياسي إما إيجابيا أو سلبيا فهو يكون ايجابيا عندما يتخذ النظام السياسي تدابير سياسية إيجابية، تتمثل في قبول و تحقيق مطالب المحيط، و من ثم ترجمتها في شكل سياسات عامة ،و يتخذ رد الفعل وصفاً سلبيا عندما تقابل مطالب المحيط بالرفض والتدابير الزجرية و القمعية ،و بالتالي فإن النظام السياسي إذا اتخذ اجراءات ايجابية كما يؤكد "ايستون" فإنه يحقق لنفسه توازنا يمنحه طابع الديمقراطية ،أما اذا قوبلت مطالب المحيط بالرفض فإن هذا النظام السياسي نظام غير متوازن , و بالتالي غير ديمقرطي(نويري،2009:11) .

قدم ديفيد ايستون اطاراً لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدا بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية (العكسية) بالربط بين المدخلات وكما يلي:

1. عملية التحويل: ويقصد بها استيعاب المطالب في ابنية النظام التشريعية والتنفيذية، فالمطالب تمر بعملية تحويل طويلة داخل ابنية النظام قبل ان تظهر في شكل مخرجات.
2. المخرجات: وهي السياسات والقرارات التي تتعلق بالقيم وتمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية القائمة والمتوقعة وهذه المخرجات قد تكون ايجابية ولا سيما عندما تمثل الوفاء بالمطالب وقد تكون رمزية، وتتمثل بالوعود والعروض العسكرية واثارة مشاعر الخوف من وجود تهديد خارجي او انقسام داخلي وقد تكون سلبية، وذلك حينما تلجأ السلطة الى الارهاب والقسر- كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي.
3. التغذية الاسترجاعية: وهي تشير الى تدفق المعلومات من البيئة الى النظام السياسي عن نتائج افعاله، بمعنى مجمل الافعال الايجابية والسلبية النابعة من المحيط الخارجي للنظام والراميه الى الرد على مدلولات افعال النظام فالنظام عندما يترجم قرارته الى افعال ملموسة تترك هذه الافعال تاثيرات مختلفة النوعية في محيط الخارجي ولتاثيرها يعمل المحيط بدوره على الرد عليها بشكل او باخر وهكذا تستمر عملية الاخذ والعطاء وتكمن اهمية هذه العملية في انها ضرورية لبقاء النظام فعلى اساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات، تصبح السلطة قادرة على الاستجابة اما بالمضي في سلوكها السابق او تعديله او التخلي عنه. ان التغذية العكسية الفعالة التي تتميز باقصى ما يمكن من دقة واقل ما يمكن من تاخير تضمن الاستجابة الفاعلة وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر(الخزرجي،58:2004).

ويرى "ايستون" بان البيئة الاجتماعية الداخلية تتضمن عدة مؤثرات على الجهاز السياسي تتمثل فيما يلي:

اولاً: "الانساق الاجتماعية" وهي تتضمن النسق الاقتصادي والثقافي والايكولوجي والبيولوجي والشخصي، وبعتبر النسق الاجتماعي نسقا شاملا لكل هذه الانساق حيث تتفاعل جميعها في اطار الوحدة الثقافية لمجتمعها الكلي،وبالنسبة للنسق الايكولوجي فهو ذلك النسق الاجتماعي الجغرافي الذي يشير الى علاقة الجماعات (السكان) باوساطها الطبيعية من

ارض بتضاريسها ومواردها ومناخها وما تولد عن ذلك من نشاطات وانماط واساليب متباينه من جماعة الى اخرى.

ثانياً: النسق البيولوجي وهو يعبر عن الخصائص الوراثية التي قد تساعد في تحديد الدوافع البشرية في الجانب الاجتماعي والسياسي على السواء،النسق الشخصي وهو يعبر عن دور الفرد كجزء من النسق السياسي، فينظر الى الفرد من ثنايا مشاركته في الحياة السياسية كمواطن او كحاكم (الاسود،204: 1991).

وبالتالي فان نظرية تحليل النظم ومن خلال اعتبار الظاهرة السياسية مجموعة من العلاقات والعناصر المتفاعلة ويكون النظام اساس هذه العملية مع البيئة المحيطة فان النظام السياسي في روسيا الاتحادية يتاثر ويؤثر بمجموعة من العلاقات والعناصر المتفاعلة من اهمها الاقليات العرقية والدينية ونستطيع من خلال تناول المدخلات الى هذا النظام ومخرجاته والتغذية الاسترجاعية ان نفسر طبيعية النظام الروسي والعناصر المؤثرة فيه من مدخلات وكيفية تعامله مع هذه المدخلات خاصة دور الاقليات العرقية والدينية والتغذية الاسترجاعية المتأتية منها لدراسة البيئة الداخلية لهذا النظام وتحليله بما يعطي صورة واضحة عن اثر التحولات السياسية التي واجهت النظام السياسي الحاكم في روسيا الاتحادية اثناء انتقاله من النظام الشيوعي الى شكله الحالي ودور الاقليات العرقية والدينية فيه.

كما وستعتمد هذه الدراسة على نظرية النخبة والتي هي: من نظريات المرحلة الانتقالية ما بين التقليدية والسلوكية، وإن كانت قد استطاعت الاستمرار والحفاظ على الحيوية المنهجية والاقتدار التحليلي طوال المرحلة السلوكية وما بعدها.،وذلك لما تتميز به من إصابة في تحديد المدخل المناسب لفهم النظم السياسية وتحليلها.

تنطلق نظرية النخبة- مثل التحليل الطبقي ونظرية الجماعات- من افتراض أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة لظواهر أخرى ومن ثم فإنه لا يمكن فهمها في ذاتها وإنما يتم فهمها من خلال تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، اذ ان النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي،التقسيم الأفقي التراتبي للمجتمع يقترب منظور النخبة تركز القوة في يد أقلية وعدم انتشارها في المجتمع حيث تعتبر النخبة والتعددية طرفي نقيض من الناحية المعرفية، فالنخبة ترى أن القوة في المجتمع مركزة في جماعة واحدة، بينما ترى التعددية بتوزع القوة وانتشارها وتشتتها بين الأفراد، وإن كان هذا التوزع غير متساو، إلا أنه لا يعدم أي فرد في المجتمع أن

يجد وسيلة يؤثر بها على النظام السياسي، لأنه يمتلك بعضا من عناصر القوة المتعددة(عارف23:1972).

ان النخبة هي التي تسيطر على أعلى المناصب في هرم الدولة بفضل مؤهلاتها العلمية والفكرية والعقلية، أو بسبب تضحياتها الجسيمة في سبيل مصلحة الدولة والأمة. او أنها الطبقة التي تملك القوة والنفوذ والسلطة والقرار في أعلى إدارات الدولة الحاكمة ومؤسساتها. وتتميز بالوعي، والتواطؤ، والتماسك ومن هنا، فالنخبة هي التي تتحكم في السلطة ليس فقط في مجالها الخاص، بل كذلك في مجال الشؤون العامة (شحشي،26:2012).

ينظر الى النخب السياسة على انها تختلف في طبيعة تاثيرها وفقا لما تتمتع به من قوة ونفوذ لذلك فان اقوى هذه النخب واشدها نفوذا هي تلك النخبة التي يطلق عليها النخبة المركزية التي تتكون من كبار رجال الدولة في اجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وتندرج في تصنيف هذه النخبة المركزية نخب سياسية واجتماعية عديدة(سعد،20:1989).

تعد نظرية غيتانو موسكا (1858-1941) في النخب من اهم النظريات واكثرها اهمية في مجال تفسير الحركة السياسية للسلطة والادارة النخبوية في المجتمع وقد اودع نظريته النخبوية في كتابه المشهور "الطبقة الحاكمة" وضمن هذا الكتاب يعرف موسكا النخبة بقوله:"هي الاقلية المنظمة نسبيا التي تحكم الاكثرية غير المنظمة بفضل قدراتها التنظيمية المتفوقة المؤزرة برصيدها الثقافي وتتمتع هذه النخبة بالامتيازات الاقتصادية والسياسية التي تؤهلها لارتقاء مكانة عالية في المجتمع ". وفي هذا التعريف يلاحظ ان موسكا يركز على القوة التنظيمية للنخب ويرى ان من اهم اسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة، هو قوة تنظيم الاولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى اليه في مواجهة اغلبية غير منظمة (وطفة،25:2015).

من خلال محاولة دراسة واقع العمليات والنظم السياسية فان موسكا قد وصل الى ان الحقيقة الكامنة وراء ظهور الدول والانظمة السياسية تكمن في القوة وان هذه الاخيرة هي المحرك الاساسي لكل عملية بناء لاي نظام دولة كان، اذ يرى ان داخل كل مجتمع منتظم التركيب والذي يوجد في ثناياه ما ياخذ شكل الحكومة فان الطبقة الحاكمة او الذين يمارسون القوة العامة يكونون دائما اقلية ومن تحتهم طبقة كبيرة من الافراد لا يشاركون في الحكم باي معنى حقيقي ولكنهم يخضعون له ويمكن تسميتهم بالطبقة المحكومة(سعد،154:1989).

تطبق نظرية النخبة في الحالة الروسية وذلك بسبب الدور الفاعل والمؤثر الذي يقوم به مجموعة من كبار رجال الدولة في اجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية كما تم ذكره سابقا، وعليه فانه النظام السياسي الروسي يكون لدور القيادة فيه الدور الاكبر في صياغة وصناعة القرارات والسياسات للدولة الروسية، ويلاحظ هنا ايضا اهمية تاثير النخب السياسية والتي تتمثل في الحالة الروسية الزعامات القومية للاقليات العرقية والدينية التي اما ان تتحالف مع القيادة السياسية للدولة حفاظا على مصالحها او تختلف معها وقد تكون الحالة الشيشانية خير مثال على تاثير النخب على التحولات السياسية التي شهدتها الدولة الروسية في اثناء انتقالها من المرحلة الشيوعية الى المرحلة الحالية.

ويقوم الاطار النظري للدراسة على عدة مفاهيم تحليلية من ناحية وعلى العلاقة بين هذه المفاهيم من ناحية اخرى على النحو التالي:

1. **القيادة السـياسـية:** لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم القيادة السـياسـية اذ تتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين فيه. ان مفهوم القيادة يتم تناوله على مسـتويين: المسـتوى التحليلي او النظري والمستوى الاجرائي او العملي، فعلى المستوى التحليلي ينظر الى القيادة على انها ظاهرة تخضـع لعملية تفاعل بين عدة عناصـر القائد و الجماعة السـياسـية ثم الفاعلية، اما على المسـتوى الاجرائي فانه يتم التركيز على القائد السـياسـي كفرد وباعتباره العنصـر الاكثر اهمية والايسـر عمليا في تتبع خصـائصـه وتأثيره(حسين،77:2015).
2. **التحول الديمقراطي:** هو التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، فهو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية، او العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال او التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي الى صيغة نظام حكم ديمقراطي(هلال،48:2005).
3. **اعادة بناء الدولة:** وهو تقوية المؤسـسـات القائمة او بناء مؤسـسـات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي فقوة الدولة من قوة قدرتها المؤسـسـاتية والادارية على تصميم وتنفيذ السياسات وسن الانظمة والقوانين وانفاذها(حسين،143:2015).
4. **الاقليات:** مجموعات بشـرية ذات سـمات وخصـائص تختلف عن مثيلاتها في مجتمعات الأكثرية، ولكل أقلية منها سـمات قومية أو إثنية أو دينية مشـتركة بين أفرادها.تختلف الأقليات فيما بينها نوعاً وهوية وانتماء،كما تأخذ تسميات مختلفة مثل:

جالية أو فئة أو طائفة أو ملة أو فرقة أو مجموعة وغيرها من تســـميات تدل في الغالب على جذور الأقلية وأصــولها، وهويتها الاجتماعية والبشــرية. وتنضــوي تحت مفهوم الأقليـات أنمـاط وأنواع مختلفـة منهـا: الأقليـة العرقيـة والأقليـة الـدينيـة والأقليـة اللغوية والأقلية المذهبية والأقلية القبلية ــ العشائرية والأقلية الإقليمية والأقلية الثقافية والأقلية السـياسـية والأقلية الاقتصـادية والاجتماعية والأقلية القومية المتعددة الجذور، وما عداها مشـتق منها ومتفرع عنها أوجامع لها بصـيغة أو بأخرى، مثل القول بأقلية إثنية أو عنصـرية وغير ذلك، ومع ذلك فإن الأقليات العرقية والإثنية العنصـرية، هي والأقليات الدينية ـ المذهبية، أكثر أنماط الأقليات ظهوراً في العالم، وتكمن وراء أغلب الصــــراعات التي تنشـــــب من حين إلى حين بين الأقلية والأكثرية في بلد ما(علي وحنا،15:2002).

10.1 الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت التحول السياسي في روسيا الاتحادية ومن ابرزها:

1. **خشـيب، جلال،(2015) افاق الانتقال الديمقراطي في روسـيا(دراسـة نقدية في البنى والتحديات)** بيروت، المركز العربي للابحاث ودراســة الســياســات، وتناول الباحث معتمدا على الاطر النظرية والمنهج الاســـتقرائي قدرة النخب الروسـية باطيافها كافة على التكيف مع المعطى السـياسـي والتماشـي في كنفه بل تطوير صـيغة الحكم متلائمة مع العقلية الروسية من جهة ومقتضيات بناء دولة قوية من جهة اخرى من دون تجاوز الثقافة الروسـية السـائدة او الانتهاك المفرط الجلي لممارســـــات الفعل الديمقراطي الحديث الذي تتجه الدول الى الاخذ به، لذلك تفرض متطلبات الانتقال الديمقراطي على الدولة الطامحة اليه الا تكتفي ببناء نظام ســياســي يحاكي في بنيته اقصـــى ما بلغه الفكر الســياســي الانســاني فحســب وانما تجعل لهذ النظام المحدث روحا تحركه، وخلصـت الى تحديد ملامح الديمقراطية الروسـية والدور التي تؤديه النخب في رســم هذه المعالم، وهي تختلف عن هذه الدراســـة التي تركز على التحولات السـياسـية التي شـهدتها روسـيا الاتحادية فيما يتعلق بملامحها الديمقراطية الا انها تحاول تسليط الضوء على دور الاقليات العرقية والدينية في هذه التحولات دون التركيز على العملية الديمقراطية فقط كما قام به الباحث جلال خشيب.

2. **حســـين، احمد ســـيد(2015)دور القيادة الســـياســـية في اعادة بناء الدولة(روســـيا في عهد بوتين)**بيروت،مركز دراســـات الوحدة العربية، وركز الكاتب على دور الدولة وحدودها ووظائفها التي يجب عليها القيام بها من الموضـــوعات التي تثير جدلا كبيرا بين مختلف التيارات الفكرية، من خلال اعتماد منجية الدراســة على اقتراب الدور والاقتراب المؤسـسـي واقتراب القيادة الســياســية والمنهج المقارن واســلوب تحليل المضــمون ودراســة الحالة فمع التطورات الحاصـــلة في العالم قد تعجز الدولة عن ادارة مواردها والقيام بوظائفها المنوطة بها، وهو ما ينقلها من حالة الاســـتقرار الى الانهيار في اكثر الاوضــاع تشــاؤما، ومن هنا تاتي اهمية القيادة الســياســية في الانتقال بالدولة من مراحل الفشـــل الى الخروج من مســـتنقع الانهيار، وبالنظر الى روسـيا الاحادية نجد ان الرئيس فلاديمير بوتين تسـلم السـلطة من سـلفه وهي تعاني من انهيار تام خاصـــة بعدما كانت على مشــارف الافلاس جراء ازمة اب 1998، ومع وصــوله الى الحكم كرس فترة رئاســته لنهوض روســيا من كبوتها الاقتصــادية وتعزيز قدراتها العسـكرية وتحقيق التوافق السـياسـي وانهاء حالة الاسـتقطاب بين القوى الشـيوعية والقومية من ناحية والقوى الليبرالية من ناحية اخرى مع توظيف الســـياســـة الخارجية لخدمة الاولويات الداخلية، مما ســبق يتضــح ان النتيجة التي توصــلت اليها الدراســة تؤكد على اهمية دور القيادة السـياسـية الروسـية في اعادة بناء الدولة، بينما سـتعمل الدراسـة الحالية على بيان دور النخبة السـياسـية الروسـية الحاكمة وعلاقتها بالاقليات العرقية والدينية وتوضـيح دورها على هذا الاسـاس في التحولات السـياسـية التى رافقت عملية اعادة بناء الدولة الروسية.

3. **الصباح،عبدالله علي المالك(2017)الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية واثره على التوازنــات الــدوليــة(2015-1991)**بيروت،الـدار العربيـة للعلوم ناشــرون، يتناول الكاتب الصــعود الاســتراتيجي لروســيا الاتحادية وأثره في التوازنات الدولية، للفترة (2015-1991)، معتمدا على منهج دراســـة الحالة بهـدف تبين واقع ذلـك الصـــعود وتطوره وأثره في التوازن الـدولي، وتتمثـل المشكلة البحثية في معرفة كيف تكون الدولة في حالة صعود استراتيجي، وما

هو العامل الأهم الذي يدفع معه باقي العوامل إلى التأثير والتأثر، ان صعود استراتيجي روسي، بلغ مرحلة الانطلاق، ولكنه قابل للانتكاس بسبب العامل الديموغرافي المؤثر، وقد أثر هذا الصعود في عناصر التوازنات الدولية الأربعة وهي: الوحدات الدولية، البنيان الدولي، المؤسسات الدولية، والعمليات الدولية، ان الدور الخارجي للدولة الروسية هو النتيجة او الموضوع الاساس هنا بينما تتناول الدراسة الحالية الشأن الداخلي الروسي والتحولات التي اثرت فيه وربطها بالدور المفترض للاقليات العرقية والدينية.

4. **عبد اللطيبوف،رمضان(2007) مصائر الاسلام في روسيا(تاريخ وافاق)** ترجمة يوسف سلمان،بيروت، دار المدار الاسلامي قدم هذا الكتاب بما يتضمنه من تأملات فكرية وسياسية حول سيرورة الإسلام ومصائره في روسيا والبلقان ووسط آسيا والقوقاز؛ خصوصاً بعدما أخذت حوادث "الإسلام السياسي" حيزاً لا يُستهان به من مستجدات تلك المنطقة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، وهذا الكتاب إذ يثبت أن جماعات التعصب والتطرف "الإسلامي" تسيئ إلى الإسلام نفسه، يحرص في الوقت عينه على حث الآخرين وتحريضهم على التفكير العقلاني والتخلص من إسار التحجر والإنغلاق، في محاولة هادفة إلى محاربة التطرف بكل أشكاله الدينية والإثنية والطائفية والأيدولوجية والدولتية والسياسية والعقائدية والفكرية وغيرها، يجمع الكتاب بين صفتي الأكاديمية والأسلوب الصحافي، ويستبطن منهجية نقدية متميزة، ربما بهدف رفع مستوى القراءة المتهاونة من جهة، وتخفيض سقف القراءة الأكاديمية الصعبة من جهة أخرى، كيّ يصبح في متناول أكبر عدد ممكن من القراء، وليس في متناول النخبة، محدودة العدد وحدها، وهذا العمل هو أول عمل يترجم إلى اللغة العربية للدكتور رمضان عبد اللطيبوف، وهو سياسي وأكاديمي روسي صاحب إهتمامات بالإسلاميات وعلاقة روسيا بالعالمين العربي والإسلامي، الكتاب توصل الى نتيجة مفادها ضرورة اعادة طرح النظرة الاسلامية للحياة والمجتمع واظهار نقاط التوافق لها مع النظام السياسي الروسي، وانهاء حالة عدم التوافق بين الاقليات الاسلامية في روسيا الاتحادية، هذه الدراسة الحالية تقوم على توضيح فكرة عدم وجود توافق بين الاقليات المختلفة في روسيا الاتحادية ولكن بشقيها الدينية

والعرقية واستشراف مستقبل دور الاقليات الدينية والعرقية في روسيا الاتحادية على اساس وجود مصالح مشتركة بينها وليس على انتمائها الديني فقط لا غير.

5. **شادي، هاني(2013) التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسن الى بوتين التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي،** القاهرة، دار العين، تحدث الباحث عن مرحلة زمنية مهمة في تاريخ روسيا، تتمثل في العشرين سنة الأخيرة وانتقالها، من «الشمولية السوفييتية» إلى نموذج «الديمقراطية الموجهة»، و أن عودة بوتين إلى الكرملين مجدداً في 2012، والاحتمال الكبير لاستمراره في الرئاسة حتى العام 2024، أدت إلى ظهور سيناريو آخر يتعلق باحتمال إصابة روسيا بنوع من «الركود»، على غرار فترة حكم ليونيد بريجنيف للاتحاد السوفييتي، النتيجة الاساسية التي توصلت لها الدراسة تتعلق بظهور نموذج ما يسمى "الديمقراطية الموجهة" ودراسة كافة تفاصيله من خلال التحولات السياسية التي شهدتها الدولة الروسية، وهي تختلف عن الدراسة الحالية التي تتبعت مسار التحولات السياسية في روسيا الاتحادية منذ العام 2000 والقت الضوء على مصطلح الديمقراطية الموجهة ولكن وفق الدور المفترض للاقليات العرقية والدينية.

6. **عادل،محمد(2007) مسلمو روسيا ومشاريع الاستقلال**،القاهرة،المركز العربي للدراسات الانسانية، تناول الباحث واقع المسلمين في روسيا الاتحادية من خلال دراسة أوضاعهم القديمة والحالية مع المركز الروسي، وتطور علاقتهم بالإسلام، والكشف عن تنامي رغبة الجمهوريات ذات الكثافة الإسلامية في الاستقلال وتختفي الأصوات المنادية بالاستقلال تارة وتضعف تارة أخرى؛ بسبب الصعوبة الجغرافية التي تحول دون الاستقلال، فضلاً عن ضعف الالتزام الديني مع أهميته كعامل يمكن الالتفاف حوله في ظل تعدُّد عِرقي يعرقل مشاريع الاستقلال، يعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة في محاولته لاستعراض مشاريع او محاولات الاستقلال في روسيا الاتحادية بالنسبة للاقليات المسلمة فيها، هذه الدراسة الحالية تتناول الاقليات العرقية والدينية ضمن منظومة الدولة الروسية وتأثيرها بهذه المنظومة كجزء منها وليس عنصر

انفصالي.

DMITRY GORENBURG, Regional Separatism in Russia: Ethnic Mobilization or Power Grab? Publication: EUROPE-ASIA STUDIES, Harvard University, Vol. 51, No. 2, 1999(النزعة الانفصالية الاقليمية في روسيا: تعبئة عرقية ام صراع على السلطة؟)

حاولت الدراسة التركيز على المصالح العرقية للاقليات المكونة للاتحاد الروسي بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي ، والتي تمثلت بسعي رؤوساء الجمهوريات القومية نحو تعزيز قبضتهم على السلطة وزيادة استقلالهم ، نتيجة شعورهم بالقلق لانهيار الدولة السوفيتية وتخوفهم من فقدان مصالحهم ولذلك فقد قاموا برفع سقف مطالبهم من اجل ايجاد حيز واسع للمسلومة مع المركز الاتحادي الجديد كلا حسب امكانياته، كما تناولت الدراسة حالة نمو الشعور القومي لدى العديد من ابناء الاقليات استنادا للممارسات السوفيتية السابقة التي سعت الى صهرها بالقوة مما هددها بالانقراض حسب الدراسة ، وموقف المجتمع الروسي من فكرة وجود اقليات تتمتع بحقوق تتعلق بلغاتهم وثقافتهم في ظل الاوضاع الصعبة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، وخلصت الى ان ابناء الاقليات نجحوا في الحصول على عدة مكتسبات وامتيازات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ولكن ضمن رغبتهم بالحفاظ على مصالهحم ضمن اطار الدولة الروسية وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في رصد الظواهر المتعلقة بالبعد القومي وتحليلها، الا انها لم تتناول تأثير الاقليات او دورها في التحولات السياسية للدولة الروسية وهذا ما يميز هذه الدراسة عنها.

7. Mikhail Alexseev, INTER-MINORITY XENOPHOBIA IN THE RUSSIANFEDERATION THE SECURITY DILEMMA COMPLEX, Publication: San Diego State University,

December 4, 2008 (الاقليات وفوبيا الاجانب واثره الامني في المجتمع الروسي)

ركزت الدراسة في اطارها على وضع الاقليات العرقية من تتار واديغة(شراكسة) وارمن وكازاخ واذريين(اذربيجان) ضمن المجتمع الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ونظرة هذا المجتمع للتنوع العرقي فيه وموقف ابناء هذه الاقليات من التحولات التي شهدتها الدولة الروسية من ناحية كراهية الاجانب والتعصب القومي في المجتمع الروسي، اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة ومنهج الجماعة ومنهج النظم وخلصت الدراسة الى وجود فئة في المجتمع الروسي يعتبرون ابناء الاقليات اجانب وينظرون اليهم نظرة تعصب وكراهية، الا ان هذه الدراسة تناولت النظرة الى الاقليات من خلال اخذ عدة عينات من ابناء المجتمع الروسي بالاضافة الى موقف ابناء هذه الاقليات ، الا انها لم تتطرق الى دور الاقليات العرقية والدينية في التحولات السياسية في روسيا الاتحادية.

11.1 الاضافة العلمية (ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة)

1. تتميز هذه الدراسة بمحاولتها اظهار اثر التحولات السياسية في روسيا الاتحادية على دور الاقليات سواء كانت الدينية او القومية واستشراف مستقبل هذا الدور في القريب العاجل، وهذا الامر لا نجده في الدراسات السابقة.
2. التركيز على دور العرقيات والاقليات في التحولات السياسية في روسيا الاتحادية.
3. ستعمل هذه الدراسة على التركيز على البيئة الداخلية للنظام السياسي الروسي ودورها في التحولات السياسية وبيان نجاحها من عدمه بينما سعت بقية الدراسات الى رصد التحولات السياسية بما يتلاءم مع النموذج الديمقراطي الغربي دون الاهتمام بنتائج هذا التحول على الاستقرار والنهوض بالنظام من الناحية الواقعية.
4. تسعى هذه الدراسة الى التعرف على الاوضاع الداخلية للنظام الروسي التي ساعدت على نجاح عملية التحول السياسي وامكانية استمرار هذا النجاح في ظل حدوث

تغير على القيادة السياسية الممثلة في الرئيس فلاديمير بوتين.

5. تسعى الدراسة التأكيد على زيادة عدد الباحثين والمختصين بالشأن الداخلي الروسي بشكل عام، والباحثين والمختصين في القوميات المكونة للاتحاد الروسي بشكل خاص، وذلك لتقديم دراسات وتقارير من شأنها تدعيم الاستقرار وبناء دولة مدنية حديثة قادرة على استيعاب جميع المكونات وتعزيز التجانس بينهم، وإعطاء حلول واقعية لمشاكل الاقليات القومية للإسهام في صيانة استقرار روسيا الاتحادية وتطورها في كافة المجالات.
6. ستعمل هذه الدراسة على اثراء المكتبة العلمية العربية بدراسة تتناول الدور الهام للاقليات العرقية والدينية في النظام السياسي لاحدى الدول ذات الاهمية الخاصة على الصعيد الدولي الا وهي روسيا الاتحادية.

الفصل الثاني

البيئة الداخلية ومؤسسات النظام السياسي الروسي

المقدمة:

تعتبر النظم السياسية او النظام السياسي مجموعة الاسس الدستورية والقواعد القانونية والهياكل والبنى السياسية التي من خلالها تفصح السلطة عن ارادتها وتستمد منها بقاءها واستمرارها(الدليمي،2001، 7)، وبالتالي فان البيئة الداخلية لاي دولة بما تحتويه من هذه الاسس والقواعد تساهم في فهم وتحليل التوجهات والتحولات التي تحدث داخل هذه النظم السياسية.

واصبح المعنيون بتحليل النظم السياسية يرتبطون بصفة اصليه بالمنهج العلمي التجريبي وبالاتجاه السلوكي الذي تراكم عليه، ووضع نماذج علمية يحتكم اليها في المقارنه بين النظم السياسية على تباين عصورها وحضاراتها من ناحية، ولتحليلها ووصفها من ناحية اخرى،ومن ثم تفسيرها وفهمها في نفس الوقت(عبد الحافظ،2007: 21).

وسوف نحاول في هذا الفصل التطرق الى البنى الاساسية للنظام السياسي الروسي مبتدئين باعطاء لمحة عن تاريخ الدولة الروسية والتقسيم الاداري والجغرافي والاجتماعي والعسكري للدولة واستعراض تفكك الاتحاد السوفيتي واثر ذلك على بنية وشكل النظام السياسي الحالي لروسيا الاتحادية، لاعطاء صورة عن واقع الدولة الروسية اثناء نهاية فترة الحكم السوفيتية التي انعكس تاثيرها على روسيا الاتحادية فيما بعد، اذ انه لا يمكن فهم واقع الدولة الروسية اليوم دون الولوج في فهم الاسباب الدوافع التي ادت الى تفكك الاتحاد السوفيتي وبالتالي تتبع تطور الحياة السياسية في روسيا وطبيعية القوى المؤثرة فيها، ومن ثم التعريف بدور السلطات الثلاث فيها، بالاضافة الى تناول واقع الحياة الحزبية الحالية في روسيا الاتحادية، من اجل تسليط الضوء على مؤسسات النظام السياسي الروسي والبيئة الداخلية المؤثرة فيه.

1.2 تفكك الاتحاد السوفيتي واثره في تكوين النظام السياسي الحالي.

يحاول هذا المبحث استعراض عملية التفكك السوفيتي، والأسباب التي ادت الى تفكك الاتحاد السوفيتي، إحدى القوى العظمى المؤثرة في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1991، من خلال التطرق الى التطورات الداخلية، التي صاحبت الاتحاد السوفيتي منذ وفاة أندرية اندروبوف الامين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، وصولا الى السكرتير السابق الاخير للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل غورباتشوف (الصباح،2017: 49) .

خاض الاتحاد السوفيتي سلسة صعبة من الاجراءات التي ادت في نهاية المطاف الى انهياره ثم تفككه، فعندما توفي ليونيد بريجينيف الامين العام للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1982 احتدم الخلاف حول من سيخلفه، و استقر الامر في نهاية المطاف على يوري اندروبوف الذي بدا في إدخال بعض الاصلاحات داخل نظام الاتحاد السوفيتي، واستمر في موقعه حتى توفي عام 1984، بعد ذلك آلت الامور الى قسطنطين تشيرنينكو الذي خلفه في هذا المنصب، و الذي توفي بدورة في مارس سنه 1985 (عبدالعليم،2005:210).

وفي نهاية شهر اذار من العام 1985 تسلم السكرتير السابع و الاخير للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل سيرغيفتش جورباتشوف مقاليد السلطة في الاتحاد السوفيتي، و قد بدأ على الفور في تطبيق تحولات شاملة في التوجهات الداخلية و الخارجية للاتحاد السوفيتي، تحديدا " عندما أطلق كتابه البريسترويكا – نحو تفكير جديد لنا و للعالم من حولنا"، و اوضح في كتابه هذا انه لكي نجري تحديثا فإننا نحتاج الى موارد و هذه الموارد لا يمكن تأمينها من دون خفض الانفاق على التسلح، و من ثم دعا الى اعادة بناء الاتحاد السوفيتي على اسس جديدة . و هذا هو معنى مصطلح بريسترويكا . و الامر الآخر الذي أطلق له العنان في إستراتيجية غورباتشوف هو" الغلاسنوست "، يعني المصارحة و الانفتاح الداخلي، و حرية النقاش و الحوار مع الغرب بدل المواجهة في الحرب الباردة . و من ثم بدأ في تطبيق سياسيات اقتصادية أكثر انفتاحا على الغرب و على المفاهيم الاقتصادية الرأسمالية، و برامج سياسية تطلق العنان لحرية النقاش والنقد العام (غورباتشوف:1990:36).

و يمكن القول ان بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي و الانفتاح السياسي في آن واحد ادى الى فشلها اي السياستين معاً، كما أن تطبيقهما على عجل وبدون مقدمات اظهر مواقع الضعف لدى الاتحاد السوفيتي بشكل حاد نتيجة للتناقض بين جمود النظام الاقتصادي السوفيتي و بين الاصلاحات الديموقراطية الشاملة، ما أدى الى اندلاع النزاعات القومية الداخلية و الحركات الانفصالية ،لعل ابرز مثال على تلك الحركات الانفصالية و النزاعات القومية التي اندلعت في عصر الغلاسنوست هي النزاع حول " اقليم ناغورنو قره باخ " بين جمهوريتي أرمينيا و أذربيجان، فقد تم وضع الاقليم في عهد جوزيف ستالين، في إطار جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية، و أعطى الاقليم اسم " إقليم ناغورنو قره باخ المستقل ذاتيا "، و قبل الارمن والاذريون هذا الترتيب، لانه كان بمنزلة تنظيم إداري داخل إطار الدولة السوفيتية و يقع داخل جمهورية أذربيجان ولكن معظم سكانه من الارمن . ومع بدء

الاصلاحات التي طبقها غورباتشوف، أعلن الارمن المقيمون في الاقليم، الاستقلال و تكوين جمهورية، ما أدى الى وقوع صدامات بينهم و بين الاذريين القاطنين في الاقليم و بدات تلك الصدامات منذ 1988 (سليم،955:2010).

عمد غورباتشوف الى تعديل الشكل التقليدي للنظام السوفيتي الذي يقوم على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، فقد تم تعديل الدستور السوفيتي الصادر في عام 1977 مرتين، الاولى حين قرر مجلس السوفييت الاعلى في اجتماع ديسمبر 1988، إنشاء مؤتمر نواب الشعب للاتحاد السوفيتي بحيث يتالف من 2250 عضوا" ويقوم بإنتخاب مجلس السوفييت الاعلى والذي يعمل كجهاز تنفيذي اما التعديل الثاني الذي جاء من مؤتمر نواب الشعب في فبراير عام 1990، فتم بموجبه إلغاء المادة السادسة من الدستور السوفيتي التي تنص على " احتكار الحزب الشيوعي للسلطة من قبل الحزب الشيوعي السوفيتي بمعنى العدول عن فكرة الحزب الواحد الحاكم(بريماكوف،50:2017).

وهكذا بدا واضحاً بداية انتهاء احتكار الحزب القيادي التقليدي الوحيد للسلطة من قبل الحزب الشيوعي السوفيتي، وفي الوقت ذاته تم انشاء منصب رئيس الاتحاد السوفيتي، و قام مؤتمر نواب الشعب بإنتخاب غورباتشوف لهذا المنصب في مارس 1990، ما يعني تحول السلطة من أمين عام الحزب الى الرئيس، وقد تكرر ذلك في باقي الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وذلك في عام 1991. إن انهاء دور الحزب الشيوعي، افقد الاتحاد السوفيتي الروابط التي تربط بين مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتي و ادى الى اتجاه الجمهوريات نحو الاستقلال، وأسهم في تفجير الصراعات العرقية لعل أهمها الصراع في إقليم الشيشان(سليم،716:2014). ومن خلال تلك التطورات التي حدثت في النظام السوفيتي يمكن القول : ان تلك التحولات كانت بمثابة الاساس للنظام الروسي الاتحادي الحالي الا انه ومن خلال ما تقدم برز السؤال هل كانت تلك الاصلاحات تعني بالضرورة تفكك الاتحاد السوفيتي ؟ والتأسيس لمرحلة جديدة كما يبدو عليه الحال في النظام السياسي الحالي لروسيا الاتحادية.

قد تكون اجابة النفي هي الاقرب الى النتيجة المنطقية، التفكيك أتى من تطبيق اصلاحات متزامنه بدون تمهيد مسبق، و التي طبقت من موقع ضعف، فكلما قدم جورباتشوف تنازلا إصلاحيا" للغرب، أمعن الاخير في طلب المزيد،كما ساهمت شخصية جورباتشوف في اضعاف النظام اكثر ومن ثم التفكيك النهائي، و هنالك عوامل أخرى

ساهمت في تفكك الاتحاد السوفيتي هي سباق التسلح بين الغرب والاتحاد السوفيتي وإستنزاف الموارد الاقتصادية (الصباح،52:2017) هذا بالاضافة الى تعدد القوميات التي تخضع للحكم القسري السوفيتي.

تفكك الاتحاد السوفياتي وغورباتشوف يتابع ذلك امام عينيه، ولكنه لم يقم بأعمال قمعية لسببين : وعود بالمساعده من المانيا الغربية، ووعود بالمساعدة من المجتمع الدولي، وخصوصا " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. و اهم من هذين الوعدين اللذين لم يتحققا في عهده – تحققا ليتم هدره في حقبة يلتسين – تعهد الرئيس جورج بوش (الاب) بأن أمريكا لن تسعى الى مد حلف الناتو نحو الشرق(اسكندر،121:2011) .

خلاصة القول: ان مشروع تحديث و إعادة بناء الاتحاد السوفياتي تحت شعار" البيرسترويكا " و " الغلانسوست " ارتبط بالرئيس غورباتشوف، الا ان تغييرا بهذا الحجم يتطلب وقتا كافيا، و اتفاق النخب الداعمه الى التغيير على استراتيجية طويلة المدى تتبنى تغييرا تدريجيا وليس راديكاليا، لتفعيل التحولات الديمقراطية الجذرية فقد كان غورباتشوف يهدف الى اصلاح النظام في ظل الشيوعية ولم يكن يهدف الى تقويضها او انهيار الاتحاد السوفياتي، كما حدث على ارض الواقع، اضعفت تلك الاصلاحات سطوة الحزب الشيوعي السوفياتي الحاكم، و انتهت فترة احتكاره للحياه السياسية وقوضت نظام ادارة الاقتصاد بالاوامر و اطاحت برؤوس النخبة البيروقراطية الحزبية المحافظة التي توارثت السلطة والامتيازات، و اضعفت قبضة الحزب الشيوعي المطلقة على الاعلام، الامر الذي دفع الى الكشف عن المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية التي حجبتها الحكومة، فظهرت تقارير عن الفساد الواسع الانتشار، وسيطرة المافيا، و حجم الفقر وتدهور الخدمة العامة، و التلوث المفزع، و المشكلات البيئية الهائلة ،كما اصبح ارشيفات الدولة سهلة المنال و بعض الاحصاءات التي تم حفظها من قبل أصبحت متاحة للبحث و النشر . و هي من الامور التي يحاول غورباتشوف تغطيتها، الامر الذي أضعف مصداقية الحكومة، و أدى اظهار هذه السلبيات في الحياة السوفياتية الى تقويض القاعدة الاجتماعية التي تمثل اساس سلطة الحزب الشيوعي بصورة خاصة و النظام السوفياتي بصورة عامة، وهو ما هدد هوية و تكامل الاتحاد نفسه(بريجنسكي،64:1999)

وفي 8 ديسمبر 1991 اجتمع رؤساء ثلاث جمهوريات سوفيتية هي اوكرانيا و روسيا وبيلاروسيا واتفقوا على انشاء كومنولث الدول المستقلة ونص الاتفاق على انهاء الاتحاد السوفيتي، وقد كان الاعلان بمثابة انهاء وجود الاتحاد السوفيتي كحقيقة جغرافية وقانونية،

انتهت الحرب الباردة بالغاء الوجود السياسي والقانوني للاتحاد السوفيتي في 25 ديسمبر 1991(الشيخ،144:1995).

2.2 نبذه عن روسيا الاتحاديه:

مثلت روسيا على مر العصور جسرا" بين قارتي أوروبا و آسيا، يحدها من الشرق بحر بيرنغ و بحر أخوتسك و بحر اليابان، و من الغرب تحدها بيلاروسيا و لاتفيا و خليج فلندا و النرويج، و يقع إقليم كالينينغراد الروسي بين ليتوانيا و بولندا، بينما يحدها من الشمال بحر تشوكوتكا، و بحر كارا و بحر لابتيف و بحر شرق سيبيريا و بحر تشوكوتكا، وجميع هذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي . أما من الجنوب فتحدها الصين و منغوليا و كازاخستان و أذربيجان و جورجيا و البحر الاسود . و تجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشماليه، بهذا تتاخم روسيا 16 دولة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و من هنا نتبين أهمية موقعها الجيوستراتيجي، حيث تطل روسيا على مساحات مائية مهمة أبرزها " بحر قزوين " أو بحيرة قزوين، و هي أكبر بحيرة مالحة في العالم، بالإضافة إلى بحيرة بيكال و البحر الاسود . و يبلغ طول الحدود الروسية كامله نحو 37653 كلم، و هذا ما يجعل موقعها موقعا قاريا، و هذا الاتساع يمنحها فرصة المناورة الاستراتيجية، كما يصعب في الوقت عينه عملية السيطرة عليه(خشيب،17:2015).

انهيار الاتحاد السوفياتي – بحسب تعبير زبيغنيو بريجنسكي – ادى الى وجود ثقب أسود و فراغ في القوة لمركز أوراسيا، و أدى ذلك إلى تراجع حدود روسيا مع الغرب بشكل كبير، و تقلص مجال نفوذها أيضا، فقد تقلص نفوذها في البلطيق، و فقدت موقعها المتحكم في البحر الاسود بسبب خروج أوكرانيا من المظلة الروسية، و كذلك في دول القوقاز، فأفسحت بذلك المجال للتحرك التركي هناك . وزال نفوذها من آسيا الوسطى (مصدر طاقة و منطقة تحد إسلامي هناك)، كما صارت تعاني الوضعية الجديدة لبحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و ظهور دول جديدة تطل عليه، و أفضى هذا الانهيار الى أكثر من 20 مليون روسي يقبعون خارج الاراضي الروسية وبالرجوع الى ما يمكن تسميته البعد التاريخي للدولة وغياب استمر لأكثر من قرنين من الزمن عن ساحة العالمية ،تمكن أمير موسكو إيفان العظيم (1452–1505) من إبراز روسيا، محققا الاستقلال موحدا" بقية الإمارات عام 1480 . و حلت على إثر ذلك موسكو محل كييف كمركز لقطب صاعد . و يمكن اعتبار القرن السادس عشر الميلادي في منزلة القرن الذهبي لجغرافية روسيا السياسية لتمكن أمرائها، إيفان العظيم

و فاسيلي الثالث و إيفان الرابع، في فترة (1505 – 1584) من صناعة أكبر خريطة عرفها التاريخ الروسي ، و نحت علماء الجيوبوليتيك الروس مسمى على الساحة الدولية خلال ثلاثة قرون (1613 –1917) الى ان صارت قوة عالمية اذ كانت تسمى انذاك بروسيا القيصرية(كتن،11:2001) .

وقعت الثورة البلشفية عام 1917 و نتج عنها حرب أهلية فعملت فنلندا و ليتوانيا و لاتفيا و استونيا و بولندا و اوكرانيا و مولدافيا على الاستقلال عن الإمبراطورية الروسية ،غير أن روسيا نجحت في إسترجاعها – بإستثناء فنلندا – تحت المظلة الشيوعية، و غدت روسيا بإنتقالها الى المرحلة السوفياتية قطبا دوليا خاصة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية 1939–1945 (بينو،64:1997)وسعت الى نشر رسالتها الأيدولوجية في مواجهة الغرب في حقبة الحرب الباردة .

وشهد العام 1991 تحول بنيويا واضحا ومؤثراً في النظام الدولي، فمع تفكك الاتحاد السوفياتي نشأت الدولة الروسية وسط كوارث محمله بمتاعب شتى، ولعل أهمها تلك الناشئة من فقدان مناطق كثيرة كانت يوما خاضعة له، و في مقدمها : دول البلطيق، و أوكرانيا، و يبلاروسيا ،و مولدافيا، و دول القوقاز و أسيا الوسطى، فخسرت خسارة كبيرة من الناحية الجيوبوليتيكية، الامر الذي جعل قادتها الجدد يفكرون مجددا" في كيفية العمل على إستعادة دورها الإقليمي و مكانتها الدولية في ضوء جغرافية ما بعد الحرب الباردة(عبدالحميد،22:2009) .

يمكن القول: ان روسيا دولة متعددة القوميات، فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية الروسية ونص دستورها لعام 1993 على " (نحن شعب روسيا الفدرالية المتعدد القوميات) أما عدد سكانها فبلغ 143 مليون و 500 الف نسمة، بحسب إحصائيات عام 2017، و فيها 160 جماعة عرقية، أهمها : الروسية و التتارية و الاوكرانية و البشكيرية و الجوفانية و الشيشانية و الارمنية، و تعد القومية الروسية العدد الاكبر ب 116 مليون نسمة أي قرابة 79,8 في المئة من عدد السكان (فرح،96:2017) .

تمتلك روسيا الاتحادية ثروة ضخمة من الموارد الطبيعية، ففيها 2000 مليون هكتار من الاراضي الزراعية، و 120,000 نهر داخلي صغير و أكبر بحيرة عذبه في العالم و هي بحيرة بيكال، و فيها ثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب و العملات الصعبة و يقدر بـ 597.3 مليار دولار عام 2008، يعد قطاع الطاقة الدعامة الأساسية للإقتصاد، وأحد العوامل

المؤثرة في السياسة الخارجية و الأمنية الروسية . واصل إنتاج روسيا من النفط نموه في 2017 حيث بلغ متوسطه اليومي 10.98 مليون برميل يوميا، مسجلا أعلى مستوياته في ثلاثين عاما، و تستهلك محليا في الأساس، و هي سابع مالك لأكبر أحتياطي نفطي في العالم (حوالي 10 في المئة الى 12 في المئة من الاحتياطي العالمي)، لتكون ثاني مصدرا للنفط . و يساهم النفط بنحو 13 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الروسي . أما الغاز ففيها 35 في المئة من الاحتياطي العالمي، و هي أول مصدر للغاز الطبيعي في العالم . تساهم عائدات النفط و الغاز بإكثر من50 في المئة من عائدات العملة الصعبة و على العموم، تعتبر روسيا أن لا مستقبل لها من دون النهوض بالقطاع الاقتصادي، و تعقد آمالها على قطاع الطاقة الذي يوصف بأنه محدد قوي في إدراكات امنها، لأنها بفضله تضمن إستقلالية قرارها الخارجي و تطوير قدرتها الدفاعية و ممارسة نفوذها على الصعيدين الإقليمي و الدولي(جاسم:2016:257).

وتعتبر القوة العسكرية الروسية، محدداً مهماً ضمن عناصر قوة الدولة، فهي الضامن الاول للأمن و المصالح . ظلت روسيا- زمن الاتحاد السوفياتي – و قبله بزمن طويل قوة عسكرية كبرى و ازنت الولايات المتحدة الامريكية، إذ تمتلك ترسانة نووية و اسلحة إستراتيجية مميزة . فمع انهيار الاتحاد السوفياتي ورثت روسيا مميزات جيشه و عيوبه كلها، لذا عملت القيادة الروسية على إعادة هيكلة الجيش و تطويره بما يتلازم مع الحروب الجديدة . و قد نجحت في تحديث جيشها تكنولوجيا و نوعيا" بما يضاهي قدرات الولايات المتحدة الامريكية، كما نجحت في إستعادة مكانتها كثاني أبرز مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، و بلغت عائداتها من مبيعات السلاح 15 مليار دولار ،وتشكل القوات البرية 39 في المئة من القوات المسلحة و القوات البحرية 14 في المئة، في حين تشكل القوات الجوية نسبة 14.5 في المئة من القوات المسلحة الروسية (جاسم،2016:259).

3.2 مؤسسات النظام السياسي الروسي:

ان تحديد طبيعية النظام السياسي من خلال التطرق الى طبيعة المعطيات الدستورية والسياسية ومراكز اتخاذ القرار السلطوي الروسي، يعزز من المقدرة على فهم المناخ العام الذي تتمحور حوله الحياة السياسية في اي بلد ونخص بالحديث هنا روسيا الاتحادية.

ظلت الدولة الروسية محكومه بدستور 1نيسان/أبريل 1978 حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الى ان تم وضع الدستور الجديد بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 1993، و أقر بأغلبية

62 في المئة من الاصوات، و بلغت نسبة المشاركة 95 في المئة من الناخبيين (الاصفهاني،95:1994) ويتكون دستور 1993 من مقدمة و جزأين أساسيين :

الجزء الاول : يضم المواد الاكثر او الاكبر، و يتضمن تسعة فصول أساسية، تناولت على التوالي : أسس النظام الدستوري، حقوق و حريات الانسان و المواطن، الدولة الروسية، رئيس الدولة، البرلمان بمجلسيه، الحكومه، السلطة القضائية، الحكومات القضائية، الاحكام الخاصة بتعديل الدستور .

الجزء الثاني : يتطرق الى تسعة شروط للتدابير الختامية و الانتقالية فوفقا لدستور 1993، روسيا دولة فدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري، لها عملة واحدة هي الروبل، و عاصمة واحدة هي موسكو، و لغة واحدة هي الروسية، مع منح الجمهوريات الحق في استخدام لغاتها الى جانب اللغه الروسية، كما نص على علمانية الدولة الروسية وفصل الدين عن الدولة(دستور الاتحاد الروسي الصادر عام1993 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017:2014) .

تنقسم روسيا كذلك وفقا للدستور الى 89 مقاطعة موزعة كالآتي :21 جمهورية، 6 مقاطعات، 49 إقليماً، مدينتان فدراليتان (موسكو و سان بترسبرغ)، إقليم واحد ذو حكم ذاتي (الاقليم اليهودي) عشر مناطق ذات حكم ذاتي، تنفرد الحكومة المركزية في موسكو (الفدرالية) ببعض المهمات يذكر منها : الامور الخاصة بالتجارة الخارجية، رسم السياسة الخارجية للدولة و توقيع المعاهدات و امور الحرب و السلم، الامور الخاصة والانتاج الحربي و بيع الاسلحة و المعاهدات العسكرية، الامور المتعلقة بالدفاع عن حدود الدولة وإقليمها البري و البحري و الجوي، الامور الخاصة بالطاقة النووية و الانشطة القضائية(الشيخ،14:2010) وتجدر الاشارة الى ان الرئيس السابق ديمتري مدفيدف وقع في 30 أيلول / سبتمبر 2008 القانون الخاص بإدخال تعديلات على الدستور الروسي، المتعلقة بتمديد فترة صلاحية رئيس الدولة و مجلس الدوما و صادق عليه المجلس الفدرالي في 26 كانون الاول / ديسمبر، و تتضمن التعديلات زيادة فترة صلاحيات رئيس الدولة من 4 الى 6 سنوات، و مجلس الدوما من 4 الى 5 سنوات (دستور الاتحاد الروسي الصادر عام1993 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017:2014).

السلطة التنفيذية:

و تقسم السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة و رئيس الوزراء، لكن الرئيس هو الوجه المهيمن كالتالي:

1. الرئيس : يعد راس الدولة ينتخبه الشعب كل ست سنوات و قد أقر البرلمان، عام 2008 مدة الرئاسة بست سنوات بعد ان كانت اربع سنوات، على الا تطبق هذه القواعد الجديدة على الادارة الحالية و تدخل حيز التطبيق فقط ابتداء من الانتخابات التالية اي عام 2012 . مقر عمل الرئيس هو الكرملن بموسكو . يحدد الرئيس أسس السياستين الداخلية و الخارجية . انه القائد الاعلى للقوات المسلحة، يملك حق نقض التشريعات .يتولى معالجة قضايا المواطنه في روسيا الفدرالية، يمنح أوسمة الشرف في الدولة، وله حق العفو العام .
2. الحكومة : تقسم المهمات الحكومية بين عدد من الوزارات، يملك بعض منها وكالات فدرالية و يقوم بمهمات فدرالية يتولى مسؤوليتها، يعين الرئيس رئيس الحكومة – رئيس الوزراء – و يصادق مجلس الدوما على هذا التعيين. تباشر الحكومة عملها بإنجاز السياستين الداخلية و الخارجية، و تتولى شؤون الميزانية الفدرالية، و تشرف على اعداد السياستين المالية و النقدية، و تكفل قواعد القانون و حقوق الانسان و الحريات (ميدفيديف40:2018).

السلطة التشريعية:

ويسمى البرلمان الروسي اوالجمعية الفدرالية لروسيا الاتحادية و هي هيئة تشريعية و النيابية العليا في روسيا الاتحادية (بموجب المادة 94 من دستور روسيا)، وقد تم تحديد الوضع القانوني للجمعية الفدرالية في الباب الخامس من الدستور . بموجب المادة 95 من الدستور، وزعت الوظائف و الصلاحيات للجمعية الفدرالية بين مجلسين، هما مجلس الدوما (نواب الشعب) و مجلس الاتحاد(ممثلو الكيانات الفدرالية)، وينتخب مجلس الدوما بحسب الدستور لمدة 5 سنوات، فيما لم تحدد فترة صلاحيات مجلس الاتحاد، لكن طريقة تشكيل مجلس الاتحاد و نظام انتخاب مجلس الدوما يتم تحديدها بالقوانين الفدرالية . تعتبر الجمعية الفدرالية هيئة برلمانية واحدة، لكن هذا الامر لا يعني ان مجلسيها يعملان عملا مشتركا، يقضي دستور روسيا الاتحادية بان يعقد كل من مجلس الاتحاد و مجلس الدوما اجتماعات منفرده، ما عدا حالات ثلاث هي : الاستماع الى رسائل رئيس الدولة، و رسائل

المحكمة الدستورية لروسيا الاتحادية و خطابات رؤساء الدول الاجنبية (السلطة التشريعية:موقع الدوما البرلمان الروسي http://duma.gov.ru /)

1. مجلس الاتحاد (أو الفدرالية) : هو مجلس الاعلى يضم مندوبين اثنين عن كل كيان فدرالي و يأتي أحدهما من الهيئة التشريعية للكيان الفدرالي، و ثانيهما من السلطة التنفيذية ومن صلاحياته :

أ- التصديق على مراسيم إعلان حالة الطوارئ و إعلان الاحكام العرفية في البلاد الصادرة عن رئيس الدولة .

ب- تنحية رئيس الدولة من منصبه بعد توجيه اتهامات مجلس الدوما إليه .

ت- تعيين قضاة المحكمة الدستورية و المحكمة العليا و المحكمة الاقتصادية العليا و ذلك بترشيح من رئيس روسيا الاتحادية .

كما يتولى المجلس صلاحيات فدرالية أخرى كتلك المتعلقة بحدود الدولة و استخدام القوات المسلحة خارج روسيا و غيرها من الصلاحيات المتشابهة (الاصفهاني،96:2015).

2. مجلس الدوما : أو مجلس نواب الشعب لروسيا الاتحادية يتألف من 450 نائبا و منذ عام 2007 ينتخب نواب الدوما بحسب النظام النسبي (اي وفقا للوائح الحزبية) و في عام 2005 رفع الحاجز الانتخابي الى 7 في المئة (أي اقل نسبة يمكن ان يجنيها حزب ما ليمثل في مجلس الدوما) و ذلك بغية تهميش الاحزاب الصغيرة و النواب غير المرغوب فيهم . كما أدرجت في عام 2008 تعديلات في القانون الانتخابي فصار مجلس الدوما ينتخب اعتبارا من عام 2011 لمدة 5 سنوات بدلا من 4 سنوات و منح القانون مجلس الدوما صلاحيات الرقابة على السلطة التنفيذية، و التي من شأنها ان تعمل الحكومة على تقديم تقرير سنوي الى مجلس الدوما في شان نتائج عملها . كما يتولى الدوما قضايا الموافقة على التعيينات التي يقوم بها رئيس الدولة كمنصب رئيس الوزراء عملية صنع القوانين، التصويت الى بعض القوانين الفدرالية لتبنيها (بأكثر من ثلثي أصوات العدد الاجمالي لنواب مجلس الدوما و ثلاثة أرباع أصوات أعضاء مجلس الاتحاد) و من بينها قانون الطوارئ و قانون قبول كيان جديد في روسيا الاتحادية الى جانب إجراء تعديلات في الدستور في ما يتعلق بالسلطة التشريعية، و غيرها من المهمات(السلطة التشريعية:موقع الدوما البرلمان الروسي http://duma.gov.ru /) .

السلطة القضائية :

تعتبر السلطة القضائية سلطة مستقلة و تعمل بشكل منفصل عن السلطتين التشريعية و التنفيذية . يتكون النظام القضائي الروسي من محاكم فدرالية دستورية و قضاة صلح.

و يتكون النظام القضائي من :

1. المحاكم الدستورية لروسيا الاتحادية .
2. المحكمة العليا لروسيا الاتحادية .
3. محكمة النقض العليا لروسيا الاتحادية .

1. المحكمة الدستورية لروسيا الاتحادية : تعتبر جهازا" قضائيا يختص بالرقابة الدستورية و يتمثل دورها في الدفاع عن البنية الدستورية و الحقوق و الحريات الاساسية للانسان و المواطن بالاضافة الى تحقيق الفاعلية وإعلان مبادئ دستور روسيا الاتحادية على جميع اراضي روسيا.
2. هي أعلى سلطة قضائية في الشؤون المدنية و الجنائية و الادارية و غيرها من الاختصاصات القضائية العامه . تقوم بمهمة الرقابة على أنشطة المحاكم ذات الاختصاصات العامه، بما فيها المحاكم العسكرية و المحاكم الفدرالية المتخصصة . و تعتبر هذه المحكمة الدرجة القضائية المباشرة و الواقعة أعلى من المحاكم العليا في الجمهوريات، من محاكم الاقليم و المقاطعات ذات الحكم الذاتي، بالاضافة الى المحاكم العسكرية في المقاطعات العسكرية و الاساطيل و صنوف و مجموعات القوات المسلحة .
3. محكمة النقض العليا لروسيا الاتحادية : اعلى سلطة قضائية تختص في قضايا النزاعات الاقتصادية و غيرها من النزاعات الواقعة ضمن اختصاص محاكم النقض و تقوم بالرقابة القضائية على انشطتهم طبقا للقواعد الاجرائية في القانون الفدرالي، كم انها تقوم بتفسير العملية القضائية(دستور الاتحاد الروسي الصادر عام1993 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017:2014).

أما عن النظام الانتخابي المطبق في روسيا فهو يعتبر احد الانظمة الديمقراطية وان كان يوجد خلاف كبير حول حقيقة الديمقراطية التي يحققها، فهذا النظام يضمن ابتداءً للمواطنين حرية الاختيار في أثناء الانتخابات و الاستفتاء و كذلك حماية مبادئ الديمقراطية و حق الانتخاب و المشاركة في الاستفتاء. يعترف دستور روسيا بالتعددية الساسية و الحزبية، و

انطلاقا " من هذا المبدأ الدستوري تقوم الدولة بضمان المساواة بين الاحزاب السياسية أمام القانون، بغض النظر عن المبادئ والاهداف و الواجبات الواردة في برامجها و مستنداتها التأسيسية، كما تحمي الدولة الحقوق و المصالح المشروعه للأحزاب السياسية . أما العلاقة بين السلطات فتميزت بالصراع و التنافس بين الحكومة و الدوما خاصة في عهد الرئيس يلتسن على الرغم من تركز السلطة في يد السلطة التنفيذية (الرئيس) حتى خفت وطأة الصراع في عهد الرئيس بوتين بسبب سياسته الذكية في احتواء البرلمان و تحقيق التوافق بين النخب على شخصه و برنامجه مع ذلك بقيت السلطة مركزة في يد الرئيس (موقع وزارة التعليم والبحث العلمي لروسيا الاتحادية: /http://ar.russia.edu.ru/russia/government)

ان النظام السياسي المعمول به في روسيا منذ عام 1993 هو نظام رئاسي يقوم على تعظيم سلطات الرئيس و محدودية دور البرلمان، فللرئيس حق حل مجلس الدوما و الدعوة الى إجراء انتخابات جديدة في حين تلزم موافقه الدوما على ترشيح الرئيس لمنصب رئيس الوزراء، لكن الدستور يعطي الرئيس الحق في حالة رفض الدوما ترشيح الرئيس للمره الثالثة بأن يقوم بتعيين رئيس الوزراء و حل الدوما و الدعوة إلى انتخابات جديدة . يمكن وصف نظام الحكم الروسي بالسلطة العمودية وهو مصطلح ابتكرته النخبة الروسية لوصف نظام الحكم الدكتاتوري المرتكز على الخضوع وعلى هيمنة السلطة المتخصصة وهي التنفيذية و في هذا الصدد تصف ليليا شيفتسوفا الباحثة بالشؤون الروسية، شكل النظام الروسي وهيمنة الرئيس بقولها:(إن النظام الروسي هو أنموذج مميز من أنظمة الحكم و تتشكل مواصفاته على مبدا الرعاية الأبوية، و هيمنة الدولة على الفرد و الانحراف عن العالم الخارجي، مع الطموح بأن روسيا دولة عظمى، و في قلب هذا النظام يقبع الزعيم الكلي للسلطة الذي يعلو على قوى القانون، و الذي يحتكر كل السلطات من دون أي محاسبة و الذي يهمش كل المؤسسات الاخرى و يحولها الى مجرد وظائف إدارية ثانوية(بولمكاحل،2009:90).

يمكن تلخيص الصلاحيات التي كلفها دستور عام 1993 للرئيس و التي مثلت أدوات فاعله في يده في مواجهة الدوما و الهيمنه على قراراته في النقاط التالية :

1. هو ممثل الدولة في الخارج و الداخل، يحدد اتجاهات سياستها الخارجية و الداخلية.
2. له حق تعيين رئيس الوزراء و تعيين نواب رئيس الوزراء و عزلهم و من حقه كذلك حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضروريا .

3. له حق تعيين رئيس البنك المركزي و قضاة و رئاسته و يمثل السياسة الدفاعية للدولة وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة الروسية .
4. له الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات أو إستفتاء عام و كذلك إقتراح تعديل الدستور و إقتراح القوانين و يقوم كذلك بإعلان الاحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان أو أي تهديد مفاجئ، وله حق إعلان حالة الطوارئ في البلاد(الشيخ،1998:60).

4.2 النظام الحزبي في روسيا

ظهرت المشاكل المتعلقة بالتعددية الحزبية في روسيا عام 1989 حين تعرض قادة الحزب الشيوعي لضغوطات مكثفة و متزايدة، لإتاحة المزيد من حرية التعبير، وذلك بتعديل المادة 7 من دستور 1977 التي تنص على ان (الحزب الشيوعي هو القوة القائدة الوحيدة في بلاد) و اقرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التعديل في شباط / فبراير 1990، واضعة بذلك حدا" لـ 70 عاما" من حكم الحزب الواحد، سبقتها عقود من الحكم القيصري الاوتقراطي، الامر الذي أدى الى فوضى حزبية كبيرة، حتى وصل عدد الاحزاب قبيل الانتخابات التشريعية عام 1993 الى قرابة 40 حزبا" سياسيا دخلت في تحالفات نتج منها ثلاثة اتجاهات كبرى:

1. اتجاه اليمين: يمثله الاصلاحيون الراديكاليون، و تزعم هذا الإتجاه وزير الخارجية أندرية كوزيريف لفترة (1990–1995) . ويؤيد هذا الاتجاه التحول السريع نحو اقتصاد السوق و الخصخصة و ينظر الى الغرب كتجربة رائدة في ذلك .
2. اتجاه اليسار : يتبناه القوميون و من أبرز قادته فلاديمير جيرينوفسكي مرشح الانتخابات ضد يلتسن عام 1991 و يركزون على واحدة روسيا و يرغبون في العودة الى ما قبل الشيوعية وهم أكثر ريبة من الغرب و يتطلعون الى احياء التراث الارثوذكسي الروسي كما يفضل المحافظون و الشيوعيون العودة الى النظام المركزي و يرون ضرورة تطوير القدرات العسكرية .
3. اتجاه الوسط : يتزعم هذا الاتجاه اركادي فولسكي وهو احد ابرز قادة الحزب الشيوعي السوفياتي و يعتبر هذا التيار اتجاه توفيقيا يحاول ان يجمع بين التيارين السابقين فهو يحمل خصائص مشتركة لانه يؤمن بالديمقراطية من

جهة ويرى ضرورة الاصلاح الاقتصادي من جهة أخرى(الشيخ،2010:53).

يلاحظ أيضا كثرة الاحزاب المجهرية التي لا تتمكن حتى من جمع الحد الادنى من التوقيعات التي تسمح لها بالمشاركة في الانتخابات و كثرة الاحزاب التي لا يوجد لها تمثيل في جميع الاقاليم كالحزب اليمقراطي الليبرالي مثلا الذي له فروع في ثلث الاقاليم الروسية فحسب كما ان من مميزاتها الاخرى انها محدودة العضوية اذ وصلت في بعض الاحيان كما هي الحال في الحزب الديمقراطي الدستوري الى 300 عضو، في ظل هذا التشتت و العدد الهائل من الاحزاب يصعب القول: ان هناك نظاما حزبيا بالمعنى الواضح فمن 150 حزبا و تكتلا اعتبرت الحركة الشيوعية أهم التنظيمات الحزبية في روسيا حتى آذار / مارس 1990 حين ألغيت المادة السادسة من الدستور التي كانت تمنح الحزب الشيوعي السلطة و بدأ تشكيل تجمع الاحزاب الديمقراطية الذي عرف بالحركة الديمقراطية الروسية، ثم باشرت الحركة إجراء جملة من الاصلاحات قبل ان تنقسم عند انهيار الاتحاد السوفياتي لتتشكل مكانها احزاب ديمقراطية منفصله، من أهم الاحزاب الروسية الحالية :

1. الحزب الزراعي – الصناعي
2. الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية و يتزعمه غينادي زيوغانوف
3. حزب الوطن الام لعموم روسيا (OVR)
4. الحزب الروسي الليبرال الديمقراطي (LDPR)
5. اتحاد القوى اليمنية
6. كتلة يابلوكو
7. حزب روسيا الموحدة (بولمكاحل،2009:39).

شهدت روسيا الفدرالية عدة انتخابات تشريعية منذ تأسيسها و ساهمت هذه الانتخابات في كل مره بحسب التغييرات الطارئة على الساحتين السياسيتين الداخلية و الخارجية – في تشكيل المشهد السياسي الحزبي الروسي الذي لم يعرف تماسكا نسبيا الا بعد تولي الزعيم فلاديمير بوتين مقاليد السلطة في موسكو و لعل النتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية 2007 و 2011 أحسن دليل على ذلك فقد عززت انتخابات 2007 قوة فلاديمير بوتين و مهدت امامه الطريق لاستئناف مشروعه السياسي و الاصلاحي في روسيا الموحدة

حصة الاسد منها بنسبه تفوق 60 في المئة، هذه النسبة مكنت بوتين من الاحتفاظ بسلطاته السياسية من خلال حصول حزبة على أغلبية ساحقه من مقاعد البرلمان (315 مقعدا" من اصل 450 مقعدا")، في المقابل حصل الحزب الشيوعي على 11.5 في المئة من الاصوات ليحل في المركز الثاني بـ57 مقعدا" في البرلمان . كما التحق بمجلس الدوما ايضا حزبان مقربان من الكرملين و حزب السلطه هما الحزب الليبرالي الديمقراطي بزعامة فلاديمير جيرنيوفسكي الذي حصل على 40 مقعدا" و حزب روسيا العادلة بزعامة رئيس مجلس الشيوخ الروسي سيرغي ميرونوف الذي حصل على 38 مقعدا"(شادي،40:2007).

وقد اشار انذاك بوريس غريزلوف زعيم حزب روسيا الى أن هذه الانتخابات كانت في منزلة (استفتاء على الرئيس بوتين لذا اعتقد ان بمقدورنا القول: انه قد انتصر) (في اشاره الى الانتخابات الرئاسية التي عقدت في عام 2008) و قال متحدث باسم الكرملين: ان النتائج الاولية اظهرت ان الاغلبية الساحقة من الناخبيين الروس يؤيدون مسار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين و يريدون ان تستمر (بعد انتهاء فترة ولايته الرئاسية الثانية) و بالفعل كانت نتائج الانتخابات الرئاسية عام 2008 لمصلحة حزب الزعيم بوتين و على الرغم من قدرة الاخير على احداث تعديلات دستورية تسمح له بمواصلة عهدة ثالثة الا انه فضل الوقوف خلف مرشحه، نائب رئيس وزرائه آنذاك ديمتري مدفيديف الذي صار رئيسا للدولة في العام عينه(فوز حزب بوتين في الانتخابات الروسية وميدفيدف يشيد ب«الممارسة الديمقراطية» :2011).

لم تأت نتائج انتخابات عام 2011 التشريعية باي جديد ولم تختلف عن سابقتها، فيما يتعلق بتفوق الحزب الحاكم على منافسية، الا من حيث انخفاض عدد مقاعده في البرلمان، اذ حاز حزب روسيا الموحدة 48.5 في المئة من الاصوات ليخسر الغالبية المطلقة التي كان يتمتع بها، فيما بقي الحزب الشيوعي المعارض ثانيا في مجلس النواب الروسي (الدوما) بحصوله على 19.8 في المئة من الاصوات . وحصل حزب روسيا العادلة (يسار وسط) على 12.8 في المئة من الاصوات، و الحزب الليبرالي الديمقراطي (قومي) على 14.42 في المئة بحسب النتائج . و لم يتجاوز حزب يابلوكو الليبرالي عتبة الـ7 في المئة الضرورية لتمثيله في الدوما . كل ذلك يعني استمرار الشعب الروسي في دعم لاصلاحات الداخلية و التوجهات السياسية الخارجية التي أرساها الزعيم بوتين، و الذي

عاد بدوره الى دفة الحكم كرئيس للدولة بعدما زكاه الشعب في الانتخابات الرئاسية الاخيرة 2012 . وبذلك فإن المشهد السياسي الحزبي الروسي مدين اليوم لهذا الرجل بتقليص حدة الفوضى الداخلية و الشرذمة الحزبية السسياسية التي ورثتها روسيا، كإحدى مخلفات الحقبة السوفياتية، و التي بدت جلية جدا" في فترة الرئيس بوريس يلتسن و مشاريعه السياسية (جاسم،263:2016).

5.2 القوى المؤثرة في الحياة السياسية الروسية:

تتاثر الحياة السياسية الروسية بعوامل عدة الى جانب مؤسسات الدولة الروسية وفي مقدمها الرئاسة و تشمل هذه العوامل جميع القوى الداخلية المؤثرة في الساحة السياسية الروسية وبعدما تحدثنا في محور سابق عن الدور الذي تؤدية مؤسسات الدولة والتاثير الذي تمارسه الاحزاب السياسية بتياراتها المختلفة (الموالية و المعارضة يمينية كانت ام يسارية) سوف نحاول تركيز الاهتمام في هذا المبحث على التاثير الذي تحظى به قوى داخلية اخرى اولها النخب السياسية و العسكرية و الاقتصادي و جماعات المصالح والراي العام الى جانب الدور الذي تضطلع به الصحافة و مؤسسة الكنيسه في روسيا.

1- الجيش: ويمكن القول بانه له دور محدود في التحولات السياسية التي شهدتها روسيا الاتحادية، ورغم تحدث المفكر الامريكي صامويل هنتيغتون في كتابه (جنود و دول) عن مسالة تدخل العسكريين في السياسة وراى ان فرصة الجيش للتدخل في العمل السياسي تزداد في زمن الفراغ السياسي خصوصا في فترات الانتقال او التحديث و اذا طبقنا هذه المقولة على الحالة الروسية نجد انه على الرغم من محاولات يلتسين لملىء الفراغ في النظام السياسي الروسي فان هذا النظام يعاني بحكم تهميشه البرلمان والقوى الحزبية فراغا سياسيا في وقت تمر فيه روسيا بعملية انتقال او تحول او تغيير ومن هنا اتساقا مع ما ذهب الية هنتيغتون كان من المفترض ان تزداد فرصة تدخل الجيش الروسي في الحياة السياسية بيد ان الوضع الاقتصادي الروسي المتردي آنذاك كان له تاثير سلبي معين في ميزانية الجيش وهذا من الاسباب التي حالت دون ان تعيش روسيا ما اشار الية المفكر الامريكي . من هنا فان السؤال المطروح هو : هل سيكون الجيش الروسي بحكم الاحباط قوة سياسية او لا؟ في التقدير فان الجيش الروسي لن يمثل صانع قرار سياسي مهم على الرغم من كل الاحباطات التي يعانيها فكما نلاحظ تردد هذا الجيش كثيرا في مساعدة يلتسين عندما اقتحم في تشرين الاول / اكتوبر

1993 مبنى البرلمان وكان موقف الجيش من قضية الشيشان يميل الى عدم التدخل بل كان هنالك انقسام في صدد هذه القضية بين وزير الدفاع و رئيس الاركان (بولمكاحل،94:2009).

منذ وصول الرئيس بوتين الى الحكم تجلى بوضوح اعتماده على الكادر الامني والاستخباري لادارة الوظائف المدنية للدولة مانحا العناصر الامنية دورا في السياسة بطريقته الخاصة فمع انهيار الاتحاد السوفياتي تفككت مؤسسات الدولة السوفياتية ولم يبق منها سوى جهاز المخابرات السوفياتي (KGB) الذي كان كادره القيادي مصدرا للكثير من التعيينات التي قام بها بوتين في الوظائف العمومية العليا والجهاز البيروقراطي . وفي خلال فترة قصيرة من حكم بوتين سمح لبعض قادة الجيش بدخول الانتخابات ليصبحوا محافظي الاقاليم و المقاطعات و يكونوا جزءا من الكادر الحكومي و المجلس الفدرالي و ديوان المحاسبة و الوزارات المختلفة حتى بلغ عددهم ما يزيد عن 1500 ضابط كبير وهذا بالطبع جزء من استراتيجية بوتين لتأسيس الجيش والقوات المسلحة و يقدر بعض المتخصصين بالشان الروسي ان دخول العسكر والامنيين الى السياسة تحول ظاهر في روسيا اذ وصلت اعداد ضباط المخابرات الذين حصلوا على تعيينات في مؤسسات الدولة الى ما يزيد عن 6000 عنصر حتى عام 2003 (يوسف،82:2008).

وبحسب دراسة قام بها معهد علم الاجتماع الروسي ينحدر ربع الكادرات السياسية من الاجهزة الامنية خصوصا المخابرات وفي هذا الصدد يرى متتبعون كثر للشأن الروسي ان المخابرات تشكل وسيلة في ايدي المؤسسة العسكرية تستخدمها في ممارسة السلطة و تؤكد الدراسة التي ذكرناها للتو ان 35 في المئة من الوزراء المنتدبين الذين عيينوا في المرحلة الممتدة 2000 و 2005 ينحدرون بطريقة او بأخرى من هذه المؤسسة كما ان 25 في المئة من كوادر الجهازين التنفيذي و النيابي ينتمون ال هياكل القوة (بكتاش،22:2013).

2- النخب السياسية و الاقتصادية: عملية الخصخصة التي كانت على طريقة يلتسين وفريقه من انصار الليبرالية الجديدة ادت الى تشكيل طبقة ابان فترة حكمه عبارة عن شبكة من رجال الاعمال الجدد و موظفي الدولة عرفت باسم (العائلة) و انتفعت تلك المجموعه من حالة سيوله الدولة التي حدثت مع انهيار الاتحاد السوفياتي . و برزت في تلك الفترة اسماء مثل بوريس بيريزوف و ميخائيل خودوركوفسكي و رومان ابراموفتش الذين قاموا بشراء بعض مؤسسات الدولة باسعار زهيدة محققين ارباحا بالمليارات و منذ مجيء الرئيس بوتين بدأ الصراع المفتوح مع شبكة النخب القائمة ابرزها صراعه مع الملياردير خودوركوفسكي مالك شركة يوكوس للنفط

من اجل توسيع دائرة سلطة الدولة على سبيل المثال : ارتفعت ملكية الدولة لمصادر النفط من 13 في المئة الى 55 في المئة في عام 2013 (شادي،2012:136).

اعتمد الرئيس الروسي الجديد فلاديمير بوتين في تثبيت اركان حكمه على مجموعه من رجال الدولة المنتمين الى المؤسسات الامنية عرفت باسم سيلوفيكي و تعني الرجال الاقوياء (او رجال الخبرة من العاملين في الدولة) امثال ميخائيل فرادكوف رئيس جهاز الاستخبارات حاليا وسيرغي ايفانوف رئيس الديوان الرئاسي " الكرملين حاليا" و ايغور سيتخين نائب الديوان الرئاسي سابقا وقد كان لهذه المجموعه تاثير بالغ في توجيه السياسة الخارجية الروسية بالاخص اذ تؤمن بان مصلحة روسيا الاساسية تكمن في حماية محيطها الجغرافي من التاثير الغربي لذا تعتمد سياسة مناوئة للغرب و تعد رؤى المفكر الروسي الكسندر دوغين المقرب من الرئيس بوتين ومؤسس حزب روسيا مثالا للجانب المتطرف من رؤية مجموعة السيلوفيكي لما يجب ان تكون عليه سياسة روسيا الخارجية فباختصار يرون انفسهم سوفيات لكن ليسوا شيوعيين و اهتمامهم الاول هو الامن القومي الروسي في المقابل نشات نخبه اخرى مدفوعة بقاعدة من رجال الاقتصاد و القانون و الاعمال عرفت باسم سيفيليكي تمحورت رؤيتها الخارجية حول فكرة ان مصلحة روسيا تكمن في الانفتاح على الغرب و التطوير الاقتصادي و لموازنة هذه المجموعة استدعى بوتين احد رموزها ديمتري مدفيدف ليكون رديفه في الكرملين و اذا كان بوتين متحدرا من جهاز الاستخبارات الروسي فان مدفيدف رجل قانون لم يعمل الا في المجال المدني(خشيب،2015:67) .

يمكن القول: ان سياسة روسيا الداخلية تعتمد على التوازن بين هاتين المجموعين : السيلوفيكي[1] و يمثلها بوتين و السيفيليكي[2] و يمثلها مدفيدف انعكس هذا التوازن على توزيع المناصب حيث تولى رموز السيلوفيكي بعض وزارات الدولة الخارجية و الداخلية و الاستخبارات بينما تولى رموز من السيفيليكي وزارات المالية والاقتصاد والعدل و انقسمت بعض مؤسسات الدولة بين المجموعتين في حين كانت شركة الغاز العملاقة "غاز بروم" تحت سيطرة السيليفيكي كانت شركة النفط " روس نفط" تحت سيطرة السيلوفيكي.

ابرز الصراعات بين هاتين المجموعتين كان في الكرملين من اجل التاثير في صناعة القرار الروسي وكان ممثل السفيليكي في الكرملين فلاديسلاف سوركوف النائب الاول لرئيس

[1] السيلوفيكي: و هو مصطلح روسي يعني الرجال الاقوياء ويقصد بهم رجال الخبرة من العاملين في الدولة.

[2] السفيليكي: وهو مصطلح روسي ويقصد به رجال الاقتصاد و القانون و الاعمال ذوي التوجه الغربي في مجال الاقتصاد.

الديوان الرئاسي ولاحقا نائب رئيس الوزراء نجم السياسة الروسية خلال العقد الماضي حيث استطاع الدفع بعدد من الافكار و السياسات التي غيرت وجه روسيا مثل حل صديقه رمضان قاديروف " رئيس الشيشان آنذاك " و انشاء حزب روسيا الموحدة (الذي ينتمي الية بوتين ومدفيدف) و كذلك فكرة الديمقراطية السياسية حيث دعم احزاب معارضة صغيرة عدا دعمه سكولكوفو الذي اراد ان يكون نسخة روسية من وادي السيليكون في امريكا و على المستوى الخارجي تبنى رموز السيفيليكي سياسة الانفتاح على الغرب فقد تحدث مدفيدف في خطابة السنوي لمجلس الدوما عن اخطاء الماضي و اهمية تحديث الدولة واطلق مشروعا طموحا في هذا الشان يعتمد على الشراكة مع الغرب وفي 2011 انضمت روسيا الى منظمة التجارة العالمية و تحدث مدفيدف عن اهمية خصخصة القطاع العام في المقابل ياخذ السيلوفيكي سياسة مخالفة الاوائل وقد بدا ذلك واضحا في خطاب بوتين امام الدوما عام2012 حينما تحدث عن تاريخ روسيا الفريد في الآف السنوات الماضية و عن القومية الروسية و قامت القوات الروسية في العام نفسه بتدريبات عسكرية تستهدف استعراض القوة امام الغرب و في 8 ايار / مايو 2013 قدم سوركوف استقالته(ميدفيديف،29:2018).

هناك تأثير واضح بالنسبة لرجال المال و الاعمال على وجه الخصوص او ما يسمى بـ" الطبقة الاوليغارشية" دفع رجال الاعمال في روسيا رشى و محسوبيات للسياسيين الروس و ان كثيرا من بارونات المال و الاعمال هؤلاء من المقربين الى بوتين و بعضهم يحسب على المؤسسة العسكرية او السياسية و ياخذ بوجهة النظر البوتينية في السياسة و الاقتصاد و الاصلاحات العامة ،ادى ذلك الى تكديس الثروة في ايدي قلة من الناس صار لهم تاثير سياسي في دوائر صنع القرار حتى ان نمط التنمية اصبح يتخذ شكلا معينا من التطور المادي و الاستهلاكي في العاصمة موسكو وفي المدن الكبرى في حين تهمش الارياف و البلديات النائية و يعيش اهلها على حد الكفاف (شادي،137:2012) .

اصبح واضحا ان هناك انعكاسات مؤثرة لعلاقة الاقتصادي بالسياسي على صناعة القرار السياسي الروسي و المبادرة الى اجراء اصلاحات داخلية كما كان له اثر ظاهر على خيارات روسيا ولاسيما في ما يخص علاقتها بالغرب فبهدف تشجيع الاستثمارات الغربية في السوق الروسية و تقوية علاقتها بالغرب اقتصاديا عمل بوتين على تقوية علاقاته برجال الاعمال الروس الذين لهم ارتباطات مالية و اقتصادية بمستثمرين غربيين و ياتي على راسهم رجلا الاعمال بوتانين و خودورفسكوف من شركة يوكوس النفطية و قد عينها الى جانب رجل

الاعمال آخر اسمه اوليغ ديريباسكا فاللجنه التنفيذية لاتحاد الغرف الصناعية و التجارية الروسية الامر الذي اعطاهم الفرصة ليكونوا على اتصال مباشر مع الرئيس ،الا ان الامور و المؤشرات بدأت تتغير خصوصا مع تنامي تاثير بوتين صاحب النفوذ . فبعد زيادة الدعم المقدم من خودوركوفسكي الى احزاب المعارضة الروسية خصوصا الليبرالية و الاصلاحية و القوى اليمنية انقلبت الامور بسرعة و قبض عى خودورفسكي بتهم التهرب الضريبي و غسيل الاموال و مما سبق نستنتج الدور الكبير الذي يؤديه المال في السياسة لتشكيل القرار السياسي الداخلي الروسي وكذلك توجهات روسيا الخارجية في علاقاتها بالغرب(يوسف،80:2008) .

3- تاثير الراي العام: اهتمام صانع القرار الروسي بتوجهات الراي العام بدأت في السنوات الاخيرة يحسب حساب الدور الذي يؤديه الراي العام في الداخل الروسي فبدا الاهتمام باستطلاعات الراي و ظهر على نطاق واسع في الازفيستيا و البرافدا و غيرها من الصحف والمجلات الروسية الا ان الراي العام كقوة تاثيرية له دور محدود خصوصا في ظل تردي مستويات المعيشة و تدهور الاوضاع الاقتصادية للمواطنين فالشعب الروسي بمعاناته الطويلة في ظل القيصرية ثم الشيوعية و في ظل ظروفه الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة لم يستطع بعد بلورة راي عام مؤثر و قوي و ان كان دوره قد اخذ الزيادة التدريجية و هذا ما بدا واضحا للمراقبين منذ انتخابات الرئاسية عام 1996 كما كان له ابلغ الاثر في الانتخابات الرئاسية الاخيرة التي ارجعت بوتين لسدة الحكم و التي عرفت نسبة مشاركة عالية جدا رغم نداءات المعارضة بالمقاطعه(خشيب،71:2015) .

4- الصحافة و الاعلام: حصلت على قدر كبير من الحرية منذ عهد غورباتشوف وبدء اصلاحاته مقارنه بما كانت عليه من قبل و في منتصف عام 1993 اصدر البرلمان الروسي قانونا للصحافة يكفل لها الحماية والعمل بحرية الا انه من الناحية العملية ما زالت الصحافة الروسية تعاني قيودا عديدة وقدرا من التبعية فهي تعتمد اما على الدعم الحكومي لها واما تعاني من تدخل رجال المال والشركات الكبرى في تحديد سياساتها .

يمكن القول: ان السيطرة على وسائل الاعلام يعتبر دعامة اساسية للصرح الذي شيده الرئيس بوتين فالدولة تتحكم بقنوات تلفزيون تنتشر على الاقاليم الروسية كافة فضلا عن وظيفة المراقبة الذاتية لبقية وسائل الاعلام و يترافق هذا التحكم في المعلومات مع الاضرار شيئا فشيئا و بشكل كبير بحرية السلطة القضائية مثلما اظهرت ذلك قضية الكولونيل بودانوف اذ حوكم هذا الضابط و اعتقل بتهمه قتل واغتصاب فتاة شيشانية ثم اطلق سراحه اخيرا بعفو و

ساهمت وسائل الاعلام التي تتحكم بها الدولة في تغطية هذا الحدث و في تبرير قرار العفو امام الراي العام، الا ان الكولونيل بودانوف قتل عام 2005 علي يد احد شيشانين ثأراً منه لما فعله، بيد ان لهذه السيطرة الروسية على الاعلام اضرارا عديدة على السلطة نفسها لانها تؤدي الى تضليل رجال السياسة و المؤسسات الكبرى اعلاميا و هي ظاهرة تذكر بقوة بالحقبة السوفياتية وقوة رقابتها الذاتية على الصحافة(بولمكاحل،93:2009) .

وكمثال واضح على الدور الذي يؤدية الاعلام في خدمة مصالح النخبة المسيطرة في الكرملين استخدام التلفزيون اداة رئيسة لتدمير منافسي الرئيس بوتين خلال الفترة التي كانت يحضر فيها بوتين للحكم في فترة 1998 – 1999 ولا سيما يوري لوجكوف (عمدة موسكو آنذاك) و يفغيني بريماكوف (الذي شغل منصب وزير الخارجية) وقد اوكلت الى مقدم الاخبار الشهير في التلفزيون الحكومي سيرغي دورينكو مهمة تشوية سمعتهما وكان يقف وراءه بيريزوفسكي وهو احد المساهمين في القناه الاولى للتلفزيون الحكومي وقد وجه دورنيكو من منبره هذا تهما عديدة لمنافسي بوتين اذ اتهم مثلا لوجكوف بانه كان لصا وان زوجته كانت تحول الاموال الي الخارج و انه كان شريكا في جريمة قتل رجل اعمال امريكي ولم يتمكن لوجكوف من تبرئة نفسه بالسرعة الكافية، وما ان انتهى من لوجكوف حتى تحول الى بريماكوف مستخدما كل وسيلة ممكنة لتصويره كرجل مريض هرم و الرسالة التي كان التلفزيون الحكومي يريد ايصالها هي ان الكرملين ليس المكان الملائم لبريماكوف بل دار العجزة وقبل ان نتكلم على مساله اخرى نشير الى ذلك النشاط الكبير لراس المال اليهودي في هذا المجال في روسيا اذ سيطر على صحف مهمة عديدة بل على قنوات تلفزيونية منها اكبر شركة تلفزيونية اهلية " ان تي في" التي يملكها فلاديمير جوسنيكسي رئيس المؤتمر اليهودي الروسي الاخير و نتيجة لهذه الكواليس المتحجبة كلها وراء الصحافة و الاعلام فان المشكلة الحقيقية التي تواجهها هذه الاخيرة في روسيا بصفة عامة هي فقدان الثقة من جانب الجماهير (شيفتسوفا،59:2006).

5– الكنيسة: لم تستطيع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية(الروسية)، خلافاً للغربية، أن تكون خارج الدولة، فالعلاقة بين الدولة والكنيسة بنيت دائماً وفق مبدأ «الجوزة»، الكنيسة هي النواة والدولة هي القشرة، كانت السلطة السوفياتية تطلب منها إعلان الولاء لحاجتها، رغم الإلحاد المعلن، مما ادى إلى شرعنة الكنيسة، وفي عام 1990 اعتمد الرئيس بوريس يلتسين على الكنيسة في ضمان الحصول على دعم شعبي له (مالاشينكو،131،2018)، تسود المسيحية الارثوذكسية

روسيا منذ زمن بعيد و هي اكبر كنيسة شرقية و يزيد عدد رعايتها على 125 مليون نسمة و كانت المسيحية وصلت الى روسيا عام 988 على يد فلاديمير الاول امير كييف ومع قيام الثورة البلشفية عام 1917 تعرضت الكنيسة الارثوذكسية الروسية للاضطهاد ولاحقت اجهزة امن السوفياتية مريدها ووصل الامر سجن البطريرك وقتله بامر من السلطات ومع ذلك ظلت الكنسية حاضرة في تاريخ روسيا النضالي ولاسيما في معارك الحرب العالمية الثانية فعلى سبيل المثال قدمت بطريركية موسكو عطية مالية كبيرة للجيش الاحمر السوفياتي استخدمت في شراء مجموعه كبيرة من الدبابات الحربية،اما في الوقت الحالي فان دور الكنيسة بات واضحا للعيان ولا سيما في الاعوام الاخيرة مع نهاية عهدة الرئيس مدفيدف فقد لاحظ المراقبون تقاربا جليا بين الرئيس بوتين و البطريرك كيرليس الذي وصف الاول بانه " معجزة الرب" و قد عبر الكاتب بيتر بوميرانتسيف في مجلة النيوزويك الامريكية عن هذا التقارب حينما كتب في اوائل اكتوبر/ تشرين الاول 2014 يقول :"كان لاصحاب النفوذ في الكنيسة الارثوذكسية الروسية دور حاسم في مساعدة بوتين لاعادة صياغة معركة المعارضة الليبرالية ضد الفساد الاداري و مزاعم تزوير الانتخابات بتحويلها الى نص مقدس من " شياطين اجانب" ضد" روسيا المقدسة " (فرح،121:2017).

تعلو اصوات الكثيرين من رهبان وقساوسة الكنسية الروسية بالدفاع عن الرئيس بوتين منذ اعادة انتخابه رئيسا للبلاد ضد مناوئية فخلال حملته الانتخابية الاخيرة حصل بوتين على دعم كبير من بطريرك الكنيسة كيرليس الذي جعل بوتين الرجل الذي استطاع انتشال روسيا من الازمة التي دخلت فيها بمجرد انهيار الاتحاد السوفياتي و اعتبره قائدا اصلاحيا ارسلته العناية الالهية لينقذ البلاد ولاشك في ان هذه التصريحات كان لها اثر بالغ في نفوس المؤمنين الروس خلال الحملة الانتخابية فاندفعوا الى التصويت لمصلحة الرئيس بوتين في المقابل عملت الكنيسة من خلال تصريحات قساوستها على تنفير الناس من المعارضة الليبرالية ففي لقاء تلفزيوني قال البطريرك كيرليس نفسه :" الليبرالية ستؤدي الى انهيار قانوني " في حين اعتبر الراهب الاكبر ديمتري سميرنوف في مناظرة تلفزيونية له ان الناس بحاجة ان تتذكر ان اول ثوري في التاريخ كان هو الشيطان عينه في اشارة الى كل من المعارضين الليبراليين و الثوريين و المناوئين للرئيس بوتين من جهته عمل الرئيس بوتين خلال حملته الانتخابية على كسب ود الكنيسة الارثوذكسية الروسية حينما تعهد بتخصيص 10 مليارات دولار لاعادة بناء اماكن العبادة و تمويل المدارس الدينية غير ان رئيس الدائرة البطريركية للعلاقات الخارجية في

الكنيسة المطران هيلاريون طلب من بوتين عوضا عن المال ان يقطع له وعدا بحماية الاقليات الدينية في الشرق الاوسط الذي يمر بما يسمى "الربيع العربي"(امين،23:2012) .

ولهذا يبدو ان طرح تساؤل عن امكانية تعاظم الدور السياسي الذي من الممكن ان تضطلع به الكنيسة الارثدوكسية الروسية داخليا و خارجيا في المستقبل القريب اصبح ملحاً، فاذا كانت الكنيسة الارثوذكسية حظرت في الماضي على رجال الدين التابعين لها الترشيح الى الانتخابات فانها اصدرت مرسوما عام 2011 يسمح لهم بالترشيح بهدف حماية مصالحها وهذا تحول كبير من شانه ان يعطينا صورة واضحة عن طموحات الكنيسة في الحياة السياسية الروسية بل انها اعلنت اخيرا انه في حال اعلنت حركة سياسية ما ان احد اهدافها هو معارضة الكنيسة الارثوذكسية فانه يمكن ان يترشح رجل دين بعد الحصول على دعم المجتمع المقدس الكنسي الذي يقوم باستثناء هذه الحالة وحدها وان هذا القرار ينطبق ايضا على المناصب التنفيذية اما على المستوى الخارجي فهو يؤكد وجود مقابلات تجرى بشكل منتظم بين الكنيسة ووزراء الخارجية بهدف مناقشة الاجندة الروسية خارج البلاد ولا سيما بعدما استشعر الكرملين حاجته الى المواقف الداعمة من الكنيسة في بعض القضايا الخارجية كقضية الاقليات الارذوكسية في الشرق الاوسط وفي هذا السياق يشير تصريح رئيس دائرة البطريركية الروسية للعلاقات الخارجية في الكنيسة نيكولاي بالاشوف الى ان الازمة الاخيرة التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط – يقصد الازمة السورية – زادت حقيقة من اهمية تدخل الكنيسة الروسية مباشرة في السياسات الخارجية لروسيا (خشيب،77:2015).

ما يمكن ملاحظته واستنتاجه بصورة عامة مما سبق هو ذلك التاثير المحدود لهذه القوى كلها على تباينها في الساحة السياسة الروسية مقارنة بالتاثير الذي تضطلع به مؤسسة الرئاسة خصوصا منذ مجيء بوتين الى الحكم نظرا الى الصلاحيات الهائلة التي حبا بها نفسه وهذا ما حدا بالدارسين ان يصفوا الرئيس بانه" قيصر الدستور" بحسب مقدار النفوذ الذي يتمتع به وفي هذا الصدد يصف الكاتب ابراهيم عرفات طبيعه النظام السياسي الروسي بانه مزيج غريب من النظم التي يطلق عليها تسمية النظم الرئاسية الفوضوية (Anarchism presidential system) وهي نظم غريبة في نوعها حيث تتمتع بوجود مركز واضح للسلطة فهناك رئيس للجمهورية يمنحه الدستور صلاحيات واسعه النطاق و يمثل نقطة جذب للعديد من القوى السياسية فجميع القوى السياسية في روسيا تحاول ان تنسخ علاقة مباشة لها مع الرئيس الامر

الذي يؤدي الى ضعف تاثيرها كقوى مستقلة في الساحة الساسية الداخلية الروسية(بولمكاحل،95:2009).

خلاصة الفصل الثاني:

ركزت الدراسة في هذا الفصل على البيئة الداخلية التي تشكل مناخ النظام السياسي الروسي مع ابراز اهمية روسيا الحديثة موقعاً وتاريخاً واقتصادياً والقاء الضوء على البنية المؤسساتية التي يرتكز عليها النظام السياسي الروسي لتوضيح طبيعة نظام الحكم ثم العلاقة المعقدة بين السلطات، وتقديم صورة مجملة عن خريطة الاحزاب السياسية التي تزخر بها الحياة السياسية الروسية، موضحةً العلاقة بين الاحزاب والسلطة السياسية ومدى مساهمتها في تشكيل نمطية الحياة السياسية في روسيا.

الفصل الثالث

التحولات السياسية في روسيا الاتحادية

المقدمة:

تحول الدولة الروسية من الحقبة السوفيتية وما حملته من اعباء الحكم الشمولي والترهل الذي الم به في اواخر عهده والتبعات السياسية والايدلوجية والاقتصادية والاجتماعية والادارية التي عقبت انهيار هذا النظام، الى دولة تاخذ بالاسس الديمقراطية على غرار النمط الغربي لم يكن امرا سهلا على هذه الدولة بل ان هذا التحول في نظام الحكم كان بالغ التعقيد ويكفي ان نشير الى مقولة الرئيس الحالي لروسيا الاتحادية فلاديمير بوتين وهي" ان اكبر كارثة جيوسياسية حصلت في القرن العشرين هي انهيار الاتحاد السوفياتي، من لم يحزن على انهيار الاتحاد السوفياتي لا قلب له، ومن يريد اعادته بحلته السابقة لا عقل له" (قلعجيه،19: 2016) فالدلالة واضحة على درجة التعقيد وصعوبة عملية التحول السياسي التي واجهت الدولة الروسية.

وبالنظر الى روسيا الاتحادية نجد ان الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين وهو من مخضرمي النظامين السابق والحالي تسلم السلطة من سلفه بوريس يلتسين وقد عانت روسيا انذاك انهيارا تاما خاصة بعدما كانت على مشارف الافلاس جراء ازمة اب/اغسطس عام 1998(ازمة المالية الناتجة عن عدم قدرة الدولة الروسية انذاك عن سداد ديونها الخارجية)، كما عانت هشاشة سلطتها المركزية وانهيار مؤسسات الدولة واستشراء الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي بالاضافة الى مشكلات انفصالية دموية وعلاقات خارجية غير مستقرة، مع انكفاء واضح على الداخل وتراجع الدور الروسي دوليا واقليميا نجد بان الرئيس الحالي،

والذي يمكن اعتباره مؤسس روسيا الحديثة، قد واجه جميع هذه العقبات وتمكن من وضع روسيا الاتحادية على الخارطة العالمية كوريث للاتحاد السوفيتي وتبعاته الثقيلة(حسين،12:2015).

شهدت الفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي تراجعا لكافة مقومات الدولة الروسية بل يمكن القول: انها اقتربت من مفهوم الدولة الفاشلة وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع مانع لما يعنيه مصطلح الدولة الفاشلة الا انه يمكن القول بانها الحالة التي تصبح فيها الدولة عاجزة عن اداء وظائفها نتيجة انهيار او تفكك هياكل الدولة وفقدان شرعيتها الداخلية، مع انهيار القوانين والنظام السياسي باكمله(عمروش،24:2012)، وهناك عدة مفاهيم تعبر عن ظاهرة الدولة الفاشلة مثل : الدولة المنهارة او الدولة الهشة او الدولة الضعيفة او اشباه الدول او الدول الرخوة او الدول المهددة بالخطر او الدول المائلة الى الفشل(ابو عمرة،34:2008).

من خلال ملاحظة وضع الافلاس وتفكك مؤسسات الدولة فان الدولة الروسية كانت سائرة نحو مستقبل غامض في ظل حقبة الرئيس بوريس يلتسين الا ان الامور عادت لتشهد تحولا ايجابيا بعد استلام الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد الحكم وهو الامر الذي يثير التساؤل حول اهمية دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة .

ويتطرق هذا الفصل الى التحول الاول التي شهدته الدولة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمتمثلة بحقبة تولي اول رئيس لروسيا الاتحادية الرئيس بوريس يلتسين للسلطة والعوامل والاسباب التي اثرت في هذه الفترة وجعلتها من فترات التحول الصعبة وصولا الى تولي الرئيس فلاديمير بوتين زمام الامور وانتقاله في مرحلة التحول الثانية وهي الاهم والتي ما تزال نشهدها لغاية يومنا هذا، من اجل توضيح اثر تطور القيادة السياسية في الدولة الروسية.

1.3 الوضع السياسي في روسيا الاتحادية قبل الرئيس بوتين:

يتناول هذا المبحث ظهور روسيا الاتحادية كدولة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واهم التحولات التي شهدتها وما صاحب ذلك من تغييرات عديدة في البيئة الداخلية للنظام الروسي، وكما يلي:

التطورات الداخلية الروسية :

ادى انتهاء الحرب الباردة الى إلغاء الوجود السياسي و القانوني للاتحاد السوفيتي في 25 دسيمبر 1991 . ولم يكن ذلك نتيجة عسكرية كسابقاتها من الحروب العالمية الشاملة، إنما

محصلة للازمات الاجتماعية و الاقتصادية التي عصفت بالاتحاد السوفيتي والحصار الاقتصادي الذي فرضه الغرب (سباق التسلح) مع عجز النخبه السياسية على بلورة برنامج سياسي شامل للتعامل مع الازمة(سليم،146:1992).

وورثت دولة روسيا الاتحادية مقعد الاتحاد السوفيتي في الامم المتحدة بما في ذلك المقعد الدائم في مجلس الامن، وأيضا الاسلحة الاستراتيجية النووية، وكما ذكرنا فإن انتخاب المجلس التشريعي في روسيا السوفيتية بوريس يلتسين رئيسا لروسيا الاتحادية حدث في يونيو 1991، و استقلت روسيا الاتحادية و معها خمس عشرة دولة كانت تشكل معا" الاتحاد السوفيتي(الصباح،58:2017) .

دخلت روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في حالة جديدة نتج عنها مرحلة جديدة لم تكن روسيا مستعدة لها، إذ ظلت روسيا الاتحادية محكومة بدستور الاتحاد السوفيتي المعمول به منذ عام 1977 . في المحصلة دخلت روسيا أزمة مؤسسية تمثلت في التحول من نظام سياسي قائم على الايدولوجية الماركسية الى نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية المقيدة ،في تلك الاثناء كانت السلطة التنفيذية تابعه للسلطة التشريعية، و كان مجلس نواب الشعب الروسي (البرلمان) هو اعلى جهاز في الدولة (القيسي،157:2014) .

وافق بوريس يلتسين و فريقه الحكومي على قرارت المنظمات الاقتصادية الدولية التي طلبت تنفيذ أربعه قرارات هي إنشاء سوق حرة و دمقرطة الدولة و عدم التوسع الامبراطوري في محيط روسيا الاتحادية، و البحث عن دور جيوسياسي جديد لروسيا تلك القوة العظمى السابقه ،لذا قام الرئيس يلتسين بالمطالبة بصلاحيات واسعه لإتمام برنامج الاصلاح الاقتصادي .

في نوفمبر 1991 منح البرلمان سلطات واسعه للرئيس يلتسين لتنفيذ خطته الاصلاحية الاقتصادية التي عرفت بإسم البرنامج الشامل للخصخصة السريعه تحت شعار الصدمة (Shock Therapy) لتحرير الاقتصاد من خلال إنهاء سيطرة الدولة على الانتاج و التوزيع و التسعيرة، و خفض الدعم، والانفاق الحكومي و بيع شركات الدوله للقطاع الخاص و فتح الباب أمام الاستثمار الاجنبي (سليم، 32:2012).

قام الرئيس بوريس يلتسين باختيار اليكسندر روتسكوي نائبا له مستفيداً من تاريخ روتسكوي العسكري الطويل المستمد من حرب أفغانستان في محاولة منه لكسب الجيش في صفه لكن روتسكوي بدا بمعارضة الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التي تبناها يلتسين . وكشف

روتسكوي عن سلسة من الفضائح الاقتصادية ضد يلتسين لذلك قام الاخير بعزله من منصبه، وردت المحكمه الدستورية العليا برفض قراره و معها مجموعه من النواب المعارضين لبوريس يلتسين وتم تقديم اقتراح بإقصاء يلتسين من خلال الدورة الثامنه لمجلس نواب الشعب في مارس 1993 الا ان الاقتراح فشل في الحصول على اغلبية الثلثين المطلوبة (الشيخ،48:1998).

وما إن بدات الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية لسياسات يلتسن في الظهور و التأثير على معيشة المواطن الروسي حتى بدا البرلمان انتقاد برنامج يلتسين الاصلاحي والسياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية .

قام يلتسين بالتوجه مباشرة الى الشعب متجاهلا دور البرلمان وطالب بصلاحيات خاصة لتطبيق برامجه الاصلاحية، لكن المحكمة الدستورية أعلنت عدم دستورية ما يقوم به، في خضم تفاقم صراع السلطة بين المؤسسة الرئاسية المتمثله في شخص بوريس يلتسين وفريقة ومن جهة اخرى المؤسسة البرلمانية، الواضح ان كلا الطرفين يحاول ملء الفراغ السياسي الضخم الناجم عن انهيار مؤسسات الاتحاد السوفيتي في ظل حالة فوضى شاملة لمجتمع ينتقل من نظام الى نظام مختلف جذريا"(الصباح،60:2017).

واجهت روسيا الاتحادية اول ازمة دستورية لها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وكان رد مجلس النواب على بوريس يلتسين بعزله و تعيين نائب الرئيس الكسندر روتسكوي رئيسا بالوكالة، ولكن يلتسين رفض ذلك القرار واستمر في التصعيد، و بحسب الدستور السوفيتي الذي كان ساريا حتى تلك اللحظة كان البرلمان مؤتمر نواب الشعب المنتخب عام 1990، يمثل السلطة الاعلى في الدولة فمن دون البرلمان لم يستطع بوريس يلتسين تعيين رئيس حكومة جديد او إقرار قوانين إصلاحية في البلاد، وفي شهر سبتمبر من عام 1993 انتقل يلتسين الى موقع الهجوم و أصدر قرارا بحل البرلمان، واعلن نواب البرلمان ان هذا القرار غير دستوري و أصدروا قرارا بعزل بوريس يلتسين من منصبه ثم عينوا الكسندر روتسكوي نائب الرئيس الروسي آنذاك رئيسا للدولة، ورداً على ذلك حشد يلتسين القوات الروسية و بدأ الهجوم على البرلمان و قصف مبنى البيت الابيض (البرلمان الروسي)، و اعتقل روتسكوي و رسلان حسبولاتوف رئيس البرلمان، و قتل نتيجة الهجوم ما بين (123 – 157) من مؤيدي البرلمان(العزى،28:2000).

وتم اقرار دستور جديد للبلاد في كانون الاول عام 1993 من خلال اجراء استفتاء عام و نظمت انتخابات برلمانية جديدة، واعطى الدستور الجديد صلاحيات واسعة النطاق للرئيس، و منحه حق رسم السياسية الداخلية والخارجية . لقد حسمت السلطات الواسعة التي منحها الدستور الجديد، و خاصة صلاحية حل البرلمان الخلاف لصالح الرئيس الذي اصبح نقطة ارتكاز النظام السياسي الروسي . فقد اصبح الثقل و محور العملية السياسية الروسية يتمركزان حول رئاسة الدولة جسب دستور 1993 وفي شخص الرئيس بوريس يلتسين . وعززت هيمنة السلطة التنفيذية على مفاصل السلطات في روسيا، و أفقدت فرصة بناء جمهورية برلمانية ديمقراطية و انتهى الصراع الذي كان يدور حول من يسيطر على السلطة في البلاد عقب تفكك النظام المؤسسي للاتحاد السوفيتي(الشيخ،1998:52) .

وانتخب الشعب الروسي برلمانا جديدا غير بالدرجة الاولى بنية السلطة الروسية، فإذا كان يلتسين فيما مضى مجرد مركز من مراكز السلطة حيث للبرلمان صلاحيات تمكنه من الضغط على الرئيس و الحد من سلطته فإن الرئيس اليوم(بعد الدستور الجديد) أصبح محصنا من جميع الجهات ولا تستطيع اية مؤسسة من المؤسسات ان تشكل عقبه له او تهدد سلطته، و بهذا منح الرئيس كل الصلاحيات التي طلبها لتمكنه من التوجه الى الغرب ضمن سياساته الليبرالية الجديدة(عبدالله،2011:93) .

اجرت ادارة الرئيس الروسي بوريس يلتسين مجموعة من الاصلاحات الا انها لم تتضمن الاصلاحات برنامجا واضح المعالم خاضعا للرقابة في الدولة، بل ادخلت إجراءات سريعه تخللها انتقال عشوائي وسريع لاملاك الدولة الى القطاع الخاص على اساس المحسوبيات و علاقات النفوذ، و اسفرت عن نتائج كارثية منها فقدان الثقة بالدولة، و عجزها عن السيطرة على الوضع في روسيا الاتحادية ،اسفر كل ذلك عن اضطراب شديد في الاحوال الصحية في روسيا بعد ان رفعت الدولة يدها عن برامج الرعاية الاجتماعية .وقد ادى ذلك الى تحول جذري في النمو السكاني، إذ بدأت روسيا تواجه اكبر معضله وهي تناقص عدد السكان (الصباح،2017:64).

ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي عانت روسيا الاتحادية اشكالية رئيسية تتمثل في المشكلة القومية، و اعادة تشكيل الهوية الروسية ضمن حدود روسيا الاتحادية . فمع بروز سياسيات ميخائيل جورباتشوف و اندلاع النزعة الانفصالية لدى الدول المكونه للاتحاد السوفيتي للحصول على مزيد من الاستقلالية ضعفت السلطة المركزية السوفيتية، لذا سعت الجمهوريات

والاقاليم الى الحصول على المزيد من السلطات المستقلة عن موسكو (السلطة المركزية) و سعى بعضها الى الانفصال ،كانت جمهورية الشيشان احدى الجمهوريات ذات الحكم الذاتي لروسيا الاتحادية التي سعت للانفصال ففي تلك الجمهورية تم انتخاب الجنرال جوهر دوداييف رئيسا لجمهورية الشيشان بتاريخ 27 أكتوبر 1991، وبعد ذلك بعدة ايام في 1/11/ 1991 اعلن دوداييف استقلال الجمهورية الشيشانية(ملتشين،132:2001) .

و اعلنت موسكو حالة الطوارئ في جمهورية الشيشان بعد فشل الحوار بين موسكو و جروزني عاصمة جمهورية الشيشان و اندلعت الحرب بين القوات المركزية للحكومة الروسية و الانفصاليين الشيشان في ديسمبر 1994 م . وقد ردت الحكومه الروسية على اعلان الدستور الجديد للشيشان بقصف العاصمة غروزني واستمرت الحرب قرابة عامين الى تاريخ 31/8/ 1996 م عندما وقع الطرفان اتفاقية وقف اطلاق النار، ولعل اهم نتائج تلك الازمة التوقيع على اتفاقية اعترفت بموجبها الحكومة المركزية جزئيا بالوضع المستقل القائم للشيشان وانسحاب القوات الروسية منها ولكن اسفرت الحرب عن ظهور موجة معادية للسياسية المركزية الروسية ضمن نطاق الاقاليم النابعه لها . الا ان الحرب الروسية – الشيشانية تجددت في فترة الرئيس بوتين والذي صمم هذه المرة على سحق الانفصال الشيشاني وهو ما حققه بالفعل، اذ اسفر الاستقلال الجزئي الحاصل في غروزني عن اندلاع احتجاجات لدى بعض افراد الشعب الداغستاني ،ما ادى الى مهاجمة اكبر قاعدة عسكرية للجيش الروسي داخل الداغستان، و سببت تلك الازمة انقساما داخل داغستان بين دعاة الاستقلال و الحكومة الموالية للسلطة المركزية حيث تحركت لإخماد تلك القوى(المطيردي،100:1998) .

فترة حكم الرئيس بوريس يلتسن:

لم يمتلك الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين أية خبرات في الادارة الحكومية وكانت خبرته تنحصر بمجاله كمهندس مدني، حتى سنه 1986 عندما رفعه غورباتشوف الى مصاف القادة السوفيات . وأثناء عمله كسكرتير اول في لجنة مدينة موسكو حدثت عدة صدمات بينه و بين غورباتشوف، انتهت بإقالته من منصبه . وكان سبب هذه الصدمات عدم رضاء يلتسين عن بطء و تيره الاصلاح، ووصفه غورباتشوف بأنه " غير ناضج سياسيا و غير قادر على تحمل المسؤولية " . ثم جاءت فرصة يلتسين مع انشاء مجلس نواب الشعب، حيث تم انتخابه ليكون احد اعضائه و نجح في كسب مقعد في السوفيات الاعلى و قام بانتقاد غورباتشوف والمكتب السياسي و الجيش و اعلن معارضته للشيوعية كنظام لتنظيم الاقتصاد و المجتمع،

و تاييده للملكية الخاصة . و اعلن معارضته للشيوعية بدوره قام غورباتشوف بحملة ضد يلتسين لكن في ذلك الوقت كانت شعبية النظام بقيادة غورباتشوف متدنيه ،فادت تلك الحملة المضادة الى نتيجة عكسية حيث دعمت شعبية يلتسين، الذي اعلن ان هناك حاجة الى نموذج جديد – ربما بتاثيرات اشتراكية – يتسع لمنجزات الديمقراطية الغربية التي شهدها خلال زيارته للولايات المتحدة (حسين،212:2015).

عانى يلتسين على المستوى الشخصي صراعا مجهداً مع مرض القلب و أصابته بخمس نوبات قلبية شديدة وكان يعاني مشكلات في المشي و المحافظة على توازنه والتركيز و الاستيعاب، الامر الذي كان له أثر بالغ في المستوى السياسي فمنذ انتخاب يلتسين في حزيران / يونيو 1991 توالت عليه الوعكات الصحية – نتيجة ادمانه للكحول – التي كانت تستوجب حجبه من الحياة العامه لفترات بالاضافة الى توالي اصدار قرارات بدت عشوائية، منها اقالة ما لا يقل عن اربعة وزراء للحكومة خلال فترة تقل عن السنتين . و قد ادت هذه التصرفات العشوائية من قبل رئيس مريض لكنه متمسك بفرض سلطته، الى تصاعد انعدام الثقة من قبل الجماهير بمصداقية نظام الحكم الذي شرع في تطبيقه منذ عام 1991 (الاصفهاني،210:1999).

دخلت روسيا الاتحادية في عهد الرئيس يلتسين في دوامة من الاشكاليات والازمات بالنسبة الى الاوضاع الداخلية التي استعصى حلها على صانع القرار السياسي والتي امست تشير الى تفاقم الاوضاع الداخلية على مختلف الاصعدة اتسمت بما يلي:

1-وضع سياسي داخلي مضطرب : استخدم يلتسين كل الوسائل المتاحة لاضعاف المركز والسلطة الاتحادية و سلب اختصاصاتها الدستورية، وقد ادى هذا الى ردود افعال سلبية و غاضبه على جميع المستويات تقريبا في الداخل و الخارج على السواء وذلك انطلاقا من ان هذا الوضع قد كشف عن الطابع المغامر ليلتسين و حلقته الضيقه و نهمه الشديد الى السلطة بصورة نرجسية و افتقاده صفات و خصال رجل الدولة المسؤول(الخولي،65:1993)،واعلن يلتسين ترشيح نفسه في الانتخابات الثانية للرئاسة والتي جرت عام 1996 على الرغم من التوقعات التي سبقت هذا الاعلان باعتزاله العمل السياسي بسبب اوضاعه الصحية وتدني شعبيته التي قاربت الصفر، ،و لعبت الاولغارشية والاعلام دورا بارزا في هذه الانتخابات التي فاز فيها يلتسين في الجولة الثانية ،و في صيف 1996 تم انشاء المجلس السياسي الاستشاري الذي يتكون من قادة المؤسسات

التنفيذية و التشريعية و تحولت العلاقة بين السلطتين من المواجهة الى التعاون . ثم اصبح المجلس في اوائل عام 1998 يتكون من الاربعة الكبار، وهم الرئيس و رئيس الوزراء و رئيس الدوما و رئيس وفي المجلس الفدرالي ،كان يلتسين قد اعلن في آذار / مارس 1997 عن تشكيله حكومة جديدة تحت شعار " دعم الاتجاه الاصلاحي " . وقد اراد بذلك ان يتفادى بقدر الامكان المواجهة الدائمة مع الدوما(الاصفهاني،156:1997).

اكتسبت عائلة يلتسين السياسية التي تضم ابنته الصغرى تاتيانا و فالنتين يوماشيف رئيس الادارة الرئاسية و رئيس الاركان الكساندر فولوشين، و بروريس بيريزوفسكي و رومان ابراموفيتش من الاوليغارشين تاثيرا متناميا في الدائرة الرئاسية في اواخر عام 1997 واوائل عام 1998 وكان هؤلاء هم من حكموا الكرميلن في اواخر التسعينات، واكتسب عدد منهم اهمية لا تتناسب مع قدارتهم الحقيقية،وفي 23 آذار / مارس 1998، قامت ازمة جديدة بين يلتسين و الدوما، عندما اصدر يلتسين مرسوما بإقالة رئيس الحكومة تشيرنوميردين و قرر تعيين كيرنيكو الشاب بديلا منه . وتم تبرير هذا القرار المفاجئ باستياء يلتسين من فشل الوزراء في تنفيذ ما التزموا به من وضع حد للتاخيرات في تسديد الاجور و المعاشات والالتزام بالبرنامج الوزاري . و رفض النواب المرشح الجديد، وهدد يلتسين بحل الدوما ،وفي النهاية وافق الدوما على ترشيح كيرنيكو(حسين،218:2015).

قرر يلتسين اعادة رئيس الوزرائه تشيرنوميردين بعد ان فشل كيرنيكو في اخراج البلاد من الازمة الاقتصادية و المالية مما ادى الى تفاقم الازمة، وهذه المرة برز عنصر حاسم لصالح المعارضة، وهو استفحال الازمة الاقتصادية، وكانت نتيجة المواجهة هذه المرة لصالح السلطة التشريعية . وجاء اول تنازل من فريق الرئاسه عندما اقترح تشيرنوميردين تكوين حكومة ائتلافية، حيث ان اشتراك الشيوعيين يضمن لحكومته الاغلبية التي تسانده داخل الدوما , وامام اصرار المعارضة البرلمانية على رفض تشيرنوميردين، تم طرح اسماء جديدة، وتم في النهاية تعيين وزير الخارجية بريماكوف الذي قام بتشكيل حكومة مهنية بعيدة عن الانتماءات السياسية، و نجحت حكومته في تبين بصيص من الضوء لاخراج روسيا من الازمة المالية(قبيلات،169:2018) .

عملت الازمة السياسية على اضفاء صبغة الفعالية على منصب رئيس الوزراء للمرة الاولى بعد ان كان مجرد ممثل للاوامر الرئاسية . و في 12 أيار / مايو 1999 قرر يلتسين – في ذروة تدهور حالته الصحيه – إقالة حكومة بريماكوف التي لم يكد يمض على تشكيلها اكثر

من تسعه اشهر ،وكان السبب المعلن وراء ذلك هو بطء عملية الاصلاح الاقتصادي، الا انه بدا في حقيقة الامر مؤيدا لرغبة يلتسين في استعادة نفوذة . و كانت المعارضة البرلمانية قد اعدت خمسة اتهامات يكفي واحد منها في حالة ثبوته لعزل الرئيس يلتسين . وهذه الاتهامات تتضمن مسؤوليته عن : تفكيك وحل الاتحاد السوفياتي، و الهجوم العسكري على البرلمان و قصفه في احداث تشرين الاول/ اكتوبر 1993، و هدم القدرات العسكرية الروسية، وإبادة الشعب الروسي، واندلاع حرب الشيشان، الا انها في النهاية لم تخرج عن المجلس بسبب المساومات و المفاوضات السرية التي اجراها يلتسين مع نوابه . و نتج من هذه الاحداث تزايد عزلة يلتسين، حيث فقد مساندة الاحزاب و الحكومة .وعلى هذا النحو تمثلت اللعبه خلال حكم يلتسين بحركة تحاول ان تعترض على القرار السياسي، يليها تفاوض و مساومة مع التلويح بحل المجلس و إجراء انتخابات جديدة ومن ثم ينتهي الامر بموافقة المعارضة البرلمانية على القرار الرئاسي (الاصفهاني،244:1998) .

2-الانهيار الاقتصادي برنامج الاصلاح الاقتصادي (العلاج بالصدمة) : قبل القيام باعلان نهاية الاتحاد السوفياتي قانونياً طرح يلتسين برنامجه لاقامة بناء اقتصادي جديد، اعلن انتهاء عهد التقدم بخطوات صغيرة، موضحا تفاقم الازمة الغذائية و انهيار النظام المالي و انفلات الاسعار، وان حوالي 55 بالمئة من العائلات الروسية اصبحت تعيش تحت خط الفقر، و ان الانتاج قد تدهور بمعدل بلغ نحو ضعف معدل الانخفاض في الاتحاد السوفياتي السابق . و اضطلعت روسيا بمشروع "غربي" عن طريق سياسة " العلاج بالصدمة " التي نفذها وزير المالية اييغور غيدار، وكان جوهرها ،او العنصر الاول هو تحرير الاسعار، اذ حاولت الحكومة اتباع مشورة المنظمات الدولية و المستشارين الغربيين، وبناء اقتصاد سوق على الطراز الامريكي .وكما كان متوقعا و حتميا اخفقت المحاولة، فقد ظهر نوع جديد من الراسمالية الروسية، يختلف عن الراسمالية الغرب و عن الراسماليات التي تطورت في غيرها من بلدان ما بعد الشيوعية (جراي،187:2000).

و باستفحال الازمة الاقتصادية و المالية، رفض صندوق النقد الدولي منح قروض لروسيا التي اصبخت غير قادرة حتى على سداد فوائد ديونها الخارجية بل حتى تسديد مستحقات موظفيها وعمالها(عبداللطيف،240:2008).

وقعت روسيا الاتحادية تحت واقع صعب من اقتصاد ضعيف تسيطر عليه فئات من الاوليغارشيين والذين يشكلون فقط 3 بالمئة من السكان و بعد سنوات من تطبيق برنامج اصلاحية منقولة من الغرب من دون التكيف الكافي مع الواقع المجتمع الروسي، اصبحت روسيا غارقة في ازمة مالية و اقتصادية طاحنة و فقدت حوالي 30 بالمئة من الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي، وعانت معدل تضخم مرتفعا فاق 2000 بالمئة، وزادت اسعار السلع الاستهلاكية 1700 مرة، ونتيجة لذلك لم يعد لدى 80 بالمئة من الاهالي الروس مدخرات من اي نوع ولم تكن الحكومة تدفع مرتبات موظفيها و القوات المسلحة و المعلمين و العلماء ... و كانت المرتبات و الاجور و التحويلات لما يتراوح بين 65 و 67 مليون مواطن في صورة متاخرات، و المعاشات لم تكن تدفع لاصحابها في مواعيدها. كما شهدت روسيا هروب رؤوس الاموال الى الخارج، ووصلت في احدى التقديرات الى 150 بليون دولار في الفترة (1992 – 1999) و تراكمت الديون على الاقتصاد الروسي لتصل الى اكثر من 240 مليار دولار بفوائد على القروض تصل الى اكثر من 40 بالمئة من الدخل القومي بسبب الديون الموروثة من الاتحاد السوفياتي و الاقتراض غير المحسوب و تراكم الفوائد و ازدياد حاجة الاقتصاد الروسي الى العالم الخارجي اذ اصبحت تستورد 85 بالمئة من المواد الغذائية و 94 بالمئة من المنتجات الصناعية، الامر الذي ادى الى تفكك الخدمات التي تقدمها الدولة و انخفاض المستويات المعيشية لغالبية السكان – سقط حوالي 45 مليون شخص في براثن الفقر – و ربع المواطنين الروس يعيشون تحت المستوى الرسمي للكفاف – 70 دولارا" في الشهر – وقضى تماما على قرابة نصف الطبقتين الوسطى و المهنية ،وانخفض معدل المواليد و متوسط الاعمار انخفاضا شديدا و اصبح الروس نتيجة لتراخي قبضة الدولة عرضة لاستغلال من جانب الجريمة المنظمة(جراي،204:2000) .

3–المافيا و الجريمة المنظمة : انتشرت الجريمة المنظمة في كل مكان فحوالي ثلاثة ارباع المؤسسات والبنوك التجارية التي تمت خصخصتها ترغم على دفع ما بين 10 بالمئة و 20 بالمئة من اعمالها للمافيا وبرغم ان جميع التقديرات لا تعدو ان تكون رجما بالغيب لان جانبا كبيرا من الاقتصاد الروسي هو اقتصاد اسود، فإن التقديرات لدخل المافيا بلغت حوالي 40 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي الروسي كما ان قرابة 40 بالمئة من الاعمال الجديدة ربما حصلت على رؤوس الاموال التي بدات بها مصادر تسيطر عليها المافيا . وفي النصف الاول من عام 1995 زادت حوادث الخطف بنسبة 100 بالمئة، وحوادث

الاعتداء المسلح بنسبة 600 بالمئة و اصبح القتل بالتعاقد من الامور المالوفة . ويعتقد انه يوجد حوالي 150 منظمة للمافيا و هي تسيطر – استنادا الى تقارير وزارة الداخلية الروسية – على ما بين 35 و 40 الف مؤسسة و حوالي 400 بنك(حسين:2015:224)

.

4-المجتمع الصناعي العسكري : ادى تفكك الاتحاد السوفيتي الى التهديد بانهيار اكبر مجمع صناعي عسكري في العالم الذي تفككت اوصالة و كان تربة خصبة للعصابات التي درجت على التنقيب في النفايات، و يسجل هاندلمان ذلك بقولة " " بعد ستة اشهر من تفكك الاتحاد السوفياتي هبطت الطلبيات المتعلقة بالدفاع بأكثر من 40 بالمئة، وفقد 350 الف عامل وظائفهم . وفي مدينة ييكاترينبرغ، حيث يعمل في الصناعات العسكرية ما يقرب من ربع قوة العمل فيها كانت العصابات المحلية تمثل جانبا من اهم الزبائن لشراء القنابل و منصات اطلاق الصواريخ التي كانت ذات يوم تذهب الى الدولة . كما كان المتربحون في السوق السوداء يوفرون القوة السياسية الفعالة و الاتصالات الدولية اللازمة لتسويق المواد الاولية الاستراتيجية و الاسلحة و المعادن في الخارج"، و في ظل سياسيات غيدار تم خفض مشتريات السلاح بحوالي 70 بالمئة و بحلول عام 1993 كان الناتج الكلي للصناعات العسكرية الروسية قد انخفض الى النصف . ولم يكن ذلك في معظم الاحوال انعكاسا للتحول من الانتاج العسكري الى الاستخدامات المدنية، وانما كان انخفاضا صرفا في النشاط الاقتصادي للمجتمع العسكري الصناعي(جراي،2000:219)

.

ويمكن القول: ان الرئيس بوريس يلتسين قد بالغ في الهرولة الى احضان النظام الراسمالي من دون ان ينتبه الى ضرورة التغيير البطئ من الشيوعية الى اقتصاد السوق وبالتالي كانت محصلة حكمه سلسلة من الازمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها روسيا، وخلالها تدنت شعبية يلتسين ليغادر منصبه بمعدل رضا شعبي منخفض، وكان قرار استقالة يلتسن بمحض ارادته، او بصورة ادق ربما كانت من دائرة الثقة الداخلية او العائلة اكثر منه بضغط من الراي العام او البرلمان، وقد اوصى باختيار مرشحه بوتين ليخلفه، وقد بدا هذا الاعلان كانه امتداد لاسلوب يلتسين في اتخاذ القرارات المفاجئة(الاصفهاني،2000:145).

2.3 حقبة القيادة السياسية المتمثلة بالرئيس بوتين:

ان ابرز ما سعى الى تنفيذه فلاديمير بوتين بمجرد توليه منصب رئيس الوزراء هو تاكيد بسط السلطه المركزية على كل المناطق و الاقاليم التابعة لروسيا الاتحادية فعند تسلمه المنصب كان بوتين مهتما بالدرجة الاولى باعادة الامل الى الشعب الروسي و تحقيق التقدم الاقتصادي و تحديث روسيا لمواكبة القرن الحادي العشرين وهذه المهمات لا يمكن تحقيقها من دون تقوية سلطات الحكومة المركزية جلب فلاديمير بوتين زملاءه القدامى من الاجهزة الامنية الى السلطه و يطلق على هؤلاء مصطلح " السيلوفيك" وهم مجموعة من الاشخاص ذوي خلفية امنية كانوا ينتمون في السابق الى الاجهزة الامنية والاستخباراتية اذا هم مجموعة النخبه المحيط بالرئيس فلاديمير بوتين من الوكالات الامن القومي وهناك من يعتقد ان وجود " السيلوفيك" في المناصب العليا ادى الى دعم السلطة في عهد بوتين و يرجعون ذلك الى عملية التنشئة الداخلية للهياكل الامنية التي تتميز بالصرامه و النظام و الانضباط(الصباح،74:2017).

حسب راي الكثيرين من المتابعين للشان الروسي الداخلي فان روسيا الاتحادية كان ينقصها قيادة قوية وزعيم حازم مستعد لوضع حد للتدهور وكأن الظروف كانت تهيء لشخصية فلاديمير بوتين على المستوى الرسمي او الشعبي على حد السواء فبعد فضيحة آب / اغسطس 1999 المتمثلة في تورط بنك نيويورك بغسيل 4.2 مليارات دولار هربت من روسيا وجهت فيها اصابع الاتهام الى مسؤولين من الحكومة الروسية شعرت بعض النخب السياسية بالضعف و ادرك كثير من المتورطين النافذين انهم قد يفقدون ملاذهم الآمن في الخارج فعزموا على البقاء في بلادهم وادركوا ضرورة انتخاب زعيم قوي يمكنهم الاعتماد عليه في الدفاع عنهم و عن مصالحهم فيما كانت الجماهير تريد الحاكم الجديد و القوي معا لاحساسها بالخطر خصوصا بعد حوادث جمهورية الداغستان التي تتمتع بحكم ذاتي تحت السيادة الروسية في شمال شرق القوقاز في آب / اغسطس 1999 و المتمثلة في تحرك المقاتلين الشيشانيين هناك مستغلين للاضراب الحاصل في روسيا لاقامة دولة اسلامية في الشيشان و مناطقها المجاورة و يعتقد بعض المحللين ان القادة الروس كانوا على علم بهذا التحرك قبل حدوثه و كانوا يدفعون اليه لزيادة الشعور بالضعف و العرضة للهجوم لدى الشعب الروسي و تمهيد الطريق امام تغيير الحكم و إقامة حكم أكثر قوة و امنا للشعب الروسي و عززت التفجيرات " مجهولة المصدر " التي شهدتها موسكو هذا الشعور، و هنا اغتنم رئيس الوزراء الجديد فلاديمير بوتين الفرصة ليظهر نفسه سياسيا قويا و صلبا همه امن شعبه فاعتمد القسوة و

القمع مع الشيشانيين في حرب ضروس ووجد الشعب الروسي فيه ما كان يريده وجها صلبا وحازما ومشية رشيقة لرجل رياضي و عينين باردتين بعدما سئم مشاهدة رئيس مريض يتداعى هذا ما اعرب عنه احد علماء الاجتماع الروس :" لم يسبق ان راى اي باحث المجتمع الروسي في هذه الحالة . المخاوف و المشاعر كلها التي كانوا يكتبونها و يسيرون عليها ظهرت الى السطح فجأة و انكشفت الطبقة المخبأة من وعينا" . هكذا كان الشعب الروسي من شدة تلهفه الى الامن و النظام سيدعم اي وجه جديد يبدو واثقا وقويا"(شيفتسوفا،2006:24-26).

واجهت ادارة فلاديمير بوتين عند تسلمه السلطة مهمات صعبة المهمات تمثلت في كيفية القضاء على الاوليغارشية التي سبق ان بينا في سياق هذا الفصل نشوءها و استئثارها بالمال والسلطه في فترة الرئيس يلتسين في البداية حظي فلاديمير بوتين بدعم من قبل الاوليغارشة ظنا منهم ان اختيار بوتين ذي الخلفية الامنية هو الانسب لصد موجة الارتداد نحو الشيوعية و التي بدات تظهر بعد سلسة ازمات عصفت بالدولة الروسية ،لذا راهن الجميع على قدرة بوتين على تحديد علاقة السلطة المركزية مع من يستحوذ على عصب الثروة في الدولة الروسية وكان الرئيس بوتين على علم بتوزيع السلطة التي كانت تتم في عهد سلفه بوريس يلتسين واستطاع ان ينشىء نظاما متميزا عن النظام يلتسين يمكن تسميته " ديكتاتورية القانون " الذي استطاع من خلالة بسط نفوذ الدولة على كامل المؤسسات الرسيمة(عمارة،2015:154) .

سعى بوتين الى وضع وتصميم عدد من المعايير تضمن انشاء الية فاعلة للسيطرة المركزية في المقاطعات الروسية و اصدر في 13 مايو عام 2000 مرسوما رئاسيا اعاد فية هيكلة مؤسسات التمثيل الرئاسي للاقاليم اذ قسم روسيا الى سبع مقاطعات ادارية فيدرالية تتماثل مع حدود الاقاليم العسكرية و عين ممثلا رئاسيا ذا مكانه رفيعه وقوه هائلة على راس كل مقاطعة (الصباح،2017:75).

براي الرئيس بوتين فان اهم تغيير قام به هو تغيير في هيكله مؤسسات الدولة من خلال هيمنه الدولة على القطاع الاقتصادي لتعزيز سيطرتها بامتلاك نسبه من الشركات التي خصخصها يلتسن ولا سيما القطاع الاكثر حيوية و استراتيجية لروسيا الاتحادية وهو قطاع الطاقة لذا تضاعفت حصة الحكومة في قطاع الطاقة من خلال عمليات الادماج والاستحواذ التي قامت بها شركة غازبروم وتعتبر شركة غازبروم ذراع الحكومة النفطيه و اداتها الرئيسية في تنفيذ سياسة نفطية تقوي دور الدولة داخليا و تعيد دورها الدولي الذي كانت تؤدية في

الماضي عبر بوابة الغاز والنفط خاصة مع دولة الاتحاد الاوروبي(فلاديمير بوتن الذي اعاد لروسيا قوتها وهيبتها،14:2009) .

فاجأ الرئيس بوتين الجميع فقد دخل بشكل مباشر في مواجهة الطبقة الاوليغارشية اذ قال :" من سيحكم روسيا هما الرئيس و الحكومة وليس الاوليغارشية "اعاد بويتن تاسيس السلطة المركزية ووطد دعائم سلطته وشن هجوما مباشرا وحادا على قوة الاوليغارشية كل هذا بهدف فرض سلطة القانون على من استاثروا بالاقتصاد الروسي و استغلوا الاوضاع السياسية و الفترة الانتقالية لجني ثروات فاحشة وكما اشرنا سابقا في سياق تناولنا لازمة الشيشان في روسيا الاتحادية هاجم بعض المقاتلين الشيشانيين جمهورية داغستان واحتلوا بعض القرى ماجعل موسكو تشن هجوما عليهم في شهر اغسطس و سبتمير عام1999 وبعد سلسة تفجيرات في المدن الروسية اعلنت روسيا الحرب باسم " حرب الشيشان الثانية " و اعلنت الحكم المباشر عليها و استطاع بوتين كسب ثقة نخبة القيادات والمقاتلين الشيشانيين القدامى الى جانبه وبعدها صدر دستور جديد لجمهورية الشيشان في مارس 2003 و انتخب احمد قديروف رئيسا مواليا لروسيا الذي اغتيل لاحقا على ايدي الانفصاليين الشيشان و تم انتخاب رمضان قديروف رئيسا للشيشان عام 2007(سليم،65:2012). .

رؤية بوتين لاعادة البناء:

تقلد بوتين في ظل الاوضاع السابقة رئاسة الحكومة عام 1999 ثم تولى رئاسة الدولة عام 2000 محاولا احداث اصلاحات شاملة في الوضع المتأزم منذ عهد يلتسين و استعادة مكانة روسيا الدولية باعتماد سياسية خارجية نشطة ،كانت الساحة الداخلية مجال تركيزه الاساس لبدء تنفيذ جهده الاصلاحي لذا شهدت فترة حكمه المتواصلة (2000-2008) مجموعة من التحولات السياسية و الاقتصادية و الداخلية في روسيا ساهمت في تحقيق شيء من الاستقرار السياسي و الاقتصادي الملحوظ (خشيب،57:2015).

قدم الرئيس فلاديمير بوتين في حزيران من عام 2000 مبادئ اساسية لسياسة الدولة الروسية اكدت ان مجمل التوجهات المستقبلية للسياسة الروسية سواء الداخلية او الخارجية ستكون امتدادا لهذه المبادئ ويمكن القول: ان الرئيس بوتين ولدى ترشحه في المرة الاولى لم يكن يملك نظرة واضحة حولها الا انه وبمراجعة بعض النقاط التالية في برنامجه الانتخابي فانه سيلاحظ ان العديد من هذه النقاط اصبحت نقاط ارتكاز اساسية تفسر اليه التحول السياسي الذي انتهجها الرئيس بوتين في بداية استلامه للسلطة والتي كانت كما يلي:

1. التركيز اولا على برامج الاصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وعلى ان " الاهداف الداخلية لروسيا الاتحادية تلغي اهداف السياسة الخارجية الروسية.
2. التخلص تدريجيا من نتائج " الحرب الباردة" التي تم التعامل فيها مع روسيا الاتحادية على اعتبارها الطرف المغلوب (قلعجيه،47:2016).
3. الاعتماد على اولويات للمرحلة هي الشخصية الروسية (الهوية) الدولة القوية (الامن) الاقتصاد الفعال (مستوى معيشة الفرد) كاولى خطوات اعادة بناء الدولة الروسية .
4. سعي الى بناء جسر من الثقة بينه وبين الناخبين من خلال : اولا البرنامج الذي تحدث في اغلبة عن المواطن وعلاقة كل سياسة يجب ان تتبعها الدولة بالمواطن وما سيعود عليه من جراء تنفيذ تلك السياسة وثانيا حاول بوتين ان يكون برنامجة وسطيا وحياديا يرضي كل التيارات بحيث لا يشكل عداء مع تيار بعينه او توجه سياسي اقتصادي معين فقد تحدث عن اقتصاد السوق وعن دور الدولة في الرقابة على الاقتصاد و عن الحريات وعن حريات ليبرالية وعن التزامات وواجبات يجب ان يقوم بها الكافة بالتعاون مع الدولة .
5. يرى بوتين ان السمة الرئيسية في القرن الجديد لن تكون معركة ايدولوجيات و انما المنافسة ستكون من اجل الحصول على نوعية افضل للحياة و الثروة الوطنية .
6. اعتمد البرنامج بالاساس على كيفية اعادة بناء هيكل الدولة ومؤسساتها من خلال بناء المؤسسات السياسة و القضائية و الاجتماعية و الاقتصادية دون ان يقدم اي وعود بانجازات سوف يحققها حال فوزه بالانتخابات .
7. شعار حملة بوتين الانتخابية كان " حياة كريمة " تليق بالمواطن الروسي وتحقق له امنه وكرامته وتؤمن له معيشته .
8. وضع البرنامج خطة زمنية مدتها نحو 15 سنه و حدد فيها هدفا يرغب في الوصول الية خلال تلك الفترة وكان دائما ما يقارن بين وضع روسيا الحالي والدول الكبرى المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا و غيرها وهو ما دل على عزمه منذ البداية على الوصول الى مصاف هذه الدول فلم تكن خططه مجرد الخروج من تلك الازمة الطاحنه .

9. حاول تعبئة الشعب وسائر اجهزة الدولة و مؤسساتها الحكومية والمدنية حوله و حول اهداف و استراتيجيات موحدة تعمل عليها دولة بجميع مكوناتها.
10. لم يحظ الحديث عن الديمقراطية باهتمام كبير داخل البرنامج ويمكن ارجاع ذلك الى ان الاولويات الملحة لتلك المرحلة تحتاج الى دور اكبر للدولة ولمؤسساتها السيادية لمواجهة الجريمة المنظمة وعصابات المافيا و الارهاب وحالة الذعر و الخوف التي تعصف بالداخل الروسي التي خلفتها حالة التصدع التي مرت بها روسيا في العقدين الاخيرين .
11. لم تلحظ العلاقات الدولية و السياسة الخارجية الروسية باهتمام كبير في هذا البرنامج ما يدل على الاهتمام في تلك المرحلة قد انصب على الداخل الامر الذي اعتبره بعض المحللين بداية الدخول روسيا في حالة من العزلة السياسية(حسين،263:2015) .

ومن اجل تحقيق رؤيته قام الرئيس فلاديمير بوتين باتباع مجموعة من سياسات الجديدة تتمثل في النقاط التالية:

1- بناء نظام حكم مركزي قوي و مهيمن، بناء نظام سلطوي قوي منذ وصوله الى الحكم سعى بوتين الى السلطة غير مهتم بالوسائل المستخدمة في ترسيخ اقدام هذا النظام ولا شك في ان حرب الشيشان 1999 احسن مثال على ارجاع هيبة الدولة باعتماد آليات متعددة منها اطلاقة مسار الاصلاحات الاقتصادية لكن تحت اشراف الدولة هذه المرة و حمايتها وقد بلور بوتين في سبيل شرعنه سلطويته مفهوما خاصا للديمقراطية حيث كان يكرر في كل مرة ان " الديمقراطية هي دكتاتورية القانون" وانه كلما ازدادت قوة الدولة كلما شعر المواطن بانه حر مضيفا " فقط دولة قوية و فعالة تستطيع ضمان حرية المبادرة و حرية الفرد والمجتمع" (منتقدو بوتين:الديمقراطية في روسيا مهدده،33:2003) .

ويرى ان عدم الاستقرار السياسي الداخلي هو غياب سلطة متحكمة في سير النظام في داخل الدولة و حظي بوتين بسلطة اكبر ولا سيما بعد الانتخابات البرلمانية لعام 1999 في اثر تراجع قوة المعارضة ونال دعم حزب الاغلبية اي حزب روسيا الموحدة الذي دخل في تحالف مع حزب الوطن فصارت السلطة بذلك مجسدة في شخصه بشكل همش كل صوت قد يصدر عن المعارضة(بولمكاحل،156:2009) .

لتحقيق هدف اعادة هيبة الدولة اعتمد على سياسين من ذوي خلفيات استخباراتيه و امنيه و اسند اليهم مناصب عليا في الدولة وفي مقدمهم سيرغي ايفانوف رئيس مجلس الامن القومي الروسي (أف . أس . سي) كما عين مسؤولين من اجهزة الاستخبارات في مناصب رئيسة في قطاع مبيعات السلاح . كل ذلك كان جزءا من محاولات بوتين استرجاع هيبة الدولة خصوصا ان اغلب هؤلاء المسؤولين كانوا يشاركونه رؤيته في شأن إنهاء نفوذ النخبة المالية و ممثليهم في السلطة التنفيذية و ديوان الكرملين(رباحي،56:2014) .

2- الحصول على المزيد من الصلاحيات الرئاسية وتعزيزها لتنفيذ الخطط الاصلاحية ففي ربيع 2001 أدلى بوتين بخطاب مهم الى الدوما قدم فيه مجموعة من مشاريع القوانين التي تضمنت جملة من الاصلاحات في مجالات القضاء و القانون و الزراعة و اصلاح النظام التقاعدي و تغييرات في التشريع الضريبي و تنظيم التجارة و قانون عمل جديد بدا ذلك كأنه ثورة على الوضع الا انه لضمان نجاح هذه المشاريع بشكل فاعل كان على بوتين ان يعمل على تعزيز صلاحياته الرئاسية فعمل اولا على استرجاع الثقة و التعاون بين الرئاسة و البرلمان بشكل يقضي على مظاهر الصراع بينهما و يقضي بالتالي على الازمة السياسية من دون ان تتراجع سلطته كرئيس وقد ظهر ذلك حينما توافق الطرفان في شأن إقرار الميزانية وحدث هذا بشكل هادئ اول مرة اذ كان الطرفان يختلفان دوما فيصوت البرلمان ضد مقترحات الحكومة و بهذا بدات الحكومة و الدوما يعملان بشكل هادئ متناغم بالتدريج محققين هدوءا على الساحة السياسية. نجح بوتين مع الوقت في ارساء نظام تراتبي(هيراركي) يقبع فيه الرئيس على هرم السلطة مرسلا اوامره الى من هم دونه مرتبه – وهم يمررونها بدورهم الى من دونهم سلطة – لذا لم تكن آلية التبعية تتطلب برلمانا او معارضة فعليين او نظاما متطورا او متعددا من الاحزاب او وسائل اعلام حرة فقد منح هذا النموذج من الادارة بوتين موارد السلطة التي يحتاج اليها(خشيب،60:2015).

قلص بوتين ايضا صلاحيات حكام الاقاليم وسلطتهم من اجل السيطرة عليهم ومن ثم تحويلهم الى ادوات داعمة له فادخل تعديلات على نظام انتخاب حكام الاقاليم بما يقلل من سلطتهم في ادارة شؤون الاقليم وصارت روسيا بحكم تعديلات أيار/ مايو 2000 مقسمة سبعة اقاليم فدرالية جديدة قسمت في ما بينها جمهوريات و اقاليم يعني تعزيز سلطة المركز على انشطة القادة المحليين كما عين ممثلين للرئيس زعماء لهذه الاقاليم خمسة منهم كانوا مقربين من بوتين ومن اجل السيطرة على مجلس الدوما في الانتخابات البرلمانية في كانون الاول/

ديسمبر 2003 دعم الكرملين ماليا و اداريا و سياسيا العديد من التحالفات الحزبية حديثة العهد ولم يقتصر دعمه على تحالف الوحدة – الوطن اذ اقدم الكرملين على تبني عدد من الاحزاب الصغيرة اتحدت معا في إطار تحالف روسيا الموحدة في حين لم تفلح الاحزاب اليمنية في التحالف و توحيد مواقفها لمواجهة تحالف الاحزاب الموالية للكرملين الامر الذي اتاح اغلبية ساحقة للثانية على حساب الاحزاب اليمنية التي لها القدرة على تحقيق اي تعديلات دستورية مخالفة للرئيس (بولمكاحل،2009:158).

3- تطبيق مبدأ سيادة القانون وهو الامر الذي اصر بوتين على تفيذه حسب خطابه الى ابناء شعبه مع تاكيد ضرورة انصياع الجميع لادارة الدولة من دون تمييز خصوصا بعدما لجأ مسؤولون كثر مهتمون بالفساد الى الاستقواء بالخارج لذا تم الركيز على ملاحقة النخبه المالية والصناعيه المتورطة في الفساد و السيطرة على السياسين ووسائل الاعلام و بالفعل وقع كبار رجال الاعمال و المسؤولين الروس تحت طائلة القانون ففي خطوة جريئة قام بوتين بطرد رئيس الشركة الاحتكارية الاولى في روسيا غازبروم ووضع رجله الخاص الكسي ملر مكانه لحاجته الى رجل مخلص على راس امبراطورية الغاز فمن دون غازبروم كانت سلطة بوتين ناقصة ولعل قضية الفساد الاكبر في روسيا التي تعد احسن مثال على هذا المبدأ كانت تلك المتعلقة بشركة يوكوس التي جرى القبض على جميع مسؤوليها الكبار ابتداء من رئيس الشركة ميخائيل خودوركوفسكي الذي اعتقل منذ تشرين الاول أكتوبر 2003 ووجهت الية تهما عدة بالاحتيال(شيفتسوفا،2006:236) .

سعى بوتين من معركته هذه ضد الفساد الى ابعاد سيطرة رجال الاعمال عن الحكم ونفوذهم بحيث يحجم دورهم السياسي و توقف تدخلاتهم في سياسات الكرملين على غرار ما كان يحدث في عهد يلتسين .

4- اتخاذ منهج وسطي من اجل توحيد القوى السياسية الداخلية المختلفة استطاع الرئيس بوتين ان يجعل نفسه رمزا للحلول الوسط وان يفتح حوارا مع القوى السياسية المختلفة وايجاد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين من دون التخلي عن العلاقات مع الاتجاه اليمني الليبرالي . وادت هذه السياسات الوسطية الى ظهور قدر كبير من التفاهم و التوافق بين الرئيس و البرلمان و درجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدها و روسيا منذ السبعينيات وقد بدأ في توحيده الصف منذ البداية منذ ان تسلم مهماته رسميا كرئيس عام 2000 حينما قام بتعيين حكومة تضم شيوعيين و اصلاحيين و معارضين هذا كله جعل المراقبين يصفون التطورات

الحاصلة في روسيا بانها تمثل مرحلة جديدة تجمع فيها بين قبضة واسعة و ثروة هائلة و براغماتية احترافية في التعامل مع الاضداد(بولمكاحل،62:2009).

اعتبرت الانتخابات الرئاسية الروسية في عام 2004 بمثابة اختبار لمدى التاييد الشعبي الذي يحظى به بوتين في الساحة السياسية الروسية فلم تكن المفاجاة فيها ذلك الفوز الساحق لبوتين بنسبة 72 في المئة من اصوات الناخبين بقدر ما تمثله من تفويت لمخطط المعارضة بتحريض الناخبين على مقاطعة الانتخابات فشهدت الانتخابات اقبالا واسعا من الناخبين بنسب تجاوزت النسبة القانونية مطلوبة التشكل و مثل بذلك دعما واضحا للتحول الذي شهدته روسيا مع بوتين وما رجوع بوتين على راس الدولة بعد فترة حكم الرئيس مدفيدف مرة اخرى و بدون منازع الا دليل قوي على ذلك(شادي،174:2013) .

التحول الديمقراطي في روسيا(الديمقراطية الموجهه)

ظهرت دولة روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مع دعم من الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية في محاولة لجعل روسيا تتحول الى النظام الديمقراطي متبعة النموذج الغربي في الحكم، الا ان هذا المسار او التحول الديمقراطي لم يكن حسب ما هو مامول منه.

ارجعت الباحثة ليليا شيفتسوفا انحراف المسار الديمقراطي في روسيا الى العام 1993 حتى قبل وصول الرئيس بوتين للسلطة، عندما امر الرئيس يلتسين الجيش باطلاق النار على البرلمان المتمرد، وقد بلغت الازمة الديمقراطية في عهد يلتسين اوجها يوم اعادة انتخابه عام 1996، واذا كانت فترة كل من غورباتشوف ويلتسين شهدت محاولات حقيقة لتطبيق انموذج الديمقراطية الغربية واتباع النماذج والمجالس الغربية، فان هذه المحاولات صارت خادعة بشكل جلي في عهد بوتين (شيفتسوفا،484:2006).

ويتميز النظام السياسي، الذي اسسه بوتين منذ ورثه الرئيس الروسي الاسبق بوريس يلتسين الحكم نهاية التسعينيات من القرن الماضي، في ترسيخه لنموذج "الديمقراطية الموجهه" الذي يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم "الزعيم الاوحد او زعيم الامة" ويتضمن نظام "الديمقراطية الموجهة " بعض الحريات والحقوق، التي تستخدم في الاساس للاستهلاك الخارجي امام الرأي العام الدولي، وللاستهلاك الداخلي امام قوى المعارضة، التي يعمل نظام "الديمقراطية الموجهه" على اضعافها باستمرار، وتختلف "الديمقراطية الموجهة" عن النظام التسلطي الصريح بانها مغلفة ببعض مظاهر الديمقراطية الدستورية الحديثة، حيث توجد انتخابات برلمانية ورئاسية،

ودستور وحرية مقيدة للتعبير عن الراي فنموذج " الديمقراطية الموجهة" لا يفترض تداول حقيقي للسلطة عبر انتخابات نزيهة وشفافة، وانما يفترض "تبادل" للسلطة، خاصة الرئاسية، داخل المجموعة الضيقة التي تسيطر على الحكم في البلاد(شادي، 13:2012).

ومن ابرز الامثلة على ذلك هو الغياب الكلي للبديل السياسي مثلما بدا ذلك في الانتخابات الرئاسة في اذار 2008، فقد تم اختيار ديمتري مدفيديف من بيت اسلاف بوتين، كما ان انتخابه لم يحظ برضا شامل، وعلى الرغم من ذلك تظهر مثل هذه الحالة ان السلطة الحالية لا تريد مواجهة اي خطر، ان الدرس الذي نخلص به من التجربة الروسية مع الديمقراطية ان الاخيرة لا ينبغي ان تحدد مقاس الدول والمجتمعات، وانما على المجتمعات والدول ان تحدد بما تمتلكه من خصوصيات ثقافية بالاساس- مقاس الديمقراطية فتاخذ منها ما يلبي تطلعاتها التحررية وترد ما يخدش حسها الثقافي، القومي والتاريخي العريق (قلعجية،62:2016).

لقد مر تاسيس وتطور نظم السلطة الفردية والديمقراطيات الموجهة في غالبية بلدان الفضاء السوفيتي السابق عبر مراحل متشابهة واساليب متماثلة تقريبا، وتمثلت اهم هذه المراحل والاساليب في النزاع مع السلطة التشريعية وحل البرلمانات غير المسيطر عليها من قبل الرئيس وحاشيته، ووضع دساتير جديدة تمنح رئيس الدولة صلاحيات قصوى في مواجهة السلطة التشريعية، ومن ضمن الوسائل الهامة الاخرى لترسيخ "الديمقراطية الموجهه" في بلدان الفضاء السوفيتي كان تاسيس ما يسمى بـ" حزب السلطة" الموالي لرئيس الدولة (شادي،2012: 53).

ومع ذلك يرى بعض الباحثين الروس في العلوم السياسية ان هذه " الديمقراطية الموجهه" يمكن ان تخلق ظروفا معينة في المستقبل لاستبدال النظام، والانتقال الى ديمقراطية تداول السلطة عبر انتخابات شفافة ونزيهه (شيفتسوفا،424:2006).

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقت الدراسة في هذا الفصل الى التحول الاول التي شهدته الدولة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمتمثلة بحقبة تولي اول رئيس لروسيا الاتحادية الرئيس بوريس يلتسين للسلطة والعوامل والاسباب التي اثرت في هذه الفترة وجعلتها من فترات التحول الصعبة وصولا الى تولي الرئيس فلاديمير بوتين زمام الامور وانتقاله في مرحلة التحول الثانية وهي الاهم والتي ما تزال نشهدها لغاية يومنا هذا، من اجل توضيح اثر تطور القيادة السياسية في تحولات الدولة الروسية.

الفصل الرابع

الاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية

المقدمة:

يعد تنوع الاقليات بمتغيراتها الدينية،العرقية، اللغوية، في اي مجتمع كان وضعا طبيعيا، يمكن تناول تفاعلاته في صورتين اساسيتين، الاولى تتعلق بتجانس الوحدات الجزئيه، وذوبانها في اطار الكل الموحد. والثانية بطغيان مؤشرات اللاتعايش الناتجة عن غياب التجانس المجتمعي، مما يشكل بيئة مناسبة لنمو التوترات، كلما ذهبت الى ذلك اغلب الدراسات حول هذا الموضوع، يعتبر التعايش السلمي داخل اي بلد من البلدان بين مختلف الفئات القومية، او الدينية، او اللغوية، باعتباره مصدرا من مصادر الاثراء الاجتماعي والثقافي، فقد نجحت العديد من الدول في التوفيق بين الاعتبارات السامية، مثل المساواة، وعدم التمييز والامن القومي، والاستقلال السياسي، فيما يتعلق بهوية مختلف فئات مواطنيها وحمايتها، كما يعد التعايش بين الجماعات المختلفة مصدرا لنشوء صراعات قومية توصف بالعنف قد تؤدي الى اتخاذ تدابير قمعية بحقها، بما يشكل تهديدا لوحدة الدولة التي تقع فيها.

يتطرق هذا الفصل الى بيان واقع الاقليات سواء كانت الدينية او العرقية في البناء السياسي للدولة الروسية تمهيدا لمعرفة تاثيرها في التحولات التي شهدتها هذه الدولة العميقة على كافة الاصعدة والمجالات. تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الاقلية من زوايا مختلفة، بحيث ان لكل اتجاه مبرراته، وان كانت معظمها قد اتفقت على ان الاقلية هي الجماعة القليلة العدد او الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي، بغض النظر عن وزنها السياسي داخل المجتمع، (بن نوي،2010:10).

ان ابرز ما يمكن الاشارة اليه هنا هو ضرورة اهتمام البحث العلمي في تناول الاقليات في روسيا الذي يساهم في تحديد موقعها في هذا النظام ومعرفة حجم تاثيرها ومحاولة افتراض امكانية تزايد هذا التاثير من خلال تلمس ما يمكن لهذه الاقليات العرقية والدينية من امتلاك للاوراق الضاغطة التي تهدف الى تحقيق مصالحها ضمن بنيان دولة روسيا الاتحادية.

ان اهم ما يميز دور الاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية هو تأرجح واختلاف طبيعة الاهداف والادوار بين الاقليات ذات نفسها ، ويلاحظ المتتبع لهذه الادوار انها تختلف من قومية الى اخرى كما ان تعاطي الدولة الروسية مع هذه الاقليات تختلف من احداها الى اخرى.

فهناك اقليات تتمتع بمجموعة من مزايا والمكتسبات داخل هذا النظام لا تتمتع به اقليات اخرى، وهذا الامر ذو طابع عالمي وهو امر موجود لدى العديد من دول العالم حتى المتقدمة منها مثل الولايات المتحدة(راشد،252:2018) اي انه ذو طابع عالمي وليس حكراً على

الحالة الروسية ، ناهيك عن ان الكثير من الاقليات في روسيا الاتحادية تجمع ما بين كونها اقلية عرقية ودينية في ذات الوقت مثل القومية التترية فهي تختلف عرقيا كما يدين ابناءها بالاسلام، ان السياسة الروسية المتعلقة باحداث تغييرات على التركيبة السكانية للمناطق الروسية تعد من اهم الاشكاليات التي يعاني منها ابناء الاقليات في روسيا الاتحادية وتحد بشكل كبير من تطلعاتهم القومية.

تناولت الدراسة في الفصول الماضية التحولات البارزة التي حدثت في الدولة الروسية من الانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الحالي والعوامل والنتائج التي رافقت هذه التحولات وابرز القوى المؤثرة فيها، وبمراجعة بسيطة يمكن ملاحظة الدور الكبير للاقليات في هذه التحولات خاصة اثناء تتبع تاثير الازمة الشيشانية مثلا في ترسيخ حكم الرئيس الحالي فلاديمير بوتين ودور الجمهوريات القومية وحكامها في تلك التحولات الهامة، كما يلاحظ التهميش الواضح لهذه الادوار وعدم قدرتها على تنظيم نفسها بشكل يحقق لها مصالحها ضمن منظومة الدولة الروسية، ولهذا سيتم التعرف على دور الاقليات الدينية والعرقية في التحولات السياسية في الدولة الروسية تاريخيا وحاليا ومحاولة استشراف مستقبل هذا الدور في المرحلة القادمة.

1.4 نبذه عن الدور التاريخي للاقليات في الدولة الروسية

لم تكن الاراضي المكونة حالياً لمساحة روسيا الاتحادية تابعة لها في حقبات تاريخية سابقة بل كانت روسيا نفسها في حالة تنافس مع قوميات اخرى كانت تعتبر خصوما للدولة الروسية وتحولت اليوم الى اقليه ضمن منظومة روسيا الاتحادية تلك الاقليات كانت في حالة حرب مع الدولة الروسية القيصرية ويتم عقد تحالفات في بعض الاحيان بينهم لمواجهة طرف ثالث اي ان بعض تلك الاقليات لديها تاريخ من الصراع مع الدولة الروسية وهذا الامر يعتبر من محددات الاساسية لتعامل روسيا الاتحادية معها في وقتنا الحالي.

سيطر التتار/المغول المسلمون على ما كانت تعرف باسم دوقية موسكو التي كان يحكمها امراء السلاف في عام 1257 وفي ظل حكم ما عرف بـ"الاوردا الذهبية" بزعامة الزعيم بركه خان وكان عاصمتها مدينة قازان، وكان امراء السلاف مجبرين على تقديم يمين الطاعة والولاء للخان، وجرى إعلان الإسلام دين الدولة في فولغا بلغاريا(من ضمنها دوقية موسكو)، إحدى الدول الواقعة في أراضي روسيا الحالية عام 922، أي قبل 66 عاما من اعتماد المسيحية الأرثوذكسية دينا رسميا لروس كييف، حتى وصول ايفان الرابع(الرهيب) اول من حمل لقب الـ"قيصر" الى سدة الحكم عام 1547 حيث تمكن من احتلال خانية قازان واسترخان وبالتالي

انتهت سيطرة التتار على الاراضي الروسية وخضعت اراضي التتار في حوض الفولغا وقازان الى الحكم الروسي(برزج،31:1987).

باحتلال خانية قازان اصبحت روسيا دولة مجاورة لمنطقة شمال القفقاس ودخلت في مواجهة مع خانية القرم (تتار القرم) المدعومة من الامبرطورية العثمانية، وفي شمال القفقاس كانت السيطرة واضحة لامارة "القبردي/الشراكسة" ولكون هذه الامارة كانت في حالة حرب مع خانية القرم سعت القيصرية الروسية الى التحالف مع هذه الامارة، حيث لم يكن القبردي يشكلون منتصف القرن السادس عشر القبيلة الشركسية الكبرى فقط بل كانت قائدة منطقة شمال القفقاس، و تمكنوا من الحاق هزيمة نكراء بالمغول وقائدهم خان قاسم "اعداء الدولة الروسية انذاك" في عام 1532 وقاموا باحتلال استرخان وتنصيب زعيم تتري موالي لهم، وعلى اثر ذلك وبعد عدة سنوات وقعت سنة 1557 اول اتفاقية روسية–قبردينية، تلتها اتفاقية اخرى عام 1588 ولم تكن هذه الاتفاقيات من اجل الحماية او التبعية بل كانت تحالفا عسكريا يقدم فيه الطرفان قدرا كبيرا من التعاون في مواجهة تتار القرم والدولة العثمانية وتطور التحالف الى مشاركة قوات من القبردي في الحرب الروسية – البولندية عام 1660، وفي عام 1708 وقعت معركة قنجال بين امارة القبردي/الشراكسة وخانية القرم وانتهت بهزيمة تتار القرم، ونظرا لهذه التحالفات العسكرية وفي عام 1739 تم التوقيع على اتفاقية بلغراد بين الدولة العثمانية والقيصرية الروسية وكان من اهم بنودها الاعتراف باستقلال دولة القبردي، الا ان الخلافات الشركسية في دولة القبردي سمحت لروسيا بالتدخل العسكري وخاضت حروبا عنيفة بين الطرفين انتهت بفرض القيصرية الروسية هيمنتها على امارة القبردي سنة 1840 وانتهت باحتلال كامل الاراضي الشركسية في شمال القفقاس سنة 1864 منهية حرب استمرت منذ العام 1723 ،علما بان الدولة الروسية تمكنت من احتلال خانية القرم ايضا سنة 1774 (ريتشموند:2010،71,73)،وتمكنت روسيا ايضا من احتلال مناطق شرق القفقاس من الداغستان والشيشان بعد حرب طويلة سنة 1859 باستسلام الامام شامل قائد المقاومة القفقاسية في الشيشان والداغستان(برزج،77:1987)

الا انه ورغم تمكن روسيا من فرض سيطرتها على اراضي العديد من الشعوب والقوميات الاخرى التي تحولت الى اقليات في ظل الحكم الروسي الجديد، حاولت الدولة الروسية استيعاب واحتواء الاقليات بما يضمن ولائها واندماجها في صفوف الامبرطورية القيصرية، وحصل المسلمون على بعض الحرية، في عهد كاترينا الثانية وصدر في عام 1773 مرسوم "التسامح

الديني" وبدات تتكون لاول مرة في الامبرطورية الروسية ادارة روحية لشؤون المسلمين، وتاسست اول ادارة دينية في اوفا ثم في اورينبورغ تحت اسم "جمعية الشريعة الروحية المحمدية" كما قامت الدولة الروسية بتجنيد ابناء الزعماء من ابناء القوميات الاخرى في قواتها المسلحة من اجل الحفاظ على الولاء للقيصرية الروسية وهو ما فعلته مع ابن الامام شامل جمال الدين الذي اصبح جنرالا في الجيش الروسي. هذه الوقائع لا تدلل على انسانية القيصر بل تبرز الخط السياسي التي كانت تسلكه السلطات الروسيه الهادف الى تفادي مواجهة تشكل خطرا على الدولة (اللطيبوف،139:2007).

حاولت الدولة الروسية "ترويس"[3] بقية المناطق من خلال استيعاب ودمج الاقليات القومية التي اصبحت ترزح تحت نير حكمها فعملت على اكثر من مستوى لتحقيق ذلك المستوى الاول يهدف الى ضمان تحويل هذه القوميات الى اقليات فعليا من خلال العبث في المعادلات الديمغرافية الحالية فقامت بتهجير الشراكسة والشيشان والداغستان من مناطقهم في شمال القفقاس واحلال العنصر القوزاقي السلافي مكانهم، ودفع بقية الشعوب التي كانت خاضعة للحكم القبرديني مثل البلقر والقرشاي بالثورة ومبايعة الحكم الروسي الجديد(الش،22:1991) وعلى المستوى الثاني قامت بتشكيل تشكيلات عسكرية معينة من اجل ضمان تحييد القوة القتالية لهذه الاقليات بتشكيل فرق او كتائب جبليي القفقاس/ الفرقة المتوحشة وابرزها الفرق المكونه من الشيشان والقبردي والتي كانت مكلفة بالحماية الشخصية للقيصر نقولا الاول(ريتشموند،98:2010) بينما منح صلوات يولاسيف البشكيري "حق الحياة" عام 1775 من قبل الامبرطورة كاترينا الثانية وهو الذي كان يمنح للامراء السلاف فقط لا غير(اللطيبوف،139:2007)، بينما منح العديد من الامراء من اصول شركسية صفة النبيل في البلاط القيصري الروسي مثل الجنرال تشيركاسي بيكوفيتش(بيقوه) والذي كان مساعدا لامر القوات الروسية في القفقاس، وعلى المستوى الثالث مارست الدولة القيصرية الروسية عمليات تحويل قسري، لصرف المسلمين من ابناء القوميات التتريه والشيشانية والشركسية الى اعتناق المسيحية وفرض انظمة ادارية روسية مثل نظام البريستافيتلستفا "الممثلية العليا" كاداة روسية فاعلة لادارة الاقاليم التي خضعت للحكم الروسي(رائف،195:1994).

في 22 يناير سنة 1905م سار آلاف من العمال نحو قصر القيصر الشتوي في سانت بطرسبرج، وكان العمال في حالة اضطراب وكانوا يريدون من القيصر نقولا الثاني إجراء بعض

---

[3] الترويس: مصطلح يقصد به اعطاء الصبغة الروسية من اسماء المناطق والاشخاص على حساب اللغات والثقافات الاخرى.

الإصلاحات، ولكن جنود الحكومة أطلقوا عليهم الرصاص وقتلوا وجرحوا مئات من الذين كانوا في المظاهرة. وبعد مذبحة يوم الأحد الدامي هذه نالت الحركة الثورية التي كان يقودها الحزب الدستوري تأييدًا عظيمًا وقوة أكبر. وفي فبراير وافق نقولا على إنشاء دوما (برلمان) منتخب ليسدي له النصح. ولكن مع ذلك اندلعت اضطرابات أخرى كثيرة خلال فصل الصيف، وثارت على الدولة جماعات من الفلاحين والعسكريين، وكان يعزو هذا الاضطراب إلى حد ما إلى كراهية الحرب اليابانية الروسية التي كانت تتزايد يومًا بعد يوم. وكانت هذه الحرب قد نشبت في فبراير سنة 1904م بعد هجوم ياباني على السفن الروسية، وانتهت الحرب بانهزام روسيا في سبتمبر عام 1905م (تروتسكي،16:1978).

اندلعت الثورة في روسيا في شباط عام 1917 وطالب الشعب البرلمان (مجلس الدوما) الاستيلاء على السلطة . وبتاريخ 1917/3/12 تم تشكيل سلطة محلية، وانتخب تسيخدزي رئيسا لها وكيرنسكي نائبا للرئيس.وفي 1917/3/15 تنازل القيصر نقولا الثاني عن العرش لصالح شقيقه الغراندوق ميشيل الذي كان يحظى بشعبية طيبة، الا انه تنازل بدوره عن حقه في تولي العرش بناء على نصيحة اغلبية مجلس الدوما وتشكلت في روسيا حكومة مؤقته. وفي 1917/9/14، اعلن تاسيس جمهورية في روسيا واصبح كيرنسكي رئيسا لها، الا انه في شهر اكتوبر عام 1917 انفجرت الثورة الشيوعية المعارضة للحكم القيصري والجمهورية المعلنة ونشبت الحرب الاهلية الروسية(بينو،63:1997).

قبل وقوع الثورة الشيوعية كانت الاقليات لها نصيب في تاجيج الوضع الداخلي الروسي ضد الحكم القيصري ففي الاعوام 1905–1907 سيطرت مجموعة من الثوار الشراكسة في منطقة القبردي على مدينة نالتشك قبل ان تدمرها القوات القيصرية، وتم تنظيم عدة حملات تاديبية في المنطقة ذاتها لقمع حركات الاحتجاج في المنطقة، ورفضت الكتائب الشيشانية والقبرديه في فرقة التيريك – كوبان الاوامر بالالتحاق بجبهة القتال في الحرب الروسية– اليابانية على الرغم من مشاركتها السابقة فيها(كرينكو،بيزاوغولني،35:2011)، بتاريخ 1918/5/11 تم اعلان استقلال القفقاس الشمالي(جمهورية شمال القفقاس المستقلة) والتي ضمت مناطق الشيشان والداغستان والابخاز والشراكسة والاوستين والانغوش، وعلى اثر ذلك اخذت القوات الروسية (الجيش الاحمر) بمهاجمة منطقة شمال القفقاس و تمكنت في عام 1919 من الاستيلاء عليها وانهاء جمهورية شمال القفقاس(بينو،169:1997).

استمرت صور الاضطهاد مع استحداث اساليب جديدة لابعاد الاقليات خاصة المسلمين عن دينهم في الفترة ما بين قيام الثورة البلشفية عام 1916 وحتى تولي غورباتشوف رئاسة الاتحاد السوفيتي،، لقد حاولت الشيوعية القضاء على الاديان ومحاربتها بشتى الطرق، وكان للاسلام نصيب وافر من الملاحقات وتحولت المساجد الى متاجر او نواد واحيانا الى حظائر للحيوانات، الا ان سياسة الدولة تجاه الاقليات اخذت بالتغير الجزئي والتدريجي مع بداية الحرب الوطنية العظمى ضد الغزو النازي، اذ اضطرت السلطة بفعل الخطر الشديد المحيق بها الى اعادة النظر بمواقفها من الاقليات خاصة الدينية، مما ساهم في اعادة هيكلة المؤسسة الدينية واسترجاع بعض من هيبتها المهدورة، ففي الاعوام من 1943–1944 اعيد تشكيل مفتيات مسلمي القفقاس (داغستان) وما وراء القفقاس(باكو) واسيا الوسطى وكازخستان. وقدمت بعض الامتيازات لعلماء الدين مثل اعفائهم من الخدمة العسكرية(الجنابي،2003:189).

وروعي في تقسيمات جمهورية القبردي /بلقر ومقاطعتي الكرتشاي /شركس و اديغة تشتيت شعب من خلفية عرقية واحدة ومزج شعوب من خلفيات عرقية مختلفة، فالمنطق العملي كان جمع قبائل القبردي والاديغة وهم جميعا من شعب الأديغة (سكان القفقاس الاصليين) وتجمعهم لغة واحدة في تقسيم أداري واحد، إلا أن سياسة (فرق تسد) و أمكانية أحداث خلافات ونزاعات في مناطق الأدارية بما يساعد على دوام السيطرة المركزية من موسكو، أخذت بعين الأعتبار في هذه التقسيمات(بينو،2002:22).

قامت السلطات الشيوعية بمحاولة استمالة الاقليات خاصة اثناء الاجتياح النازي لمناطق شمال القفقاس وقد نتج عن الغزو النازي نتائج مختلفة بالنسبة للاقليات القاطنة في تلك المنطقة، بعض هذه الاقليات وقفت بجانب السلطة السوفيتية بينما وقف البعض الاخر مع الغزو النازي الامر الذي اعتبرته السلطة السوفيتية "خيانة" من قبل تلك الاقليات وكان من الضروري عقابها بعد صد الغزو النازي، وفرض مفهوم "الامم الخائنة" نفسه على العديد من المناطق في روسيا، في عام 1942 تعرضت منطقة شمال القفقاس للغزو النازي وسقطت مناطق الشيشان والشراكسة بقبضة النازيين(ناتخو،2009:461)، الا انه ونظرا للاختلاف الذي اشرنا اليه سابقا في انماط العلاقات بين الدولة الروسية والاقليات داخلها، فان عملية التصدي للغزو النازي اخذ اشكالا متفاوتة بين الاقليات خاصة في القفقاس وكان له اثار كارثيه لبعض هذه الاقليات . دعم فريق من المسلمين مع الالمان الذين وعدوا باستقلال البلاد الإسلامية التي احتلتها روسيا. وحينما هرب الجيش الأحمر السوفيتي من القرم وبلاد القفقاس

وغيرها (1942) قام الالمان بانشاء دولة اسلاميه مستقله في قراتشاى، كما قاموا بانشاء دوله اخرى في القفقاس سلموا السلطة فيها للزعماء المسلمين، وكانت تشمل جمهورية الشيشان والانغوش وغيرها، كذلك انخرطت جموع من ابناء الجمهوريات والمقاطعات الإسلامية في القفقاس وغيرها (كرينكو، بيزاوغولني،87:2011)

وفي الشيشان وتحت وعود القادة النازيين بمنح الاستقلال لبعض الشعوب في حالة الانتصار النازي على الاتحاد السوفييتي قام بعض الشيشانيين بمساندة القوات المانية في مواجهة القوات السوفيتية مما ادى وبعد صد الغزو النازي الى اتهام الشيشان بالخيانة وتم في العام 1944 نفي الشعب الشيشاني بشكل جماعي الى مناطق نائية في كازاخستان وقيرغيزيا ولم يسمح لهم بالعودة الى ديارهم الا عام 1957 بعد صدور قانون اعادة الاعتبار من قبل السلطات السوفيتية التي اعلن براءة الشيشان وغيرهم من القوميات مثل البلقر والقرشاي من تهمة التعامل مع النازية في الحقبة الستالينية واكدت وطنيتهم وانتماءهم للدولة السوفيتية والاعتذار عن الاجراءات التي اتخذت بحقهم واعتبارها اجراءات قمعية وتعسفية وتعويضهم عن ذلك (بينو،230:1997).

كما تشكلت ما سميت اللجنة الوطنية للقرشاي في العام 1942 والتي اعلنت عن استقلالها عن الاتحاد السوفييتي وعقدت استقبالا حاشداً للقادة من الجيش الالماني النازي في كيسلوفودسك في منطقة القبردي بهدف انتقام القرشاي والبلقر من القبردي والتخلص من الحكم السوفيتي في ان واحد، وتم التوقيع على اتفاقية بين اللجنة الوطنية للقرشاي وقادة الجيش الالماني تنص على قيام دولة للقرشاي والبلقر تحت حماية الدولة الالمانية النازية على اراضي القبردي، بعدها تم اصدار بيان اهم ما جاء فيه كان"بعد تحرير أراضي قرشاي والبلقر بمساعدة الجيش الألماني الذي لا يقهر ،شعوب قرشاي والبلقر، التي لديها وطن واحد، لغة واحدة، نفس العادات والأخلاق، وطريقة حياة، تعلن رغبتها في إعادة الاتحاد في كيان سياسي واحد تحت الحماية الشعب الألماني العظيم" بل قامت هذه اللجنة بتجنيد عدد من ابناء القرشاي والبلقر في مجموعات عسكرية هاجمت قطاعات الجيش الاحمر وفرق الفرسان الشركسية المناوئة للاحتلال النازي،الا انه ونتيجة لهزيمة الجيش الالماني لحق بالقرشاي والبلقر ما حصل بالشيشان وتم اصدار قرار بنفيهم الى اسيا الوسطى (كرينكو،بيزاوغولني،100:2011)،الا انهم تمكنوا من العودة بعد صدور قانون اعادة الاعتبار عام 1957 من قبل السلطات السوفيتية التي اعلن براءة الشيشان وغيرهم من القوميات مثل

البلقر والقرشاي من تهمة التعامل مع النازية في الحقبة الستالينية واكدت وطنيتهم وانتماءهم للدولة السوفيتية والاعتذار عن الاجراءات التي اتخذت بحقهم واعتبارها اجراءات قمعية وتعسفية وتعويضهم عن ذلك (بينو،230:1997)،

بالمقابل تشكلت لدى الشراكسة في منطقتي القبردي والاديغية تشكيلات عسكرية من مجموعات الفرسان اعتمادا على التاريخ العسكري المشترك السابق بينهم وبين الدولة الروسية القيصرية لمقاومة الغزو النازي، وتشكلت فرقة فرسان القبردي 115 والتي شاركت في صد القوات الالمانية ومتابعة ملاحقتها الى منطقة روستوف المتاخمة للاراضي الاوكرانية وتمكنت من حشد ما يقارب 35 الف مقاتل لهذه الغاية وتحرير عدد من العائلات اليهودية من ايدي القوات النازية (كرينكو،بيزاوغولني،100:2011)، كما قام الشراكسة في الاديغية من تشكيل عدة فصائل من الفرسان بلغ عددها 13 الف مقاتل تمكنت من صد القوات النازية وتامين مواقع الجيش الاحمر. لم يكتف الشراكسة بقتال الالمان في القفقاس فقط , بل قاتل الألاف من الشراكسة في موسكو أيضا و في لينين غراد و ستالين غراد و سيفاستوبول و نوفوروسيسك و غيرها، ولقد حاز الألاف من المواطنين الشراكسة على ميداليات بطولة الاتحاد السوفييتي و حازوا على الاوسمه و النياشين تقديرا لجرأتهم و شجاعتهم الاستثنائية، لقد كتبت م.ا.كيراشيفا تقول : " ان الاديغه(اي الشراكسة) كانوا جزءا من القوميات الثلاثة الاولى التي قدمت اعظم عدد من الابطال للأتحاد السوفييتي ،ونشير الى مقولة لزعيم السوفييتي جوزيف ستالين : " القفقاس ليس القفقاس بدون الأديغة/الشركس" (ناتخو،465:2009)،

والجدير بالذكر بان القوزاق الذين تم توطينهم كمستوطنين في اراضي الشراكسة بعد هزيمتهم في العام 1864 وبعد سقوط مدينة نالتشيك في منطقة القبردي بتاريخ 29 تشرين الثاني 1942 قاموا ايضا بالتعامل مع القوات الالمانية على انها قوات تحرير، وخاصة بعد ان نشرت القوات الالمانية نظرية مفادها ان القوزاق ليسوا من اصول سلافيه بل هم من نسل القوط الشرقيين، وساعد قادة عسكريون من القوزاق وهم كل من بيتوركرانسوف واندريه سكورو النازيين على انشاء فرقة من القوزاق مثل فرقة القوزاق السابعة في مقاطعة كراسندار وانشات الحركة الوطنية القوزاقيه المساندة لالمانية النازية في القفقاس(ريتشموند،167:2010).

ويلاحظ ان دور الاقليات في القفقاس يعكس تأثيرها في التحولات التي عصفت في الدولة الروسية ابان الحكم الشيوعي وفي فترة حساسة، ان الاقليات التي ساندت الغزو النازي تعرضت للنفي والتهجير، بينما الاقليات التي قاومت ووقفت لوحدها في وجه الغزو النازي بعد فرار

الجيش الاحمر وانقلاب القوزاق، لم تكن في حال افضل فمثلا تم تفتيت اراضي القبردي من قبل السوفيت واعطاء قسم منها لاوسيتيا الشمالية مثل منطقة مزدوك وسلخ مساحات شاسعة منها للقوزاق والابقاء على مناطق البلقر والقرشاي وذلك نظرا لتخوف السلطات السوفيتية انذاك من التفوق الشركسي في القفقاس وتحولها الى قومية منافسة للدولة الروسية متاثرة بالتاريخ القديم للصراع بينهم ،وذات الامر طبق في جمهورية تتارستان وذلك خوفا من عودة التوازن والندية بين القومية التترية والروس.

2.4 شكل الاقليات المتواجدة في روسيا الاتحادية.

يبلغ التعداد السكاني في روسيا الاتحادية (كما تم الاشارة سابقا) 143,500,000 مليون نسمة يشكل السكان ذو الاصول السلافية 79.8% من سكان روسيا الذين ينتمون الى 160 مجموعة عرقية، ويعيش 73% من سكان روسيا في المناطق الحضرية في حين ان 27% منهم يعيشون في المناطف الريفية. ويبلغ عدد المسلمين 25 مليون وبالتالي يشكلون من ناحية الاقلية الدينية حوالي 20% من سكان روسيا الاتحادية، وبالتالي تشكل الاقلية المسلمة رقما صعبا في المعادلة الروسية الداخلية وبحسب بعض الخبراء فأن روسيا قد تتحول إلى بلد ذي غالبية مسلمة إذا ما استمر النمو الديموغرافي للأقلية المسلمة بالوتيرة الحالية.

نشرت جريدة برافدا الروسية وفي شهر يوليو من عام 2008م مقالاً بعنوان: الإسلام سيكون دين روسيا الأول مع حلول عام 2050م ووفق الباحث المذكور :"يتكاثر سكان روسيا المسلمون بمعدلات انفجارية تطلقها معدلات مواليد المرأة الواحدة من المسلمين التتار، أو الشيشان، أو الأنغوش، والتي تبلغ نحو ستة مقارنة بمعدلات الولادة المنخفضة بين الروسيات من أصل سلافي".ويتوقع مالا نشكو :" أن يشكل المسلمون ثلث سكان روسيا مع منتصف القرن ،وقد يصبحون الأغلبية مع نهاية القرن. ولم تحفز المكافآت المادية المغرية التي قدمتها موسكو على زيادة معدلات الولادة للروسيات ،ويقول محمد سلامة الباحث في شؤون دول الكومنولث خلال ندوة بساقية الصاوي بالقاهرة بعنوان – بلاد البخاري وكنوز لا يعرفها كثيرون–: "إن عشرات الدراسات الأكاديمية الروسية أكَّدت تنامي الظاهرة الإسلامية في دول الاتحاد السوفيتي السابق، وأنه بحلول عام 2050م ستتحول روسيا إلى دولة إسلامية"، (هل تصبح روسيا دولة إسلامية منتصف القرن الحالي؟:الموقع الالكتروني:http\\mubasher.aljazeera.net\news).

يوجد في روسيا حاليا ما يقارب "40" ادارة دينية للمسلمين، واكثر هذه الادارات نفوذا هي ادارات الشطر الاوروبي من روسيا التي تتبع بمجملها الخط الروسي الرسمي في توجيهاته السياسية، من جهتها، تقوم اجهزة الدولة الروسية بالاشراف على هذه الادارات وعلى متابعتة انشطتها ورسم توجيهاتها. لم يسبق لزعيم او لرئيس روسي في العهدين القيصري والشيوعي ان زار مفتي روسيا او اماكن العبادة الاسلامية في روسيا، وفي العام 2016 رعى الرئيس الحالي فلاديمير بوتين افتتاح جامع موسكو الكبير بحضور العديد من الشخصيات الاسلامية العالمية وعدد من رؤوساء الدول من البلدان الاسلامية(بوتين يفتتح مسجد موسكو الكبير بحضور عباس واردوغان،17:2016)

بناء على ما سبق يتبين لنا الاهمية الخاصة للاقليات في مستقبل روسيا الاتحادية وذلك نظرا لاهمية الدور التي قامت به في نشوء روسيا الاتحادية والتعاظم المتوقع لهذا الدور، هذه الاقليات عادة ما تجمع ما بين كونها اقليات دينية وعرقية حيث يمكن القول ان المواطنين الروس من اصل سلافي يعتنقون المسيحية بينما المواطنين الروس من ابناء القوميات الاخرى غير السلافية يعتنقون الاسلام وبالتالي فهم يجمعون بين الاقلية العرقية والدينية.

وكما ذكر سابقا فان الاتحاد الروسي يتألف من 83 كياناً فيدرالياً كالتالي: 22 جمهورية معظمهم يتمعتون باستقلال ذاتي في شؤونهم الذاتية و غالباً ما تمثل كل جهورية مجموعة عرقية واحدة او أكثر .

46 –اوبلاست (اقاليم)

9–كراي (مقاطعات)

4 –اوكروج (منطقة ذات استقلال ذاتي)

2 –مدن فدرالية (موسكو وسانت بترسبيرغ)

– مؤخرا تم إعلان 7 مناطق فيدرالية شاسعة (4 في اوروبا و 3 في اسيا) كطبقة إدارية عليا فوق الكيانات الـ 83 تحت المستوي الوطني .

تختلف الجمهوريات عن باقي الكيانات الفدرالية في أحقيتها في اتخاذ لغة رسمية (المادة 68 من دستور الاتحاد الروسي) الكيانات الفيدرالية الاخرى، كالكرايات والاوبلاستات ليس لديهم هذا الحق غير أنها كسائر الكيانات الفيدرالية ليس لحكومتها سيادة و طنية (المادة3) وهذه الجمهوريات التي تدخل في الاتحاد الفدرالي الروسي حالياً هي :

1.اديغيا 2. قرتشاي – تشركسيا 3. توفا

4. الطاي باشكور توستان 5.كارليا 6. اودموريتا
7.بورياتيا 8. كومي 9.خاقاسيا
10.داغستان 11. ماري إل 12. الشيشان
13.انغوشيا 14. ساخا (ياقوتيا) 15. تشوفاشيا
16.كبردينو – بلقاريا 17.اوستيا الشمالية – الانيا 18. تتارستان
19.كالميكيا (كشت،48:2009)

ويتم اضافة جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي التي انضمت الى روسيا الاتحادية في عام 2014.

ان ما يمكن تسميته بالنظام الروسي الجديد، كان يهدف بصورة أولى لنيل رضى المجتمع الدولي آنذاك وخاصة الغربي منه، وذلك طمعاً بالمساعدات المالية التي كانت روسيا وقتها بحاجة ماسة لها، نتيجة تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي وحالة الانهيار الاقتصادي الذي كان أصلاً يعاني من حالة من الركود والشلل وما صاحبه نتيجة ذلك من مشاكل في منظومة القيم العقائدية والاجتماعية، وبالتالي فأن ارتداء روسيا للثوب الديمقراطي ان صح التعبير، كان هو احد سبل النجاة المتاحة وذات التكاليف القليلة، وهو أمر أظهرته روسيا بشخصية الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، والذي ما أن بدأت روسيا بإلتقاط انفاسها بعد زلزال الاتحاد السوفيتي السياسي، حتى عادت الى ما يمكن وصفه بالدولة الشمولية لكن تحت شكل ديمقراطي، ان روسيا حاولت كبح جماح تطلعات القومية للشعوب الاخرى، فعملت على مهادنتهم بتقسيم الفدرالي المشار اليه سابقاً، حتى تحافظ على ما تسميه"وحدة الاراضي الروسية" وما أن أستردت عافيتها حتى عادت الى احكام قبضتها على هذه الشعوب مرة اخرى.

في يومنا الحالي يتوزع المسلمون في روسيا الاتحادية في مناطق: الفولغا، الاورال، القفقاس، موسكو،سانت بطرسبرغ، شبه جزيرة القرم وغرب سيبيريا، ويتركز المسلمون في اربع عشرة جمهورية ووحدة ادارية في منطقتين مهمتين بالنسبة لجغرافية روسيا السياسية، وهما:القفقاس الشمالي الحدودية، ومنطقة الفولغا والاورال في قلب روسيا، وتشمل منطقة القفقاس الشمالي سبع جمهوريات هي: الشيشان، انغوشيا، داغستان،قباردينو–بلقاريا،قرشاي–شركس،الاديغية، اوسيتيا الشمالية، والجمهوريات السبع تسكنها اغلبية مسلمة، بالاضافة الى تواجد للاعداد للمسلمين في مقاطعة ستافربول وكرسندار خاصة من الشراكسة، بينما تشتمل منطقة الفولغا والاورال على ست جمهوريات واقليم ادراي واحد على حدود كازخستان وهي:

تترستان، بشكيريا، تشوفاش، موردوفيا، ماري ايل، اودمورت، اضافة الى وجود المسلمين كذلك في وحدة ادارية كبرى هي اقليم اورنبيرغ، ويقع اقليم القفقاس الشمالي على الحدود الجنوبية لروسيا متاخما لاذربيجان وجورجيا، كما يتوسط القفاقاس خاصرة اسيا بين بحر قزوين والبحر الاسود، بينما تقع منطقة الفولغا والاورال في قلب روسيا وعلى حدودها مع كازاخستان، ويوجد بالمنطقة نهر "الفولغا" شريان الحياة الرئيسي لوسط روسيا، فضلا عن ان منطقة الاورال تمثل معبرا استراتيجيا مهما في التاريخ الروسي(المسلمون في روسيا:جدل الحوار والانفصال:2006:13).

تشكل الجمهوريات ذات الكثافة الاسلامية-لموقعها الاستراتيجي وثرواتها المتنوعة- اهمية كبرى للاتحاد السوفييتي قبل انهياره، سواء ما كان داخل منطقة الفولغا والاورال، او ما كان منها في منطقة القفقاس، وزادت هذه الاهمية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ومثلت القفقاس نقطة اتصال بين اوروبا ووسط اسيا، وتعد المنطقة الطريق البري الوحيد لقارة اوروبا نحو اسيا والشرق الاوسط من حدوها الجنوبية الشرقية، وقبل تفكك الاتحاد السوفييتي كانت المناطق الاسلامية في القفقاس الشمالي تقع بعيدة نسبيا عن حدود روسيا مع جيرانها، حيث مثلت ارمينيا واذربيجان وجورجيا مناطق تخوم داخل الاتحاد السوفييتي، اما الان فان منطقة شمال القفقاس زادت اهميتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي اذ اصبحت تمثل الحدود الدولية لجنوب روسيا مع جيرانها، ونظرا لطبيعة المنطقة الزراعية فهي تعد سلة خبز للاتحاد السوفييتي السابق ومن بعده روسيا الاتحادية، كما تزداد اهمية القفقاس الشمالي بالنسبة لروسيا بعد حرمانها من المنافذ الساحلية التي فقدتها مع استقلال اوكرانيا وجورجيا واذربيجان وارمينيا، التي كانت منافذ لها الى بحر قزوين والبحر الاسود، يضاف الى ذلك اهمية بحر قزوين الغني بالنفط، والذي يدفع روسيا لاستمرار سيطرتها، خاصة في ظل المحاولات الامريكية والاوروبية لاختراق المنطقة(عادل،17:2007).

بالنظر الى الجمهوريات ذات التواجد الاسلامي في منطقة الفولغا والاورال- وبخاصة جمهورية تترستان- نجد اهميتها تبرز في كونها تمثل معبرا استراتيجيا مهما في التاريخ الروسي، وتعد واحدة من اهم مناطق انتاج وتصنيع النفط والغاز في روسيا. ومن تترستان يبدأ خط انابيب البترول الى شرق اوروبا، والمعروف باسم خط " الصداقة". وبالاراضي التترية موارد معدنية وزراعية متعددة، وهو ما ينعكس على مستوى رخاء ورفاهية السكان التي تبدو افضل من نظيرتها في كثير من الاقاليم الروسية، واضافة الى امتلاكها ثروة مائية وثروة من

الغابات. تعد تترستان مركزا صناعيا مهما لروسيا. وكان الاقليم الذي تقع فيه تترستان(الاورال) هو الحصن الذي انتقلت اليه الصناعات السوفيتية ابان الهجوم النازي على الاتحاد السوفييتي ومحاصرته لـ"لييننجراد" واقترابه من احتلال موسكو وهو ما يجعل تترستان واحدة من احجار الزاوية الرئيسية في البيت الروسي الداخلي، كما تتميز منطقة حوض الفولغا انها ذات اقتصاد متطور، ففيها توجد الصناعات الثقيلة (الطائرات والدبابات والصواريخ والفضائيات، والصناعات النفطية والكيماويات والسيارات وغيرها) والزراعة الكبيرة، حيث تحتل بشكيريا على سبيل المثال المرتبة الرابعة واحيانا ترتفع الى المرتبة الثالثة في انتاج الحبوب في روسيا (الجنابي،127:2003).

تاثرت الجمهوريات ذات الكثافة الاسلامية في روسيا الاتحادية بعدة عوامل بعد تفكك الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بفكرة الانفصال او الاستقلال عن روسيا الاتحادية، وبالحقيقة تختلف الاسباب التي تزيد او تكبح جماح مثل هذه التوجهات الاستقلالية لدى الاقليات في روسيا تبعا لما ذكرناه سابقا من تاثير العلاقة التاريخية بينها وبين الدولة الروسية.

ويمكن القول ان القيادة الروسية الحالية قد عمدت الى احتواء هذه المطالب من خلال عدة اساليب وفي الحقيقة قد يكون عندما أوصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين روسيا في عام 2003 إلى منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي آنذاك)، لم يتلقَّ أي دعم يُذكر من قِبل مسلمي روسيا، ولا أية مساندة ضد المقاومة الشديدة التي لقيها حينها الرئيس من حاشيته والبطانة التي تدور حوله، سواء من الجهات الأمنية واللاعبين الرئيسيين في سوق الموارد الطبيعية أو من الاقتصاديين الليبراليين. منذ ذلك الوقت، صدرت تصريحات متعددة حول التقارب مع العالم الإسلامي واحترام المسلمين داخل البلاد، ثم أعقبها بعض الأحداث البارزة، أهمها انضمام روسيا بصفة مراقب إلى منظمة اليوسسكو (وهي منظمة مماثلة لليونسكو ولكن ضمن منظمة التعاون الإسلامي)، ثم جاءت زيارة قادة حماس لموسكو، وإرسال كتيبة عسكرية من الشيشان إلى لبنان بعد حرب عام 2006، ثم الزيارة التاريخية للرئيس الروسي إلى المملكة العربية السعودية وغيرها. عبر تاريخ الدولة الروسية كله يعتبر فلاديمير بوتين أول سياسي من المستوى الرفيع يعترف رسميًّا بأن روسيا هي بلد "إسلامي" فضلا عن أبعادها الأخرى. مع العلم أنه لم يخطُ هذه الخطوة قبله لا القياصرة ولا الأباطرة، ولا أي أمين عام للحزب الشيوعي، بل ذهب بوتين أبعد من ذلك عندما قال: إن المسلمين في روسيا لديهم كل الحق للشعور بأنهم جزء من الأمة الإسلامية العالمية، وإن روسيا كانت –

ولا تزال– حليفًا جيوسياسيًّا للإسلام. وخلال لقاء تليفزيوني خُصِّص للتواصل مع المواطنين الروس، شدَّد بوتين على أن الإسلام كان دائمًا واحدًا من أسس الدولة الروسية، وقال: "إن السلطة في روسيا سوف تحافظ دائمًا على إسلامنا التقليدي". بهذا وضع بوتين الخطوة التاريخية الثانية في تكييف الإسلام مع الظروف السياسية والاجتماعية في روسيا؛ فالخطوة الأولى كانت منذ 250 سنة مضت، في زمن القيصرية الروسية، عندما سُمِّي الإسلام "بدين التسامح"، أي اعتُرِف بأنه الدين الذي على الدولة أن تتوافق معه على كامل أراضيها، في حين كان الحال قبل هذا الاعتراف، أن الدولة كانت تعمل على استيعاب المسلمين واحتوائهم ضمن المجتمع المسيحي الغالب(غوربانوف ومحمدوف:2012).

الا انه ومثلما اشير اليه سابقا فان هناك مجموعة من المحددات التي كانت تدفع الاقليات بعد تفكك الاتحاد السوفييتي الى التوجه نحو الاستقلال ويمكن اختصار هذه الاسباب بما يلي:

- العامل الاقتصادي: ساهم هذا العامل بشكل مؤثر في تنامي الروح الاستقلالية لدى مسلمي القفقاس، اذ ان انتشار الفساد وسوء الاوضاع ضرب العديد من جوانب الواقع الروسي، خاصة الفساد الاداري وانتشار الرشاوي، والضعف الاقتصادي الذي ظهر اثره في انخفاض نسبة الدخل العام وتزايد الاستياء الشعبي من اجراءات التحول الى السوق الحرة مثل الغاء وبشكل مفاجئ مساعدات كثيرة موروثة من العهد السوفييتي، في حين بلغ العامل الاقتصادي دورا مغايرا في جمهوريات الفولغا حيث الارتفاع النسبي في مستوى المعيشة مثل جمهورية تتارستان حيث يرى البعض ان تترستان تستطيع الاعتماد على نفسها اقتصاديا بسبب المستوى الاقتصادي المتميز لها لدعم مطالبها بالاستقلال.
- التاثر بالصحوة الاسلاميه المحيطة: لعبت الصحوة الاسلامية الناشئة في جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية والجوار الافغاني دورا هاما في تحريك النزعات الاستقلالية لدى الكثير من مسلمي روسيا، وبدات الافكار والادبيات الاسلامية التي عمت المناطق الاسلامية القريبة بالانتشار في اوساط مسلمي روسيا.
- انتشار ثقافة الاستقلال: غزت هذه الثقافة المنطقة مع انهيار الاتحاد السوفييتي وحصول العديد من جمهورياته السابقة على الاستقلال مثل اوكرانيا وكازاخستان ودول البلطيق وغيرها(باكير،10:2005).

مما سبق فان هذه العوامل تتباين في تاثيرها على نزعات الاستقلال لدى الاقليات وبالتحديد الدينية منها في روسيا الاتحادية ويعود السبب في هذا التباين الى ما يلي:

- الارتباط بالاسلام: اثر الفكر الاسلامي خاصة لدى شعوب شمال القفقاس والتي ارتبطت بتصاعد الدعوات الاستقلالية فيها مع عودة ظهور التعاليم الاسلامية، وتظهر جمهوريات الشيشان وانغوشيا والداغستان مدى الارتباط الواضح بين تنامي السعي للاستقلال وبين قوة مظاهر الصحوة الاسلامية في هذه الجمهوريات (الجنابي،131:2003)بينما يلاحظ ان العامل الديني يدفع بالاتجاه الاخر اي نحو الاستقرار والابتعاد عن النزعة الانفصالية في جمهورية تترستان مثلا كما ان العامل الديني ينخفض تاثيره مقابل العامل القومي كما هو الحال في جمهورية قباردينو-بلقاريا.
- الموقع الجغرافي: ساهمت اهمية الموقع وخصوصيته بلعب دور مهم في التباين بين الدعوات الاستقلال لدى الاقليات في روسيا، حيث نجد ما يمكن وصفة بالتقارب الحضاري بين مسلمي الفولغا وروسيا، الذي تحول عبر القرون من اقليم هامشي حدودي الى اقليم رئيسي في علاقة روسيا بمحيطها الاقليمي مما ادى الى متانة علاقة السلطة في روسيا بالاراضي الاسلامية في الفولغا وبالتالي لن تقبل روسيا باستقلال هذه المناطق، بينما بقيت جمهوريات شمال القفقاس تعامل بنوع من الاهمال لانها تعد مناطق اطراف بالنسبة للمركز الروسي، الامر الذي ساعد على ايجاد تمايز حضاري وثقافي بين القفقاس والمركز الروسي.
- التركيبة السكانية: قامت السياسة الروسية على العبث في عامل ديمغرافية سكان الجمهوريات والوحدات الروسية والحرص على وجود نسبة غير قليلة من السكان الروس داخل الجمهوريات والوحدات الروسية، بهدف ضمان اضعاف التجانس العرقي مما يزيد من صعوبة المطالبة بالاستقلال. وحتى الدول التي استقلت يلاحظ ان هذا العامل ما يزال يعتبر ورقة رابحة بيد الدولة الروسية وقد يكون الصراع في شرق اوكرانيا وشبه جزيرة القرم خير مثال على ذلك.
- الحالة الاقتصادية: ما زال المسلمون في منطقة الفولغا والاورال اقرب الى التعايش مع الدولة الروسية من منطقة القفقاس الشمالي بسبب الوضع الاقتصادي الافضل الذي لا يشجع على النزعات الانفصالية(عادل،34:2007).

- طبيعية العلاقة السابقة بين الدولة الروسية والاقليات: حيث يبرز الموقف الروسي المتشدد من اي محاولات انفصالية بالنسبة لبعض الجمهوريات مثل الشيشان بينما يصبح هذا الموقف اقل تشددا امام جمهورية تترستان، ان العلاقة التاريخية والتخوف منها يزيد من التباين بين النزعات الاستقلالية.

وفيما يلي نبذة عن واقع ابرز الجمهوريات القومية في روسيا الاتحادية وكما يلي:

- جمهورية بشكيريا (بشكيرستان): وتعتبر من كيانات روسيا الاتحادية وهي جمهورية ذات حكم ذاتي، وتنسب الى الشعب البشكير احد شعوب الامة التركية(الطورانية)، عاصمتها مدينة اوفا، وهي تقع في القسم الجنوبي من جبال الاورال، وتحدها من الغرب جمهورية تترستان، ومن الشرق مقاطعة تشيليابينسك ومن الجنوب اورنبرغ، ومقاطعتا بيرم وسفيردلوفسك من الشمال. تبلغ مساحتها 142947 كم2. ويبلغ عدد سكانها،4,060,957 ،يتكون المجتمع البشكيري من قوميات عدة اهمها: 36% روس، 29,5% باشكير، 25,4% تتار،8,7% تشوفاش، 2,6% ماري، اوكرانيون 1,5%، 2,7% قوميات اخرى، 38% من المسلمين بينما 25% مسيحيون، وجمهورية بشكيريا من اهم مناطق انتاج النفط في روسيا اذ انه يشكل 60% من عائدات الدولة، وتحتل الصناعات الثقيلة وتوليد الطاقة واستخراج المعادن مكانة بارزة في اقتصاد الجمهورية، وتتميز بزراعتها المتطورة حيث يتم زراعة محاصيل القمح والذرة بالاضافة الى ثروة ضخمة من المواشي.
- جمهورية تتارستان: وتتميز بموقعها الجغرافي الهام وتقع على السفوح الغربية لجبال الاورال الفاصلة بين اسيا واوروبا، وتبلغ مساحتها 70 الف كم2، لا تجاور اي دولة اجنبية وتقع في قلب روسيا الاتحادية من السهل الاوروبي الشرقي، وتتكون من 57 وحدة اداريةوتحتل موقعا مهما على نهر الفولغا الذي يعتبر شريان الحياة الرئيس لوسط روسيا، العاصمة هي قازان وهي ثالث اكبر مدن روسيا بعد موسكو وسانت بطرسبرغ، يبلغ عدد سكانها اربعة ملايين يشكل التتار منهم 50% بينما يشكل الروس 40% و10% قوميات اخرى، علما بانه يقدر عدد التتار في روسيا الاتحادية بسبعة ملايين، وتعتبر من اكثر المناطق نمواً من الناحية الاقتصادية في روسيا، وهي تحتل المرتبه الثانية بعد "مقاطعة سمارا" من حيث الانتاج الصناعي، والمصدر الرئيسي للثروة هو النفط . تتنج تتارستان 32 مليون طن من النفط الخام سنويا، وتحتل شركة"تات نفط"

التتارية اليوم المرتبة السادسة في روسيا من حيث استخراج النفط، ويقدر احتياطي النفط فيها باكثر من مليار طن، ويشكل الانتاج الصناعي 30% من الناتج المحلي، حيث توجد مصانع اكبر شركات الكيميائية الروسية بالاضافة الى مصانع الطائرات(توبوليف) والسيارات(لادا-فيات) والصناعات الثقيلة والنسيج وغيرها(مرتضى،153:2017).

- جمهورية الشيشان: من ابرز جمهوريات شمال القفقاس، تحدها جنوبا داغستان وجورجيا، وشمالا داغستان وروسيا، وغربا أوسيتا الشمالية وأنغوشيا. تبلغ مساحتها نحو 17 ألفا و300 كيلومتر مربع،وعاصمتها غروزني عدد سكان الشيشان يبلغ نحو مليون و336 ألفا و989 نسمة، ويشكل الشيشانيون 70% من سكانها، بينما يمثل الروس وقوميات أخرى النسبة الباقية،يدين غالبية سكان الشيشان بالإسلام، ويشكل البترول والغاز الطبيعي والزراعة والطاقة المائية أهم المصادر الاقتصادية.

- جمهورية الداغستان: تبلغ مساحة داغستان 50.300 كم2، وعاصمتها ماخاتشكالا-محج قلعة تحتل جمهورية داغستان المرتبة الأولى بين أقاليم روسيا من حيث عدد القوميات التي تقطنها. ويقطن في الجمهورية ما يزيد عن 60 شعبا وقومية بما فيها أكثر من 30 قومية، شعب آفار أكثر شعوب داغستان، إذ يبلغ عددهم إلى 850.000 نسمة. يليهم شعب دارغين ويصل عددهم إلى 490.400 نسمة. وفي المرتبة الثالثة شعب قمق ويصل عددهم إلى 431.700 نسمة. وتليهم بقية شعوب داغستان، ويمثل المسلمون 90.6% من السكان في هذه الدولة، تقع شرقي جبال القوقاز بينهما وبين بحر قزوين، وبحر قزوين يشكل الحدود الشرقية لداغستان، وتشترك حدودها الغربية مع جورجيا والشيشان أما الشمالية مع كالميكيا والشمالية الغربية فتشترك مع جمهورية ستافروبول كراي وحدودها الجنوبية تشترك مع أذربيجان، تعتبر الزراعة وتربية الحيوان أهم النشاطات الاقتصادية في الجمهورية، حيث يتم زراعة الحبوب والعنب وبعض الفواكه الأخرى، وقد تطورت الزراعة بسبب مد شبكات الري ضمن الجمهورية، تعد داغستان مركزاً صناعياً أيضاً، أهم الصناعات هي الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز الطبيعي المتواجد حول بحر قزوين، كما توجد الصناعات الكيميائية وصناعة الآلات وإنتاج الطاقة الكهربائية وصناعة المعدنية وصناعة الغذائية وقص الأخشاب وتصديرها (حيث توجد في داغستان غابات صنوبرية)،

إضافة للصناعات اليدوية (بما في ذلك السجاد). عدد السكان في داغستان 2.5 مليون نسمة،

• جمهورية انغوشيا: تقع في منطقة شمال القفقاس وتتمتع باستقلال ذاتي، وتحدها جورجيا والشيشان واوسيتيا الشمالية، ويبلغ عدد سكانها حوالي نصف مليون نسمة غالبيتهم من الانغوش وحوالي 90 ألفا من الشيشان، وجميعهم يعتنقون الدين الإسلامي، إلى جانب حوالي 50 الفا من المسيحيين الأرثوذكس الروس. اما المدن الرئيسية فهي العاصمة ماغاس، إلى جانب العاصمة السابقة نازران ومالغوبك وكارابولاك، وتأسست جمهورية انغوشيا الحديثة في العام 1992، ويقوم اقتصادها على الزراعة والسياحة بدرجة كبيرة(1999:65:Matveeva).

• جمهورية اوسيتيا الشمالية: تقع في منطقة شمال القفقاس، تحدها الشيشان وإنجوشيا من الشرق، وقبردينو – بلقاريا من الغرب، وجمهورية جورجيا من الجنوب، وباقي روسيا الاتحادية من الشمال وتبلغ مساحتها 8 ألف كيلومتر، وسكانها 700.000 نسمة، عاصمتها مدينة فلادي قفقاس إلى جانب الأوستيين الشماليين توجد جماعات أخرى مسلمة تعيش في اوستيا الشمالية ويشكل الاوستيون الشماليون حوالي 220 ألف نسمة وجميعهم يعتنقون الإسلام، فإذا أضيفت الجماعات المسلمة الأخرى الا وهم الانغوش والقبردي– الشراكسة إليهم يصبح المسلمون حوالي 53% من جملة السكان، اقتصاد الجمهورية قائم على الصناعة والزراعة وبدرجة اكبر على السياحة، تتضمن الموارد الطبيعية في اوستيا الشمالية النحاس، الفضة، الزنك، المياه المعدنية، وتتوفر إحتياطيات لم تستغل بعد من البترول و الغاز الطبيعي.، انضم الاوسيت طواعية الى الحكم الروسي عام 1784(سبيتان،230:2011).

• جمهورية قباردينو–بلقاريا: تقع جمهورية قبرينا بلقاريا في الجزء الأوسط من منطقة شمال القفقاس و عاصمتها نالتشيك ومساحة اراضي قبردينا 12.5 ألف كلم مربع وعدد سكانها مليون نسمه يمثل القباردنيون 55% و البلقار 9% و الروس 30% و الباقي مزيج من القوميات المختلفة _ الألمان و يونان و استين و اوكران و كرج)اماعن الاديان فهي الاسلامية والمسيحية واليهودية حيث يمثل المسلمون الغالبية العظمى ثم المسيحية و نسبه قليلة من اليهود. تعد أراضي هذه المنطقة خصبه لوفرة المياه وأهم منتجاتهم الزراعية القمح والذرة وعباد الشمس ومختلف انواع الخضرروات والقواكة كما يهتمون بتربية الابقار وأنواع

الماشية و الخيل والغزلان، وفي مجلات التعدين والصناعة ينتجون الماس والتنجستين والمعادن الثمينة و الرقائق الالكترونية و العدد الصناعية و الكهربائية و السكاكر و الخمور والعديد من الصناعات الاستهلاكية و الوساطية، يمثل القطاع الصناعي الأساس الاقتصادي للبلاد إذ أنه يشكل نسبة تبلغ أكثر من 60 % من عائدات الدولة. و تحتل الصناعات الثقيلة و توليد الطاقة الكهربائية و استخراج المعادن و تصنيعها مكانة بارزة أيضاً، كما تطور تصنيع المكنات بدوره إلى جانب ذلك يؤمُّ السياح البلاد لمزاولة رياضة تسلق الجبال التي يعمل على تطويرها .

• جمهورية الاديغية: تقع جمهورية الأديغي في شمال سلسة جبال القفقاس وتمتد الى سهول الكوبان و تبلغ مساحتها 7800 كم2، مدينه مايكوب هي العاصمه، وعدد سكان الجمهورية 450 ألف نسمه ويعيش في الجمهورية أكثر من 50 قومية ومنهم الاديغة، الروس، الاكرانيون، التتار، الارمن، اليونان، و يشكل الأديغية/الشراكسة 24% من السكان وهم مسلمون. تتمتع أراضي الجمهورية بتربة خصبة وأحوال جويّة ملائمة لكافة مجالات الإنتاج الزراعي، ويُزرع في الجمهورية أكثر من 100 نوع من المحاصيل الزراعية المتنوعة(ومن ضمنها محصول الشاي الذي يُزرع في أقاصي الشمال) تشكل الصناعه الغذائية أهم أنتاجها حيث تصدر منتجاتها الغذائية والصناعية و الزراعية الى17 دولة أجنبية وهي بالإضافة الى ذلك بلد زراعي حيث تبلغ مساحه اراضيها الزراعيه 250 الف هكتار. اصبح الانتاج الصناعي يشكل 57% والانتاج الزراعي 43% بالإضافة للصناعات الثقيلة كتلك المتعلقة بالهندسة الميكانيكية وفي الأديغي صناعة غنية فهي تعمل على معالجة الاخشاب و تستخرج الغاز الطبيعي و تعمل على أنتاج الطاقة الكهربائية و صناعة الآلات الزراعية والصناعية والطبية وتهتم بالصناعات الغذائية، أن أكتشاف النفط فيها في جنوب غرب مدينه مايكوب عام 1911 جعلها تحظى بأهمية استراتيجية بالغة.

• جمهورية قرشاي–شركس: تقع في منطقة شمال القفقاس و مساحتها 14300 كم2 و عدد سكانها 435700 نسمة 31 % قراشاي، 42 % روس،10 % شراكسة/قبردي، 7 % أبخاز، 3 % نوغواي، 7 % أوكرانيين، و الباقي من التتار و الاستين و البونان و غيرهم، أما عاصمة الجمهورية فهي " تشركسك"، وتُصدِّر الفحم، النحاس، الرخام، التينكو وغيرها. و تعتبر مدينة "تشيركسك" المركز الصناعي إذ يوجد هناك 65 % من الصناعات.

يحتل تصنيع المواد البيتروكيماوية الدرجة الأولى هذا وتعتبر قطاعات المواد الغذائية وتصنيع الآلات والحياكة من القطاعات القوية. أما في مجال الزراعة فيحتل تصنيع الأعشاب الدرجة الأولى. كما تكثر زراعة الحبوب والشوندر السكري وعباد الشمس و البطاطا، وتعد تربية الحيوان هي الأخرى متطورة و تعطى تربية الحصان خاصة سلالة الحصان القبرديني أهمية كبرى(كشت،62،68:2009).

• جمهورية موردوف : تبلغ مساحتها 25,000 الف كيلومترمربع و يبلغ عدد سكانها مليون نسمه تقريبا و نسبة المسلمين بينهم 55 % و عاصمتها هي مدينة (سارانسك) .

• جمهوية ادمورت او أدمورنيا : تبلغ مساحتها 42,000 الف كيلو مترمربع و عدد سكانها حوالي مليون ونصف المليون نسمة نسبة المسلمين بينهم 55 % و عاصمتها مدينة (إيجيفسك) .

• جمهورية ماري إل :تبلغ مساحتها 24,000 الف كيلومترمربع ويبلغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة و نسبه المسلمين بينهم 52 % و عاصمتها مدينة (يوشكار– أولا).

• اقليم أورنبرغ :مساحته 112,000 كيلو متر مربع وعدد سكانه مليونان و نصف المليون نسمة وهم مزيج من التتار والبشكير و الروس و الاوكران و تبلغ نسبة المسلمين بينهمم 52 % و عاصمته مدينة (أورنبرغ).

•جمهورية الجوفاش(التشوفاش): أو التشوفاش تبلغ مساحتها 18,000 كيلومتر مربع و يصل عدد سكانها الى مليوني نسمة نسبة المسلمين بينهم حوالي 60 % و الجوفاش عرق خاص لا ينتمي الى الجنس التركي و عاصمة هذه الجمهورية هي مدينة (شبوقساري) (مرتضى،170:2017).

• جمهورية كالميكا: تقع في جنوب شرقي الجزء الاوروبي من روسيا في ملتقى القارتين الاوروبية والآسيوية وتبلغ مساحتها 76100 كم2، و يحيط بها المناطق التالية: فولغوغراد أوبلاست، أستراخان أوبلاست، وجمهورية داغستان، ستافروبول كراي، وروستوف أوبلاست وتطل على بحر قزوين وعدد سكانها حوالى 300 الف نسمة، اما عاصمتها فهي مدينة آليستا. ويعد الكالميك الشعب الوحيد في أوروبا الذي يعتنق البوذية ديناً على مذهب البوذية التبتية. الكالميك انفصلوا عن المنغول وهاجروا من الصين ومنغوليا إلى الشطر الأوروبي من روسيا الاتحادية ليستقروا في السهول الشاسعة، يعتمد اقتصاد الجمهورية على تربية المواشي وخاصة تربية الأغنام التي تعتبر العمود الفقرى في ميزانية

الجمهورية، وتعمل في كالميكيا اليوم عشرون مؤسسة لاستخراج البترول والغاز ، ويخطط للشروع في الاستخراج في آبار الجرف القاري لبحر قزوين(Maksimov,56,44:2008).

- جمهورية ياقوتيا(ساخا): تقع جمهورية ساخا في الجزء الشمالي الشرقي من سيبيريا، أكثر من 40% من أراضي ياقوتيا تقع وراء الدائرة القطبية الشمالية.ومساحتها 3083523 كم2 وعدد السكان 959,875 الف نسمة وعاصمتها مدينة ياقوتسك، تحدها أوكروغ تشوكوتكا الذاتية وماغادان أوبلاست من الشرق، وخاباروفسك كراي من الجنوب الشرقي, وإركوتسك أوبلاست من الجنوب الغربي, وكراسنويارسك كراي من الغرب، كما تحدها من الشمال مياه بحر لابتيف وبحر سيبيريا الشرقي،، ان شعب ياقوتيا هو شعب ساخا، كما يسمون انفسهم، انه اكبر شعوب الشمال الاقصى من حيث عدد افراده ينطق ابناؤه باحدى اللغات التركية الاصل. والى جانب الياقوتيين تسكن في هذه الاماكن شعوب اصلية صغيرة اخرى من الايفينك واليوكاغير وغيرها، اشتهرت ياقوتيا في العالم كله بمكامن ارضها وهي غنية بالماس والذهب وكذلك بفرائها الثمينة، لقد اكتشفت مصادر الذهب هناك على نهر آلدان في اوائل القرن العشرين. وسرعان ما وصل حجم استخراج الذهب الى ستة اطنان في السنة. اما اليوم فتعدى 22 طنا ويستخرج الذهب وهو عبارة عن قطع صغيرة جدا في مجرى الانهار وروافدها. وإن مكامنه هنا كثيرة. واكتشفت ثلاثة جديدة منه في قرننا الحالي، كما وتعتبر ياقوتيا بلد الماس رغم ان استخراج الماس فيها بدأ منذ نصف قرن. وهناك في اراضيها 150 مكمنا لالماس وثلاثة عشرة منها كبيرة جدا، وتقوم باستخراج الماس وبيعه شركة آلروسا الروسية التي يقع مقرها في بلدة ميرني حاضرة الجمهورية الماسية. وتتجاوز قيمة الاحجار الكريمة المستخرجة في السنة مليار دولار، نجد بينها احجارا تستعمل في الصناعة والاخرى ثمينة فريدة صالحة لفن الصياغة،هناك في غابات التايگا الكثيفة العذراء في اراضي ياقوتيا كثير من حيوانات الفرو لدرجة انه قد يبدو لاول وهلة انه لا داعي لتربيتها لكن صيد الحيوانات لو بلغ ابعادا كبيرة قد يؤثر سلبيا في تنوع المنطقة الطبيعي واصالتها البيولوجية، ولذلك بالذات يقومون في مقاطعة ياقوتيا بتربية الحيوانات ذات الفرو الثمين(Horvath,39,32:2006).
- جمهورية بورياتيا: هي إحدى الكيانات روسيا الاتحادية، تقع في المنطقة الاتحادية السيبيرية، تتمتع بالحكم الذاتي، تقع في جنوب المنطقة الوسطى من سيبريا على طول

الشاطئ الشرقي لبحيرة بايكال، تحدها إركوتسك أوبلاست وجمهورية تيفا وزابايكالسكي كراي وجمهورية منغوليا، والبورياتيون من أصل منغولي. وفي القرن الثالث عشر كانت أراضيهم في قوام دولة جينغيز خان واشتركوا في حملاته العسكرية وفتوحاته، وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر عندما بدأت الإمبراطورية الروسية استيطان أراضي سيبيريا بنشاط أقيمت الاتصالات الأولى بين البورياتيين والروس، وفي عام 1666 بنى القوزاق الروس على ضفة نهر أوده الشديدة الانحدار حصنا خشبيا تحول فيما بعد إلى مدينة أولان — أوده عاصمة بورياتيا اليوم، يعتمد اقتصاد الجمهورية على الاهميه التجارية للمنتجات الزراعية ومنها القمح والخضار والبطاطس، والاخشاب والجلود والمنسوجات والجرافيت. الصيد والقنص والفراء والزراعة، والأغنام والماشيه والزراعة، والتعدين، وتربية المواشي، والهندسه، وتجهيز الاغذيه هي ايضا مهمة اقتصاديا، ويوجد بحيرة بيكال الشهيرة التي تمتد مسافة 640 كيلومترا، وتعد بيكال من أكثر البحيرات عمقا على الكرة الأرضية، وتحوي خمس احتياطي المياه العذبة في العالم(Chakars,22:2014).

يعود وجود الجماعات اليهودية في روسيا الى القرن التاسع الميلادي بعدما توسعت مملكة الخزر اليهودية في وادي الفولغا ومناطق اخرى من روسيا، عانى اليهود في زمن ايفان الرهيب والذي كان اول حاكم روسي يقوم بطردهم رغبة عنده في استبعاد اية عناصر تجارية اجنبية في بلاده، الا انه وفي عام 1783 اعترفت الحكومة القيصرية بالجماعة اليهودية وبالحاخامات وصلاحياتهم الدينية، حيث نظر اليهم باعتبارهم عنصرا رياديا حركياً، يمكن استخدامها في مجال تطوير الصناعة والتجارة لقدرتهم المعروفة عنهم في ذلك، وفي العهد السوفيتي تم اعطاء اليهود حقوقهم السياسية كافة، شانهم شان اي مواطن روسي، وكانت معاداة اليهود(السامية) جريمة تصل عقوبتها الى الاعدام، ولكن في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات اي تزامنا مع تفكك الاتحاد السوفيتي هاجر العديد من اليهود الى فلسطين المحتلة ووفقا للاحصاءات الرسمية الروسية بلغ عددهم 800 الف شخص(مرتضى،252:2017)، حاليا يبلغ عدد اليهود في روسيا الاتحادية قرابة 180 الف نسمة يتوزعون على كافة المناطق الا انه يوجد اقليم يسمى منطقة الحكم الذاتي اليهودي (إيفريسكايا افتونومايا أوبلاست) وهي إحدى الكيانات الإتحادية في روسيا بمستوى "منطقة إدارية" عاصمتها هي مدينة بيروبيجان، يتمتع بحكم ذاتي منذ الإعلان الرسمي لقيامها عام 1934م وحتى الآن، ويعتبر أول دولة يهودية في العالم، توافد إليها اليهود

من شتى بقاع الأرض وتجمعوا فيها، وكان أعطاها السوفيت لليهود كحل قومي لمشكلتهم، فيما كان يراها اليهود محطة تمهيدية وتجريبية للانتقال إلى ما يسمونه «أرض الميعاد»، وتقع منطقة الحكم الذاتي اليهودية جنوب شرق روسيا، وتحدها الصين من الجنوب، ويبلغ عدد سكانها قرابة 190 ألف نسمة، من اليهود والمسيحيين والمسلمين من قوميات مختلفة، وتعتبر «اليديشية» لغة رسمية لها إلى جانب الروسية، وتمتد على مساحة 36300 كم متر، أي مقاربة في المساحة لمساحة فلسطين البالغة 27000 كم متر، (رمان،4:2017).

وتعتبر البوذية الديانة الرابعة المعترف بها من قبل الدولة الروسية، وقد دخلت الى روسيا من جهة الشرق الاسيوي ومن منغوليا، ويوجد 30 معبد بوذيا في الاراضي الروسية وتشير الاحصاءات الرسمية الروسية ان عدد البوذيين يقارب المليون نسمة وهم يتوزعون على كافة الاراضي الروسية ولكنهم يتركز عدد منهم في جمهوريتي كالميكا وبورياتيا وتوفا والتاي، ويمكن القول بان روسيا تضم اقدم معبد للبوذيين في اوروبا وهو في مدينة سانت بطرسبرغ(البوذيون يحتلفون بالعام الجديد في ربوع روسيا،28:2004).

من خلال الاستعراض السابق فان الاقليات في روسيا الاتحادية تعتبر جزءاً هاما من منظومة الحكم اعتمادا الى تاريخها الحافل معها، بالاضافة الى ما تمتلكه مناطقها من اهمية سواء كانت من ناحية الموارد الطبيعية او الموقع الاستراتيجي او تمثيلها لمساحة واسعة جدا من اراضي الاتحاد الروسي، هذا التداخل بين الاقليات والسياسة الداخلية الروسية تجعل منها عاملا هاما ومؤثرا في التحولات السياسية التي شهدتها الدولة الروسية، ويبين اهميتها المستقبلية، وبنظرة سريعة الى حال جمهورية تتارستان والشيشان كمثال نجد ان العلاقة الودية بين والروس ساهمت في تعاطي مختلف للدولة الروسية بينهم فعندما طالبت تتارستان في مطلع التسعينيات القرن العشرين بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ان تصبح جمهورية مستقلة ذات سيادة كان رد الفعل الروسي مغايرا لنظيره في الشيشان حيث دخل الطرفان في مفاوضات قادت الى منح تتارستان حكما ذاتيا موسعا وصلاحيات ادارة موارد الاقليم محليا بينما دخلت الشيشان في صراع مسلح اودى بحياة عشرات الالاف لكن ينبغي القول ان تاريخ العداء في فترات سابقة لا يعني بالضرورة ان تتسم العلاقات المعاصرة بالصدام او العداء، فهناك من يستطيع الاستفادة من خبرات الماضي ليقيم السلام في الحاضر بينما اخرون يستدعون الماضي لخدمة اغراضهم وقد تكون الجمهوريات ذات التواجد الشركسي مثالا على ذلك.

كانت روسيا دوما تؤكد ان حربها في الشيشان ليست ضد مسلميها وانما ضد جماعات ارهابية تسعى لنشر افكارها المتطرفة في جمهورية الشيشان المسلمة وما حولها من جمهوريات شمال القفقاس، وعلى الجانب الاخر كان المقاتلون الشيشان يصفون الصراع بانه حلقة جديدة من سلسلة السعي الروسي لوأد مطالب الاستقلال الشيشاني والتي تعود ارهاصاتها الى مساعي فرض الهيمنة الروسية على شمال القفقاس في اواخر القرن الثامن عشر وعبر القرن التاسع عشر من الميلاد (زيد:76:2000).

ان سياسة الدولة الروسية على مر العصور عملت على تعقيد العلاقة بين الجمهوريات القومية والمركز الروسي وبشكل ممنهج ان التلاعب والعبث بالتركيبة السكانية لهذه الجمهوريات والمناطق ادى الى ايجاد ورقة ضغط قوية تقوم الدولة الروسية دوما باستخدامها بل انها تشكل حجة قوية تتيح لصانع القرار الروسي في كثير من الاحيان استخدام القوة وبغطاء من الشرعية.

شكلت الأزمة القرم في عام 2014 أزمة فريدة بدرجة كبيرة فقد اعلن بوتين عن مسؤولية موسكو في حماية رفاهية المجموعة العرقية الروسية والناطقين بالروسية ممن يعيشون خارج حدود روسيا، فقد تم ضم شبه جزيرة القرم بأغلبية سكانها الروس إلى روسيا بصورة شبه فورية، لم تحدث حرب طويلة المدى ولا عملية اعتراف دولي(لارابي:51:2017) .

إن ضم القرم جعل من المواطنين من ذوي اصول تتارية وهم السكان الاصليين وجدوا انفسهم فجأةً يعيشون في روسيا بدلاً من أوكرانيا، وهنا يثار تساؤل حول الحديث عن مصير العلاقة التي ستظهر بين تتار القرم واقرانهم في جمهورية تتارستان وبشكيريا خاصة ان هذه الاقلية التترية في القرم غير راضية عن الهيمنة الروسية حيث كانت تتمتع بصلاحيات وحقوق اوسع ضمن منظومة الدولة الاوكرانية حسب راي الكثير منهم واحتمالية نقل هذه المطالب الى تتار الفولغا والاورال ومن جهة اخرى لم يشير الرئيس الروسي بوتين بكلمة حول «حماية» التتار والشيشان والشراكسة وغيرهم من الأعراق التي تعيش في روسيا الاتحادية، وهذا بالغ الخطورة في دولة تعرف نفسها في الدستور بأنها «متعددة القومية»، لذلك، يبدو أن توسع روسيا مستمر ويستند الى القومية الروسية، لكن هذه المقاربة قد تكون مكلفة جداً بمرور الوقت، لأنها تؤدي إلى اختلال التوازن في العلاقة بين الروس وأبناء الأعراق الأخرى، فالتوسع القومي الروسي يحمل أبناء القوميات الأخرى على التساؤل عن مدى تمثيل الدولة لهم، فمثلا تسعى الدولة الروسية الى احلال وتقوية اللغة الروسية على

حساب اللغات القومية الاخرى ولكنها في خضم دفاعها عن الناطقين باللغة الروسية في اوكرانيا تطالب باعادة تطبيق قانون اللغات الذي كان على زمن الرئيس الاوكراني فكتور يانكوفتيش الموالي لموسكو، هذا القانون ينص على اعتبار اللغة الروسية اللغة الثانية في اي مقاطعة او اقليم اوكراني يمثل الروس نسبة 20% من سكانها وان يتم اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستخدام هذه اللغة في الدوائر الحكومية وتدريسها في المدارس والمعاهد والكليات الحكومية(كوفمان،46:2017).

وهذا الامر يتناقض مع السياسة الروسية داخل اراضيها وبحق القوميات المكونة لها، كما ان الفارق الشاسع بالحقوق التي كان يتمتع بها تتار القرم ايام حكومة كييف، جعل الاقليات القومية في روسيا وخاصة التتار يتحركون من اجل استغلال هذه السياسات الروسية لصالحهم من خلال مطالبة موسكو بتطبيق "مطالب الاقليات الروسي في الفضاء السوفيتي السابق" على الاقليات القومية المكونة للدولة الروسية قبل غيرهم وعدم الكيل بمكيالين، وهذا ما يحدث حالياً في التقارب بين القومية التترية في القرم وجمهورية تتارستان و الذي توج بالمؤتمر العالمي للتتار الذي استضافته تركيا العام 2015 (كوفمان،49:2017) اي ان الدولة الروسية في اطار حمايتها للاقليات الروسية في الخارج اثارت العديد من التساؤلات المتعلقة مدى التزامها بحقوق الاقليات في الداخل الذين هم اولى بهذه الرعاية ان صح التعبير.

خلاصة الفصل الرابع:

هدفت الدراسة في هذا الفصل الى تسليط الضوء على طبيعية العلاقات التاريخية بين مختلف القوميات التي تشكل اليوم روسيا الاتحادية، هذه العلاقات المختلفة شكلت الواقع العرقي المتنوع للدولة روسيا الاتحادية واعطته ما يميزه عن غيره، ويساهم فهم الادوار التاريخية للاقليات القومية في روسيا الاتحادية في تفسير وتحديد طبيعية ادواره في الوقت الراهن حيث ان الكثير منها ما يزال يتأثر بنتائج تلك العلاقات التاريخية، سواء كان ذلك بصورة سلبية او ايجابية، كما تناول هذا الفصل شكل الاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية حالياً والاشارة الى بعض النقاط الهامة التي تحكم علاقة هذه الاقليات بالدولة الروسية الحديثة.

الفصل الخامس

دور الاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية

المقدمة:

جاء في مصدر السلطة الدستورية "ديباجة الاولى في الدستور الروسي "نحن، الشعب متعدد القوميات في الاتحاد الروسي، موحّدين بمصير مشترك على أرضنا، مؤسسين حقوق الإنسان والحريات والسلام المدني والوفاق، محافظين على وحدة الدولة المنشأة تاريخياً، منطلقين من مبادئ المساواة وتقرير الشعوب لمصيرها المعترف بها عالمياً، محترمين ذكرى الأجداد الذين أورثونا حبهم للوطن وإيمانهم بالخير والعدالة، معيدين إحياء سيادة الدولة الروسية ومؤكدين على ثبات أساسها الديمقراطي، ساعين إلى ضمان رفاه روسيا وازدهارها، منطلقين من مسؤولية بلادنا أمام الأجيال الحاضرة والمستقبلية، مدركين اننا جزء من المجتمع الدولي، نعتمد بموجبه دستور الاتحاد".(دستور الاتحاد الروسي الصادر عام1993 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017:2014) ومن خلال هذه الديباجة يظهر الاعتراف الدستوري من قبل الدولة الروسية بانها دولة متعددة القوميات وبالتالي فان لا بد من مراعاة حقوق ومطالب هذه القوميات وفق الاسس الدستورية في هذه الدولة وبما يتفق مع المعايير الدولية من اتفاقيات ومعاهدات وقعت عليها الدولة الروسية، وعلى راسها كما هو مشار اليه مبدا تقرير الشعوب لمصيرها.

يسعى هذا الفصل الى بيان التاثيرات المتبادلة بين النخب السياسية الممثلة للاقليات من جهة والقيادة الروسية الحالية التي تعتبر امتدادا للتحولات السياسية التي رافقت ظهور دولة روسيا الاتحادية من جهة اخرى، ان دور الاقليات وبالتحديد الاشكاليات المتعلقة بمطالب هذه الاقليات كان له دور بارز في تشكيل النظام السياسي الروسي الحالي كما تم الاشارة اليه في الفصل الثالث من هذه الدراسة فيما يتعلق بالاجراءات التي اتخذها الرئيس الحالي فلاديمير بوتين في عملية اعادة بناء الدولة الروسية والتي ركزت في البداية على حل ابرز مشكلة عانت منها روسيا الاتحادية الا وهي القضية الشيشانية والتي هي قضية احدى الاقليات التي بدات ببعدها العرقي القومي ثم تحولت الى البعد الديني لهذه الاقلية وما يتصل بها من اطراف اخرى.

لطالما شكل متغير الاقليات في علاقته بالاستقرار السياسي في النظام السياسي الروسي موضوعا هامشيا لدى الباحثين في الشأن الداخلي الروسي، مقارنة بموضوعات الاحداث ذات الطابع السياسي الاخرى، هذا التهميش هو الذي يدفع للاهتمام بهذا الموضوع، سعيا لفهمه وكشف مختلف ابعاده. وتبرز المشكلة الداخلية بين الدولة واقلياتها في تصادم طموحات واهداف ومطالب هذه الاقليات من جهة، مع اعتراض ومقاومة الدولة لها من جهة اخرى، وتختلف المطالب من اقلية الى اخرى، وتتعدد نتيجة لعوامل ذاتية واخرى موضوعية، وتتحدد على اساسها الوسائل والاساليب التي بها يتم تحقيق الاهداف المرجوة، اذا تختلف الاهداف من اقلية الى اخرى وهنا سنركز على المستويات التالية التي تتوافق مع الحالة الروسية:

- الاندماج: يحصل الاندماج عندما تختفي تماما كل الفوارق بين الغالبية والاقلية، ويتطلب الاندماج كخطوة اولى الاعتراف بالاقلية ليصبح افرادها متمتعين بالحقوق وملتزمين بالواجبات، حيث يتشكل هذا الاندماج من اعضاء مختلفة الاعراق يتبادلون الخدمات واشكال التفاعل المختلفة، الامر الذي يؤسس ظهور ثقافة جديدة واحدة، الا ان الواقع ضرب امثلة لا تحصى على تعثر العديد من الحركات الاندماجية، لعوامل تتعلق بالاقلية في حد ذاتها، او لتأثير المحيط الداخلي وحتى الدولي مثل ازمة اقليم كاتالونيا في اسبانيا(راشد،2018:141).
- الحكم الذاتي: تمتع الاقلية بنوع من الاستقلالية في ادارة شؤونها في اطار مركزي او كونفدرالي هو ما يقصد به بالحكم الذاتي، على ان تبقى اختصاصات السلطة المركزية في المسائل المتعلقة بالدفاع والسياسة الخارجية، وتستفيد الاقلية من صلاحيات تسمح لها بالتحرر من رقابة السلطة المركزية في تحديد اهتماماتها ورسم اهدافها (عبد البديع،1993:164).
- الانفصال: ان وجود بعض الجماعات التي تمثل اقلية في الدولة تجد ان استمرار تعايشها مع غيرها من الجماعات الاخرى المختلفة عنها، لا يلبي مطالبها ولا يحقق طموحاتها، بل يولد النزعة والدعوة الى الانفصال عن المجتمع، واذا كان الانفصال يقع في قمة الهرم لاهداف الاقلية فانه يمثل كذلك اهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول، خاصة اذا كان تواجد الاقلية يمتد طبيعيا لدول الجوار (القومية الطورانية المتمثلة في تتار والقرشاي والبشكير والدولة التركية كمثال للحالة الروسية) حيث لا

توجد اي ضمانة على ان الانفصال يعد الحل الامثل لاحتواء الفروقات، وعدم التجانس العرقي او الديني او الحضاري داخل الدولة، كما يمكن الاشارة الى ان العامل الاقتصادي قد يكون الدافع نحو الانفصال، كما هو الحال في كثير من المناطق الغنية خاصة بالثروات والمعادن مما يدفع الدولة الى التمسك بالاقليم كما هو الحال في حالة جمهورية تتارستان بالنسبة للدولة الروسية(الاسود،50:2003).

كما يوجد تباين واختلاف في الوسائل التي تعتمدها الاقلية لتحقيق اهدافها، منها ما هو سلمي وما هو عنيف او مسلح وتحدد الوسيلة لاعتبارين اساسيين:

- الاول: العوامل البنيوية للاقليات، حيث ان الاطر الفكرية والعقائدية هي التي تحدد السلوك العام للافراد.
- الثاني: الواقع العام للاقلية وتأثير البيئة الداخلية والخارجية عليه، من حيث مدى تمتع هذه الاقلية بحرية المناورة مع النظام السياسي(العزاوي،32:2003).
- الوسائل السلمية: وتعمل على افتكاك مستوى معين من الحقوق، وتتدرج في اطارها كافة النشاطات المشروعة المكفولة قانونا للاقلية، والتي من خلالها تعمل على تحقيق اهدافها، وذلك بالانضواء تحت لواء حزب سياسي او جمعيات، حيث تاخذ على عاتقها مطالب الاقليات.
- الوسائل العنيفة: هناك صور عديدة تميز تبني الاقلية لاسلوب العنف والعمل المسلح للتعبير عن المطالب والحقوق ومنها:

✓ اعمال عنف عشوائية وغير منظمة، تتطور لتستهدف مؤسسات ورموز الدولة، من اجل الضغط على السلطة المركزية لتقديم تنازلات، وفي هذه الحالة لا يكون للاقلية تنظيم سياسي او عسكري واضح.

✓ تطور ممارسات العنف العشوائي الى عنف منظم سياسيا وعسكريا، الى ما يمكن تسميته بالتمرد والتمركز في اقليم او منطقة معينة.

✓ وصول الاقلية الى مستوى متقدم من التعبئة العسكرية والسياسية، وتوفر الامكانات اللازمة ماديا ومعنويا، يمكن ان تمارس العمل المسلح في اوسع مظاهره(بن نوي،33:2010).

تختلف الاهداف والوسائل التي تلجأ اليها الاقليات في الحالة الروسية، كما ان الدولة الروسية بحد ذاتها تتاثر بهذه الاهداف والوسائل، الامر الذي يعطي هذه الاقليات دورا بارزا

في التحولات السياسية التي تشهدها روسيا الاتحادية، ان هذا الدور والتاثير لا بد من الاهتمام والاشارة اليه مع محاولة استشراف امكانية تطوره مستقبلا في حال لجوء الاقليات في روسيا الاتحادية الى صيغ او سياسات تحالفية او توافقية بما يسمح به اطار الدولة الروسية، وقد يخرج عنه في حال وجدت الفرصة المواتية لذلك، لذا يسعى هذا الفصل الى استعراض هذه الادوار والسياسات المستقبلية .

1.5الاقليات العرقية والدينية وتاثيرها في نشوء روسيا الاتحادية وقياداتها:

تمكن الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين من الفوز بالانتخابات كرئيس لروسيا والتي خاضها كمستقل بعد استقالته من الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي في انتخابات عام 1991، وحظي بدعم شعبي قوي في سباق متعدد المرشحين، رافقه اعلانه عن العمل لاعادة روسيا الى الحضارة العالمية والانتقال الى اقتصاد السوق وبناء دولة ديمقراطية على النموذج الغربي، وتمثل ذلك باقرار دستور جديد في العام 1993، انتقل فيه من الحقبة السوفيتية للدولة الروسية الى الحقبة الحالية اي ما كان يراه يلتسين انذاك روسيا الديمقراطية، في السنوات الاولى لروسيا ما بعد السوفيتية، لم يكن اي من الرئيس او البرلمان قويا بشكل كاف لفرض ارادته على الاخر، وكل منهما يدافع عن نموذج مختلف للحكم، ففي حين طالب يلتسين بجمهورية رئاسية وقوة تنفيذية كبيرة، طالبت قوى معارضة بنظام يسمو فيه البرلمان مع رئاسة ضعيفة، ونتيجة لذلك تاكلت القوة الحقيقية للدولة، كما اصبحت الحكومة المركزية مقسمة داخليا، وغير قادرة على فرض ارادتها على الحكومات الاقليمية، وللتغلب على المعارضة داخل الدوما لجا يلتسين الى جماعات الضغط من حكام الاقاليم(الجمهوريات القومية) والاليغارشيين والبيرقراطيين والجيش لمساندته ودعمه(حسين،213:2015).

وقام الرئيس بوريس يلتسين بالسعي نحو الحصول على تأييد النخب السياسية الممثلة للاقليات سواء من حكام الاقاليم القومية الروسية او ابناء تلك الاقليات ولهذا فقد استرجع الموقف السلبي من قبل هذه الاقليات للسياسات السوفيتية السابقة بحقهم ولهذا اطلق يلتسين مقولته الشهيرة " خذوا من الحرية بقدر ما تستطيعون التهامه" والتي لاقت قبولا لدى ابناء تلك الاقليات التي اعتبرت ان عصرا جديدا قد بدأ بالبزوغ، اضف الى ذلك سعي يلتسين الى استقطاب الغرب الديمقراطي والذي كان من اهم شروطه التي وضعها لمساعداته الاقتصادية والتي كانت الدولة الروسية في امس الحاجة اليها تحقيق العدالة الاجتماعية بالنسبة للاقليات القومية والقضاء على النظام الشمولي في البلاد والتوسع في الديمقراطية ، هذه الشروط التي

اعلنها الاتحاد الاوروبي بشكل واضح في دورة موسكو عام 1991، وذهب الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين الى ما هو ابعد من ذلك عندما قام بتوجيه خطاب الى الشعوب القفقاسية في الذكرى 130 لانتهاء الحروب القفقاسية- الروسية بتاريخ 18 مايو/أيار (1994)، يعترف فيه بعدالة نضال القفقاسيين في القرن التاسع عشر دفاعاً عن حريتهم واستقلالهم، واستنكر الخطاب سياسة الإبادة الجماعية التي قامت بها الإمبراطورية الروسية والمعاناة التي حدثت للشعوب الجبلية القفقاسية، والاشارة الى ان الامبرطورية الروسية ونتيجة الصراع مع غيرها من القوى الدولية تتحمل جزءاً من مسؤولية ما حدث من معاناة للشعوب القفقاسية و انها تتحمل الجزء الاكبر منها، هناك اشارة واضحة لاعتبار القفقاسيين مواطنين يتمتعون بالجنسية الروسية وان هناك جزءا كبيرا منهم قد غادر بلاده رغماً عنه، وأن روسيا اليوم هي دولة حقوقية وهي مستعدة للإعتراف بكل الممارسات اللانسانية التي قد يثبت تورطها بها بما في ذلك عودة المهجرين الذين غادروا بلادهم نتيجة تلك الممارسات(شنبه،31:1997) هذه الرسالة اعتبرت الاولى من نوعها التي تصدر من المستوى الاعلى للقيادة في الدولة الروسية، والتي تشير الى وقائع خطيرة تتعلق بحقوق شعوب تعتبر جزءا من الدولة الروسية الحالية، وهي كانت تهدف بالتاكيد الى طلب الدعم والمساندة من ابناء تلك الاقليات للقيادة الروسية الجديدة، ومن هنا يمكن ملاحظة اهمية الدعم الذي يمكن للاقليات تقديمه في منظومة الحكم الروسية، الامر الذي دفع القيادة الروسية انذاك الى تقديم مثل هذا الاعتراف المهم لنيل دعم ابناء الاقليات في شمال القفقاس.

تمكن الرئيس السابق بوريس يلتسين من خلال احداث تشرين الاول عام 1993(قصف البرلمان من قبله) من السيطرة على البرلمان واعتقال رئيس البرلمان انذاك رسول حسب اللاتوف(الداغستاني الاصل) و حظر الاحزاب اليسارية والقومية والجرائد المؤيدة للبرلمان، وقرر عقد استفتاء على الدستور الجديد في 12 كانون الاول 1994 والذي يمنح رئيس الدولة سلطات واسعة، ونشأت روسيا كنظام رئاسي يمنح فيه الدستور رئيس البلاد سلطات واسعة في مواجهة البرلمان(اسكندر،126:2011) واعتبر يلتسين وقتها قد خرج منتصرا بعد ان تمكن من حشد معظم فئات المجتمع الروسي خلفه وخاصة ابناء الاقليات بفضل ما تم الاشارة اليه سابقا من سياسات لكسب دعمهم.

الا ان القيادة الروسية الجديدة واجهت العديد من الاشكاليات في حقبة الرئيس بوريس يلتسين مع ابناء القوميات في الدولة الروسية رغم وجود توافق لدعمه في مواجهته مع البرلمان،

في الحقيقة كانت هناك عدة قضايا تتعلق بمطالب الاقليات تفاوتت قدرة موسكو في التعاطي معها من ابرزها:

- القضية الشيشانية: اعلن برلمان جمهورية الشيشان-انغوش في عام 1990 عن استقلال وسيادة جمهورية الشيشان، واكدت الحكومة والبرلمان الشيشاني الذي انتخب عام 1991، استقلال الجمهورية وسيادتها، ورفضت جمهورية الشيشان الانضمام الى جمهورية روسيا الاتحادية ولم توقع على الاتفاقية الخاصة بهذا الشأن مثل بقية الجمهوريات القومية الاخرى، حيث اعتبرت جمهورية الشيشان انها جمهورية مستقلة ذات سيادة منذ العام 1990 وعندما تفكك الاتحاد السوفييتي في نهاية العام 1991 لم تكن الجمهورية الشيشانية قانونيا و لا عمليا من الاتحاد السوفييتي السابق ولا من جمهوريات روسيا السوفيتية السابقة(سطاس واخرون،76:1996)، اي انها كانت تعتبر نفسها في وضع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة مثل اوكرانيا والبلطيق وجمهوريات اسيا الوسطى والقفقاس(جورجيا،اذربيجان،ارمينيا)، صدر امر التدخل العسكري في الشيشان بتاريخ: 1994/12/11، الا ان القوات الروسية تلقت هزيمة قاسية على يد المقاومة الشيشانية ادت بالنهاية الى التوقيع على اتفاقية سلام بتاريخ 1997/5/12 بين رئيس السابق بوريس يلتسين ورئيس الشيشاني المنتخب السابق اصلان مسخادوف(الشيرازي،54:2002).
- قضية جمهورية تتارستان: اعلنت تتارستان استقلالها في 30 اب عام 1990، وظهر اتجاهين يتنازعان الرؤية التتارستانية لمستقبل العلاقة مع موسكو، الاتجاه الاول: ويتبناه "القوميون" ويدعون الى استقلال تترستان عن المركز الروسي كدولة ذات سيادة وذلك للاسباب التالية: الوضع الاقتصادي المتميز لجمهورية تتارستان مقارنة بالعديد من الجمهوريات القومية الاخرى والعامل الديني وتاريخ الجمهورية الذي عرف العلاقة الندية بروسيا(عادل،49:2007).

واما الاتجاه الثاني:يدعو الى مساحة كبيرة من الاستقلال الذاتي داخل اطار الاتحاد الروسي، رافضا دعوات الاستقلال عن الفدرالية الروسية معتمدا على مبررات واقعية ياتي على راسها:الوضع الجغرافي لجمهورية تتارستان والذي لا يسمح بالاستقلال اذ ان تترستان معزولة عن اي دولة مجاورة فهي تقع في قلب الاتحاد الروسي، استمرار الارتباط بدولة مثل روسيا في قدراتها المتنوعة سياسيا وعسكريا وتقنيا يمكن تترستان من الاستفادة من تلك القدرات في

تنمية اقتصادياداتها، والمحافظة على مستوى معيشي متميز، مع الاحتفاظ بقدر معقول من الاستقلال الذاتي المرتبط بالدولة الروسية، وضع التركيبة السكانية لجمهورية تتارستان، والتي تحوي اكثر من 20 قومية، يشكل التتار نسبة 50% فقط بينما يشكل الروس 40%، وتؤثر هذه التركيبة السكانية على التوجهات المستقبلية للجمهورية، وهو عامل اجبر السلطة في قازان على التمسك بالواقعية والعقلانية في التعامل مع المسالة القومية ووحدة الدولة، ان هذه التركيبة السكانية تعمد الروس تشكيلها في الجمهوريات السوفيتية السابقة، وذلك لقطع الطريق امام الدعوات الاستقلالية(عبدالحافظ،64:2005).

من جانبها لم تحاول موسكو القضاء على دعوات الاستقلالية باستخدام القمع في تتارستان عكس الشيشان، حيث ان الوضع يختلف فقوة المطالب والبواعث الاستقلالية والنظرة لمشروع الاستقلال لدى جمهورية تترستان تختلف عن مثيلتها لدى الشيشان، فضلا عن خطورة استخدام مثل هذا الوضع القمعي في جمهورية بمنزلة و اهمية تتارستان، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي تم التوقيع بين قازان وموسكو على مذكرة تفاهم في اذار عام 1992، تضمنت صيغة جديدة من الاستقلال، ولكن ضمن روسيا الاتحادية، وفي شباط عام 1994 جرى تطوير مذكرة التفاهم الى مستوى معاهدة، وقعها الجانبان التتاري والقيادة المركزية لروسيا الاتحادية، نصت هذه المعاهدة على التفويض المتبادل للسلطة بين موسكو وقازان، واعتبرت مثالا يحتذى بين موسكو وسائر الاقاليم الادارية، فيما صار يعرف باسم "المسار التتارستاني"، ويجمع العديد من المحللين الروس على ان ما تضمنته هذه يحد، لا بل يعطل، الى حد كبير دعوات المطالبين باستقلال بعض الاقاليم او الجمهوريات القومية عن روسيا الاتحادية(مرتضى،164:2017).

- قضية منظمة اتحاد شعوب القفقاس: جذبت هذه المنظمة أهتمام منطقة القفقاس ولاقت التأييد من وسائل الاعلام كما لاقت نعوتاً متناقضة، فقد وصفتها السلطات المحلية والفيدرالية ومعها وسائل اعلامها بالمنظمة الأكثر خطورة والمهددة لوحدة روسيا الفدرالية، المنظمة التي تشكل مركزاً من مراكز التطرف القومي، المنظمة التي تهدف الى فصل شعوب القفقاس الشمالي عن روسيا، المنظمه التي تهدف الى تأجيج الصراعات القومية المنظمه الداعية الى نشر واستمرارية الحرب الروسية – القفقاسية واتهمت هذه المنظمة بتشكيل هيئات حكوميه غير شرعيه، (تشريعية–تنفيذية–قضائية) وتشكيل مجموعات عسكرية غير قانونيه لتدريبها وتجهيزها لتكون مستعدة لخوض الحرب من اجل الحصول على السلطة، واعلن بأن منظمة

اتحاد شعوب القفقاس هو العدو الثاني لروسيا بعد جوهر دودايف، هذه المنظمة تشكلت بتاريخ 3 تشرين الثاني عام 1991 وضمت ممثلين عن الحركات الوطنيه في القفقاس من الشيشان والشراكسة والانغوش والداغستان والاوستين، وهدفها تأسيس منظمة موحدة مهمتها وضع الحلول للمشاكل، للتناقضات وللخلافات المتراكمه في القفقاس،وانتخب رئيساً للاتحاد (يوري شنبه) من شراكسة القبردي(شنبه،56:1997).

تمكنت هذه المنظمة من تشكيل قوة عسكرية ساهمت في التصدي الابخازي للغزو الجورجي ففي15 آب 1992 دخلت القوات الجورجية أبخازيا، وأمرت الكونفدرالية باعتقال كافة الجورجيين الموجودين ضمن حدود منظمة الشعوب القفقاسية اعتبارا من تاريخ 21 آب و أخذهم كأسرى حرب، واعلنت تشكيل قوة عسكرية من المتطوعين كان اغلبهم من الشراكسة والشيشان وبقيادة القائد العسكري الجنرال "سلطان سوسنالييف " (وهو من شراكسة القبردي) والذي تولى فيما بعد رئاسة اركان الجيش الابخازي وعمل على تنظيمه وتدريبه في صورة الجيوش النظامية، و في شهر أيلول من عام 1993 ألحقت فرق المتطوعين من القفقاسيين، خسائر فادحة بالقوات الجورجية و نجحوا بطردهم من الأراضي الأبخازية، وبدأت على اثر ذلك السلطات الروسية بالتحرك فقامت بملاحقة نشطاء اتحاد شعوب القفقاس وملاحقة كونغرس الشعب القبرديني و توجه التهم لهم، واعتقال رئيس اتحاد شعوب القفقاس وهبت الجماهير في عموم القفقاس تستنكر هذا العمل ونزلت الجماهير الشعبية الى الشوارع والساحات في كل شمال القفقاس وخاصة في قباردينو–بلقاريا واستخدمت السلطات القمع ضد هؤلاء المتظاهرين وظل الآلاف من الشراكسة/القبردي معتصماً ومتظاهراً في الليل والنهار لمدة اسبوعين، أمام مبنى رئاسة الجمهورية في العاصمة نالتشيك، وحدثت اشتباكات مع القوات الخاصة الروسية (آمون) التي أرسلت لحماية رموز السلطة واهدرت الدماء الى أن رضخت روسيا لمطالب الجماهير في كل شمال القفقاس وافرج عن رئيس اتحاد شعوب القفقاس السيد يوري موسى شنبة، ثم التحق بالمتطوعين في أبخازيا(سطاس واخرون،37:1994).

شهدت الدولة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي صدامات عرقية اخرى في جمهوريات لا تحتوي على مسلمين فقد عرفت جمهورية ياقوتيا (ساخا)السيبيرية عمليات طرد واسعة النطاق قام بها الياقوتيون ضد الروس، وجرت عمليات مماثلة في جمهورية توفا الواقعة على ضفاف بحيرة البايكال عندما سعى التوفيون الذين يشكلون نسبة 40 في المئة من السكان

إلى "اخلاء" جمهوريتهم من السلافيين أبناء ديانتهم، لكن موسكو حاربت النزعات الانفصالية في الجمهوريتين بعنف وفرضت قيادات روسية فيهما(Prina,91:2016).

يمكن تلخيص الفترة السابقة اي فترة الرئيس بوريس يلتسين بانها كانت فترة شهدت فوضى سياسية عارمة على الساحة الروسية خاصة فيما يتعلق بمطالب الاقليات المتعددة فيها، ونجحت الحكومة الروسية في السيطرة على بعض الازمات ومعالجتها مثل القضية التترستانية فيما عرف بـ"المسار التترستاني" والذي تبنته معظم الجمهوريات القومية لاسباب عديدة منها الديمغرافية والاقتصادية بالاضافة الى قمع السلطات، بينما فشلت في احتواء قضايا اخرى مثل انفصال جمهورية الشيشان وتورطها في صراع مرير خرجت منه الدولة الروسية مهزومة امام القيادة القومية الشيشانية بتوقيعها لاتفاقية سلام انسحبت بموجبها من كافة اراضي الشيشانية، الا ان الوضع السياسي تبدل في روسيا الاتحادية بعد انتهاء حقبة يلتسين ووصول الرئيس الحالي فلاديمير بوتين الى السلطة حيث قام بمجموعة من الاجراءات الرئيسية والهامة من اجل اعادة بناء الدولة الروسية ابرز هذه الاجراءات كانت شديدة الالتصاق بقضايا الاقليات وخاصة القضية الشيشانية كمثال واضح على استغلال هذه الازمة من قبل الرئيس الجديد لتوطيد اركان حكمه والدور الهام الذي لعبته الازمة الشيشانية فيما بعد في نجاح سياسة بوتين الداخلية الامر الذي اكسبه شعبية عارمة بين صفوف الشعب الروسي، كما تمكن من اخضاع النخب السياسية الممثلة بحكام الجمهوريات القومية وتقليص صلاحياتهم لصالح المركز الاتحادي،وبعد انتخابه للولاية الرئاسية الاولى في اذار عام 2000، شرع فلاديمير بوتين على الفور في مجموعة من الاجراءات والخطوات الرامية الى ترسيخ حكمه، وتقوية سلطته الشخصية من خلال تقوية المركز في مواجهة الاطراف المكونة للاتحاد الروسي، والعمل على انهاء النزعات الانفصالية، بالاضافة الى ما تم ذكره في الفصل الثالث من هذه الدراسة والمتمثل في اخضاع الاليغارشيا ووسائل الاعلام، والسيطرة على النظامين الحزبي والانتخابي في روسيا.

اثيرت العديد من التساؤلات لدى التحضير لتولي الرئيس الروسي بوتين مقاليد الحكم (اي قبل التوريث من قبل الرئيس السابق بوريس يلتسين) لعل ابرزها تلك المتعلقة باصرار الكرملين على ان يظهر يوتين بمظهر الحاكم الجديد والقوي في ان واحد، في شهر اب من العام 1999 قام بعض المقاتلين الشيشان بهجوم على بعض المناطق المتاخمة للحدود في جمهورية داغستان المجاورة من اجل انشاء دولة اسلامية في القفقاس، حسب ما جاء في الاعلام الرسمي الروسي(الشيرازي،78:2002)، هنا ثارت عدة اسئلة وشكوك، لماذا هاجموا داغستان

في الوقت الذي كانت تستعد فيه موسكو لنقل السلطة؟ ولماذا لم تحاول موسكو ايقاف الغزو؟ لماذا راقبت الوزارات الروسية بهدوء عملية تجميع المقاتلين المسلحين المكشوفة على المناطق الحدودية؟ والاهم من ذلك لماذا سحبت على وجه السرعة احدى الفرق العسكرية التابعة لوزارة الداخلية التي كانت تقوم بحماية الحدود بين داغستان والشيشان قبل الغزو تماما؟ وتساءلت مجلة بروفيل"لماذا تحركت الشيشان قبل اعادة انتخاب يلتسين عام 1996؟ ولماذا اصبح هناك داغستان قبل الانتخابات؟ترافق ذلك مع تفجير عدة مبان في موسكو ومدن روسية اخرى قتل فيها 300 من المدنيين، تم اتهام الشيشانيين لان السلطات لم تتمكن من ايجاد الارهابيين، مما اثار الشكوك حول تورط اجهزة الخدمة السرية الروسية في الهجمات(نسيم،81:2014)، وظهر الرئيس فلاديمير بوتين واعلن بتاريخ 30 ايلول1999 عن اطلاق "حملة مكافحة الارهاب في الشيشان" هذه الحملة ورغم وقوع خسائر جسيمة للقوات الروسية الا ان الشعور بالخوف لدى المجتمع الروسي من تكرار الهجمات الشيشانية على المدن الروسية ادت الى ان بوتين لم يعد بحاجة لمتابعة الصراع على السلطة، اذ ان كل ما كان ينبغي عليه فعله هو توجيه اهتمامه نحو العدو، اي الشيشانيين طبعا. وهكذا رفعته الحرب الى ذروة الهرم السياسي، تمثل ذلك في اعلان الرئيس يلتسين ترشيح بوتين للرئاسة خلفا له وفوزه بانتخابات عام 2000 بعد حصوله على 53% من اصوات الناخبيين(نسيم،17:2014).

عمل بوتين على تسوية المعضلة الشيشانية بعد ان تمكن بقيادته للحرب الشيشانية الثانية من احراز انتصارات هامة على المقاتلين الشيشان، ففي تشرين الاول عام 2003 اجرى بوتين انتخابات في الشيشان وفقا لخطة وضعها لتسوية المشكلة الشيشانية بدات في اذار من العام المذكور باجراء استفتاء على دستور جديد للجمهورية الشيشان. وتم بالفعل اقرار هذا الدستور باكثر من 90% من الاصوات وهو ما شكك فيه الكثيرون، اما الانتخابات الرئاسية في الشيشان التي جرت في تشرين الاول 2003 فقد استبعدت الرئيس الشيشاني اصلان مسخادوف، الذي انتهت مدته الرئاسية في عام 2002، كما استبعدت بالطبع المجموعات المسلحة المتشددة التي كان يقودها القائد العسكري الشيشاني شامل باساييف، واسفرت هذه الانتخابات عن فوز الحاج احمد قاديروف، الذي تحول من صفوف المقاتلين الشيشان في الحرب الاولى الى صفوف الكرملين، وتجدر الاشارة ان قاديروف كان من انصار الجنرال جوهر دوداييف اثناء الحرب الشيشانية الاولى(1994-1996)، وظل بجوار الرئيس اصلان

مسخادوف حتى هجوم مجموعات شامل باساييف المسلحة على الداغستان وبداية الحرب الشيشانية الثانية 1999 (عمارة،16:2004).

وكان واضحا ان بوتين استبعد تماما التفاوض مع مسخادوف رغم اعلان الاخير المتكرر عن استعداده لاجراء مفاوضات سلمية مع موسكو، وجاء اغتيال احمد قاديروف عام 2004 ليعقد خطط بوتين للتسوية في الشيشان،(قاديروف: نهاية رحلة بين موالاة روسيا ومجاهدتها،22:2004)، وسارع فلاديمير بوتين لاستقبال ابنه رمضان قاديروف وقام بزيارة خاطفة للشيشان، ومن بعدها قام بعملية توريث جديدة حيث خلف رمضان قاديروف والده بمنصب رئيس جمهورية الشيشان، وفي العام 2005 و2006 تمكنت القوات الروسية وبمساعدة كبيرة من رمضان قاديروف واعوانه من توجيه ضربتين قاصمتين للمقاتلين الشيشان والمقاومة ككل عندما نجحت باغتيال اولاً الرئيس الشيشاني اصلان مسخادوف والثانية اغتيال القائد الميداني شامل باساييف، وبذلك تمكنت الدولة الروسية من التخلص من اغلب القيادات الشيشانية المسلحة، التي عملت مع الجنرال جوهر دوداييف(قتل في العام 1996) من اجل استقلال الشيشان وانفصالها عن روسيا(نسيم،115:2016).

يعد النموذج الشيشاني مثالا واضحا على كيفية توظيف هذه الازمة التي كانت تهدد وحدة وسلامة اراضي الدولة الروسية الى اداة ناجحة ضمن منظومة الدولة الروسية لقد تحولت الاقلية الشيشانية من خصم في بداية تولي الرئيس الروسي بوتين للسلطة الى حلفاء لا يمكن الاستغناء عنهم، بعد اغتيال والده عام 2004 شغل قاديروف منصب قائم بأعمال رئيس الحكومة الشيشانية، ومن ثم رئيسها، وفي عام 2007 رشحه بوتين لرئاسة الشيشان، فوافق غالبية أعضاء البرلمان، وبهذا الشكل أصبح رمضان قاديروف رئيسًا للشيشان(مالاشينكو،57:2018).

تم استيعاب المقاتلين الشيشان الموالين لقاديروف ضمن الجيش الروسي وذلك استنادا الى دور الفرق الشيشانية السابقة في الجيش القيصري الروسي قديما، هذه المحاكاة للماضي جددت الدور الخاص الذي تلعبه الاقليات في الدولة الروسية، وظهرت فرق القوات الشيشانية الخاصة(النخبة) والتي هي جزء من تشكيلات الجيش الروسي، هذه القوة العسكرية لعبت ادوارا في دعم سلطة الرئيس الروسي بوتين سواء كان داخليا ام خارجيا.

تورط عدد من ابناء الاقلية الشيشانية في حملات اغتيالات غامضة مثل قضية اغتيال المعارض الروسي بوريس نيمتسوف في عام 2015 والتي اتخذت بعدا جديدا بعد اعتقال

عناصر سابقة في القوات الخاصة الشيشانية على ذمة القضية، مما أثار شكوكا بشأن صلة الرئيس رمضان قاديروف بالحادثة، بل إن جهات من المعارضة اتهمته بذلك، ويرى كثيرون أن دور قاديروف يتجاوز حدود الشيشان، وتعتبره المعارضة الروسية مجرد أداة بيد الكرملين، فهو لا يتوقف عن التصريح بأنه مجرد جندي مشاة يأتمر بأمر بوتين وقد حامت حوله الشبهات وتردد اسمه في كثير من القضايا المدوية كاغتيال صحفيين ونشطاء حقوقيين معارضين للكرملين من أمثال بوليتكوفسكايا وبوبوروفا،وكان لرمضان قديروف دور في أحداث وقعت خارج الشيشان مثل جورجيا خلال حرب 2008، بالاضافة الى وجود قوات تابعة له في أوكرانيا(اغتيال نيمتسوف خيوط الغرام:http\\www.aljazeera.net\news).

يلفت الانتباه في النموذج الشيشاني قدرة قاديروف، وهو القيادي المحلي الذي لا يملك صلاحيات في السياسة الخارجية وفق تقاسم صلاحيات السلطة في روسيا الاتحادية، يتفرد عن زملائه رؤساء الجمهوريات الأخرى الأعضاء في الاتحاد الروسي بإطلاق تصريحات تمس بشكل أو بآخر السياسة الخارجية الروسية، لا سيما في القضايا الحساسة جدا، مثال على ذلك تصريحاته إبان اشتعال الأزمة الأوكرانية وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، والتي أعرب فيها عن تأييده لقرار إرسال قوات روسية إلى أوكرانيا، (روسيا تكرر الأخطاء القديمة وتعرض علامات الدولة الفاشلة،28:2014).

نجح الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين باحتواء القضية الشيشانية وتمكن من استغلالها في البداية ليظهر بمظهر الزعيم الروسي القوي المنتظر الذي ينتظره ابناء الشعب الروسي من خلال الانتصار على المقاتلين الشيشان، ولكنه عمل في ذات الوقت على الاستفادة من القضية الشيشانية بايجاد دور اخر اكثر اهمية، ليس على الصعيد الداخلي بل الخارجي، من خلال ايجاد قيادة شيشانية موالية للقيادة الروسية ومرتبطة بمصلحة البقاء و كان لها تاريخ من المواجهة هي ذاتها مع الدولة الروسية مثل عائلة قاديروف.

بجانب هذه المعالجة الذكية للمشكلة الشيشانية التي تظهر حجم الدور الهام الذي تلعبه الاقليات في بنيان الدولة الروسية، تظهر الاجراءات التي تم اتباعها والهادفة لتقوية مركزية الدولة وهرم السلطة ومنظومة السلطة الشخصية لبوتين في المناطق والاقاليم والجمهوريات المكونة للاتحاد الروسي، الا وهي تقوية المركز في مواجهة الاطراف والمتمثلة في اخضاع النخب السياسية للاقليات في الاقاليم والجمهوريات القومية.

تمثلت الخطوة الاولى في الاصلاح الاداري والسياسي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد انتخابه في اذار 2000 رئيسا للاتحاد الروسي جول تشديد مركزية الدولة وتقوية هرم السلطة، في عهد يلتسين كانت سيطرة المركز (موسكو) على حكام الاقاليم والمناطق والجمهوريات المكونة للاتحاد الروسي نسبية للغاية وغير مباشرة، وخاصة بعد الانتقال الى الانتخابات المباشرة لحكام تلك المكونات ولذلك تمتع هؤلاء الحكام في التسعينيات من القرن الماضي بصلاحيات واسعة ونفوذ اقتصادي كبير في مواجهة المركز، اما بوتين فسعى الى الحاق هيئات السلطة في مكونات الفدرالية الروسية بمنظومة بيرقراطية موحدة يمكن التحكم فيها من المركز مباشرة وبدرجة شبه مطلقة، ففي شهر ايار من العام 2000، اي بعد تنصيبه مباشرة)اصدر بوتين مرسوما يقسم روسيا الى سبع دوائر فدرالية تضم كل واحدة منها عدة مكونات للاتحاد الروسي، وعين على راس كل دائرة من هذه الدوائر السبع ممثلا خاصا له، وجلب هؤلاء الممثلين بشكل رئيسي من الجيش واجهزة الامن والاستخبارات(السيلوفيكي)، وكان الهدف هو تقوية السيطرة على الحكام في مكونات الاتحاد الروسي المنتخبين بشكل مباشر من السكان، وتقليص حرية حركة النخب الحاكمة في الجمهوريات الداخلة في الاتحاد الروسي(شيفتسوفا،124:2006).

والتي سعت في عهد يلتسين الى الحصول على المزيد من الصلاحيات في مواجهة المركز. وبموجب المرسوم المشار اليه لم تصبح هذه الجمهوريات جزءا من الاراضي الروسية وحسب، بل وباتت جزءا من تقسيم اداري يخضع للمركز وللرئيس شخصيا. وترى الباحثة اولغا كريشتانوفسكايا ان مهمة ممثلي بوتين في الدوائر الفدرالية لم تكن التحكم والسيطرة المنتظمة والفعلية على هذه المناطق وحسب، وانما العمل ايضا على منع ما قد يهدد سلطة الكرملين، وتنفيذ مهام خاصة يكلفهم بها الرئيس، وفي مقدمتها تعبئة الموارد الادارية والمالية لصالح حزب السلطة اثناء الانتخابات، وانتقاء المرشحين للمناصب العليا في السلطة التنفيذية في المناطق. وتقول كريشتانوفسكايا : "من خلال تنظيم هرم السلطة بهذا الشكل اصبح لدى بوتين مجموعة من "المفتشين الفدراليين" الموالين له، والذين نجحوا في تشكيل شبكة متطورة من مجموعات نخبوية تابعة للكرملين في جميع المناطق والاقاليم الروسية دون استثناء" (ميدفيديف،96:2018).

ولم يكتفي بوتين بذلك بل وامر بمراجعة القوانين الصادرة والدساتير في الجمهوريات والاقاليم ومدى مطابقتها وتوافقها مع الدستور الروسي. وكانت الخطوة التالية اعادة تشكيل

المجلس الاعلى للبرلمان في روسيا(مجلس الاتحاد او مجلس الشيوخ). في مطلع التسعينيات من القرن الماضي تكون هذا المجلس من ممثلي المناطق والاقاليم المكونة للاتحاد الروسي، والذين كان يجري انتخابهم مباشرة من السكان . وفي عام 1995 اصدر يلتسين قانونا اصبح هذا المجلس يتكون من حكام مكونات الفدرالية(رؤساء السلطة التنفيذية) ورؤساء المجالس التشريعية في هذه المكونات. ولكن في عام 2000 تغير الوضع حيث اصدر بوتين قانونا يجري بتعيينهم من قبل قيادات مكونات الاتحاد الفدرالي الروسي بعد الاتفاق مع السلطة المركزية في الكرملين، وبذلك تم تقليص دور المجلس الاعلى للبرلمان في روسيا، ووضعه تحت سيطرة الكرملين بسبب تعيين اعضائه بدلا من انتخابهم مباشرة من السكان(شادي،129:2013).

بعد احداث مدرسة بيسلان في اوسيتيا الشمالية جنوب روسيا في كانون الاول عام 2004 عادت القيادة الروسية للاستغلال الكوارث والماسي وتوظيفها بما يخدم سياساتها على المدى البعيد، فتم بموجب قرار رئاسي الغاء الانتخاب المباشر لحكام المناطق والاقليم والجمهوريات المكونة للاتحاد الروسي، والانتقال الى تعيينهم عمليا من قبل الرئيس. وبرر بوتين هذا التحول بضرورة مكافحة الارهاب، التي تتطلب مركزة السلطة وانشاء منظومة ادارية موحدة تعمل ككيان واحد. ومن خلال القانون المذكور يقوم الرئيس بترشيح الشخص، الذي يروق له ليتولى منصب الحاكم في الفدرالية الروسية، وعلى المجالس التشريعية في هذه المكونات المصادقة على الشخص الذي اختاره الكرملين. ولم يتوقف بوتين عند هذا الحد وانما منح نفسه حق عزل اي شخص من هؤلاء الحكام او ابعاده عن منصبه بشكل مؤقت. ومرر بوتين هذا القانون عبر البرلمان الذي اصبح بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2003 مواليا له نتيجة لسيطرة حزب روسيا الموحدة(حزب السلطة) عليه.وقام بوتين ايضا بالغاء المدة الزمنية المحددة لولاية الحاكم في منطقته، وبذلك اصبح الحاكم خاضعا تماما للرئيس، فالحاكم غير الموالي للرئيس يمكن عزله، اما الحاكم الذي يلتزم بالولاء، فيستمر في حكم هذه او تلك المنطقة حتى الموت تقريبا، او لسنوات غير محددة يقررها عمليا رئيس الدولة. واصبح المبدا الاساسي لاختيار الحكام هو الولاء التام لبوتين مقابل اطلاق ايديهم في ادارة المناطق التابعة لهم(لاكوير،123:2016).

تسبب التقسيم الاداري الجديد بتقسيم روسيا الى سبع دوائر فدرالية تضم كل واحدة منها عدة مكونات للاتحاد الروسي، وتعين على راس كل دائرة من هذه الدوائر السبع ممثلا خاصا

له، الى تكريس المصالح الشخصية والعنصرية في كثير من الاحيان لقد ذهب ممثلو الرئيس بوتين الى ابعد من مجرد تقليص صلاحيات النخب السياسية في الجمهوريات ووصلت في تطرفها الى محاولة الغائها بشكل كامل كما حصل في حالة جمهورية الاديغية، ففي عام 1991 أعلنت الأديغيه رسمياً " سيادتها "، وبالتوقيع على الاتفاقية الفدرالية عام 1992 تم التعريف عنها كجمهورية، ثبتت هذه الإتفاقية عام 1993 في دستور روسيا الفدرالية، وفي عام 1995 تم اعتماد الدستور الخاص بجمهورية الأديغيه جمهورية الأديغي، والخلاف الذي يحيط بالتطورات السياسية في الأديغية منذ أن أصبحت جمهورية في عام 1991 تمحور حول جهود القوميين الاديغية (الشراكسة) لإيجاد حقوق تضمن وضعاً متميزاً للاقلية الشركسية ولغتها التي عانت لمدة طويلة من الغزو الامبريالي والاستعماري في القرن التاسع عشر والذي نتج عنه تحولهم الى اقلية على ارضهم امام المستوطنين الروس(Nefliasheva،2006:6)، و ظهر سؤال حول الصورة الحالية للاديغية التي تعطي دوراً مميزاً للاقلية التي همشت في الحقبة السوفيتية والتي تعمل على الهيمنة السياسية والاقتصادية ضمن سياق الاتحاد الروسي الحالي وبين اغلبية السكان وظهر ممثل رئاسة الاتحاد الروسي ديمتري كوزاك في منطقة جنوب روسيا التي تضم جمهورية الاديغية وهو من اصل قوزاقي، ومعروف بكراهيته للشراكسة واعلن عن رغبته في انهاء وجود الجمهورية من خلال الدعوة الى حل جمهورية اديغية ودمجها مع اقليم كراسنودار (كشت،2009:98).

وهو أمر احتجت عليه ورفضته المنظمات الشركسية بشدة وهدد بوقوع حرب جديدة في القفقاس، لقد ادى هذا التوجه الى صراع واضح بين رئيس الجمهورية انذاك حزرت شومن المنتخب وممثل الرئيس بوتين ديمتري كوزاك انتهى بتراجع الحكومة الروسية عن خطة انهاء وجود جمهورية الاديغية أما الشراكسة بزعامة شومن فاخذوا يطالبون بضم مناطق اخرى لهم وإنشاء طريق يربط الجمهورية بمناطق شركسية أخرى أبدت استعدادها لضمها لأراضي الجمهورية، وكانت صحيفة kommersant الروسية قد نشرت مقالاً بتاريخ 15 نيسان عام 2006 بعنوان : حزرت شومن يغادر منتصراً /الاديغية تتلقى ضمانات بعدم حلها (بارخوفا،2006:16) وبذلك انتهت احدى اهم الازمات التي تسبب بها فرض التقسيمات الادارية الجديدة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

لم تكن الاقليات المسلمة هي وحدها التي حدث بينها وبين المركز الاتحادي الروسي بعض الاشكاليات، فالاقلية البوذية التي هي احدى الديانات الاربع التي يعترف بوجودها

الدستور الروسي شهدت علاقتها بموسكو بعض التوترات، يتركز اتباع الديانه البوذية في جمهورية كالميكا والتي تم الاشارة اليها سابقا بينما تاتي جمهورية بورياتيا بعدها من حيث ضمها لاتباع الديانة البوذية وقد شهدت جمهورية بورياتيا مواجهات بين القوزاق والبورتايين في العام 2015 نتيجة محاولة القوزاق بناء تمثال لاحد قادتهم في العاصمة اولان– اودي، بينما ارسلت موسكو العديد من قوات الامن لمواجهة الاشتباكات التي اندلعت عام 2005 بين اللاجئين الشيشانيين والسكان الاصلين في جمهورية كالميكا معقل الديانة البوذية على اثر مقتل احد السكان المحليين على يد اللاجئين الشيشان(مرتضى،2017:71).

من خلال ما سبق يتضح ان الاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية يهدف البعض منها الى الاندماج من خلال منظومة الحكم الذاتي بينما لم تحقق الاقليات التي اتخذت هدف الانفصال او الاستقلال النجاح، الا انها تمكنت من التحول الى رقم صعب في المعادلة السياسية الداخلية الروسية مثل الاقلية الشيشانية، ورغم تعدد اساليب الاقليات في تحقيق اهدافها في الحالة الروسية الا انها تمثل مزيجاً من تلك الاساليب سواء كانت السلمية ام العنيفة، وهو ما اثبتت التحولات السياسية الروسية صعوبة تصور الواقع الروسي داخليا دون الانتباه والاخذ بالدور الفاعل للاقليات فيه.

2.5 تحديات ومطالب الاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية:

تمكنت روسيا الاتحادية بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد الحكم من تجاوز اكبر التهديدات التي كانت تهدد روسيا الاتحادية والمتمثل في فشل الدولة، وتم تخطي هذا الهاجس من خلال تمكنها من تحقيق مؤشرات بذلك من خلال تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وتاكد هذا النجاح في ترسيخ قوة الدولة في قدرتها المؤسساتية والادارية على وضع السياسات وسن الانظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ(فوكوياما،56:2007).

لا تزال روسيا الاتحادية تواجه مجموعة من التحديات الداخلية والتي يمكن ملاحظتها من خلال القراءات السابقة للبرامج الانتخابية وتحتوي على مجموعة من التحديات التي ظلت في بناء كل برنامج انتخابي منذعام 2000 ولغاية 2017، ان ابرز تلك التحديات والتي ترتبط بالاقليات القومية والدينية في روسيا الاتحادية هي : علاقة الحكومة المركزية بالكيانات التي يتكون منها الاتحاد الفدرالي سواء كانت جمهوريات او اقاليم او ادارات محلية، والمحافظة على الامن و البعد الديمغرافي(اسكندر،449:2011).

وقبل التطرق الى التحديات المرتبطة بالاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية فلا بد من الاشارة الى اهمية فكر النخبة الحاكمة الحالية في روسيا الاتحادية والتي يحدد فكرها طريقة التعامل مع هذه التحديات ويساهم في وضع تصور مستقبلي لكيفية المعالجة المحتملة لها وقف السياسات الروسية المتبعة حاليا وما تملكه تلك الاقليات من اوراق ضغط ومطالب قد تنعكس بصورة ايجابية او سلبية على العلاقة مع الدولة الروسية تبعا لما اشرنا له سابقا من اختلاف في تطلعات هذه الاقليات وطبيعية العلاقة مع موسكو التي يحكمها عدة عوامل تاريخية ومعاصرة سبق الاشارة لها.

يرى موسكا رائد نظرية النخبة فان قوة النخبة وهيمنتها ترجع الى عوامل اجتماعية ومؤسسية تنظيمية اكثر منها الى عوامل سيكولوجية محضة، فالطبقة الحاكمة في نظره لا تحكم لانها تمتلك المقومات الشخصية اللازمة للزعامة في المجتمع فحسب، وانما ايضا وان كان ذلك – اكثر اهمية واقل ملاحظة– لان القلة التي تتصرف وفقا لتنسيق معين دائما تنتصر على القلة غير المنظمة المجردة من الارادة والدافع والتصرف المنسق الواحد(بول وبيلامي:139:2009)، وهذا ما يمكن ملاحظته كمثال في الحالة الروسية على سيطرة النخبة السياسية الحاكمة المتمثلة بالرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين واعضاء حاشيته من رجال التكنوقراط ذوي الخلفية الامنية الذين شكلوا هذه النخبة الحاكمة وتمكنوا من الحكم ومواجهة القوى الاخرى.

وبالرجوع الى ما سبق فان روسيا الاتحادية ذهبت الى قبول وجود نخبة سياسية ذات تنظيم مؤسسي وفكري بل ومصلحي موحد، وبالتالي تمكنت من فرض توجهاتها على الراي العام الروسي، فالمشكلة في تحول الفدرالية الروسية الى ديمقراطية في التسعينات وحتى وصول الرئيس بوتين الى سدة الحكم في عام 2000 لم تكن في نخبوية سياسة الاقتراع العام كما يحاول العديد من المتابعين ترويجه وانما في تفضيل الجماهير نخبة بعينها، في التسعينيات لاقى بوريس يلتسين ومن حوله ممن ادعوا الليبرالية قبولا من الراي العام الا ان هذا الامر تحول بعد فرض نخبة اخرى موازية لها في القوة والتنظيم تمثلت في الرئيس الحالي فلاديمير بوتين، الذي احاط نفسه بمجموعة من زملائه السابقين في الاجهزة الامنية وعمل على الحد او وضع قيود على القنوات والاليات الانتخابية الديمقراطية، لمنع وقوع الفوضى والسماح بانتشار الفساد وضبطها من خلال عدة سياسات ابرزها تقوية المركز واضعاف وتقليص صلاحيات الحكام وزعماء المحليين الاخرين والسعي نحو تكريس مفهوم موحد للرؤية السياسية

لروسيا الاتحادية، عدل النظام الانتخابي ليتواكب مع النظام الرئاسي الجديد الذي ضمن لرئيس الدولة صلاحيات واسعة، وفي ذات الوقت بدات ملامح جديدة بالظهور بالنسبة للنخبة الحاكمة والتي سارعت الى ايجاد حالة مميزة من اليات دعم القيادة السياسية الحاكمة قد لا نجدها سوى في روسيا الاتحادية حيث ظهرت هيئات بعضها اجتماعية تساهم في التاثير بالرأي العام الروسي من خلال طروحاتها ذات الميول القومية والاعتزاز والافتخار بالماضي مثل حركة "ناشي" و"الحرس الفتي"، بالاضافة الى التشكيلات العسكرية التي تشكل سابقة مثيرة للاهتمام مثل قوات النخبة الشيشانية ومليشيات القوزاقية والحرس الوطني، ناهيك عن فرق عسكرية تتبع شركات امنية مثل فرقة فاغنر تحاكي نموذج الشركات الامنية الغربية مثل شركة "بلاك ووتر" الامريكية والتي سيتم تناولها لاحقا، والهدف من هذه الهيئات والتشكيلات تكريس دور النخبة الحاكمة الحالية وحمايتها ضمن نموذج ديمقراطي او ما اصبح يعرف بـ" الديمقراطية الموجهة "التي سبق الاشارة اليها.

تظهر التحديات والاشكاليات المتعلقة بمطالب الاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية شديدة الترابط بالتوجهات العامة للدولة بالنسبة للنخبة الحاكمة، ويؤدي ذلك في بعض الاحيان الى وجود تفاوت واضح في تلبية مطالب الاقليات من احداها الى اخرى مما يشير الى احتمالية حدوث تغيير في دور الاقليات داخل الدولة الروسية من ذلك الدور الذي يتم احتواؤه الى دور اخر يشكل ظاهرة مؤرقة لصانع القرار الروسي.

تختلف الاقليات في روسيا الاتحادية من ناحية تحقيق مطالبها فالنخبة السياسية الممثلة للاقلية الشيشانية التي كانت في حالة صدام مع المركز الروسي تحولت اليوم في ظل حكم النخبة السياسية الحالية الى ركيزة اساسية ضامنة للاستقرار وتسعى الى تحقيقه وتساهم في ذلك من خلال الادوات العسكرية التي منحت لها من قبل الدولة الروسية وتعمل على استغلال اية توترات قد تقع من اجل تعميق هذا الصلة مع النخبة الحاكمة، بينما يختلف هذا الوضع مع اقليات اخرى والتي اصبحت تجد ان مطالبها قد تحولت الى اشكاليات ومواجهات واضحة مع النخبة السياسية الحاكمة التي يختلف تعاطيها مع هذه المطالب من اقلية الى اخرى،

على الرغم من تمكن الرئيس بوتين من النهوض بروسيا الاتحادية من كبوتها ومعالجة ابرز مشاكل الاقليات المتمثلة في قضية انفصال جمهورية الشيشان الا انه ظهرت تحديات داخلية اخرى، ففي عام 2005 وقعت اشتباكات بين قوات الامن الروسية ومتظاهرين في ياندوكي في استراخان في حوض الفولغا، وكذلك العملية المسلحة التي استهدفت مقر وزارة

الداخلية في جمهورية قباردينو–بلقاريا عام 2005، وفي عام 2006 وقعت صدامات اخرى في جمهورية كاريليا، وتشير مجموعة من استطلاعات الراي الى وجود تحد خطير يواجهه النظام السياسي الروسي داخليا، في دراسة لمركز ليفادا عام 2012 حول تحديد هوية اعداء البلاد اظهرت نتائجه ان 39% من الذين جرى مقابلتهم يرون ان المتطرفين الاسلاميين من ابناء الاقليات القومية مثل الشيشان وغيرهم يرونهم اعداء للدولة الروسية(مرتضى،132:2017).

ويندرج الموقف من الاقليات التي بدت في النصف الاول من التسعينيات اقرب الى الغيمة القاتمة في الافق الديمقراطي للوعي الاجتماعي، واعتبرت من رواسب تفكير ما بعد النظام الشمولي، وتحولت بعد عشر سنوات لتصبح الجزء الناظم في هذا الوعي"ان روسيا هي دولة متعددة القوميات وهي دولة للروس بكل قوانين البشرية المكتوبة وغير المكتوبة، وبكل المعايير القانونية الدولية نحن الروس لا نريد ان نحسب الحساب لاية شعوب صغيرة" ان هذا التصريح الذي يبدو لعشر سنوات خلت غير مناسب لم يعد الان سوى تفسير تنبؤي لشعار "روسيا للروس" الذي ايده في احد استطلاعات الراي لعام 2006 اجراه مركز دراسات بشكيروف ان 34% من المواطنين الروس بينما كانت النسبة المؤيدة لهذا الشعار في عام 1989 تبلغ 20% علما بانها كانت قد وصلت في عام 2001 الى 50%(بعد وصول بوتين الى السلطة) وحسب معطيات الاستطلاع الذي اجري في عام 2006، لا يستبعدون امكانية التصادم على الاساس القومي، اما في موسكو وسانت بطرسبرغ فان 89% من الذين استطلعت آراؤهم لا يستبعدون حدوث ذلك، ثم ان 30% يعتقدون ان تعدد القوميات يسبب الضرر للبلاد (مالاشينكو،80،2018).

اما من ناحية المشاركة في الحياة السياسية فتجدر الاشارة الى ان نسبة مشاركة الناخبين في مناطق شمال القفقاس تخطت نسبة الـ 70% في انتخابات عام 2018 وكانت الغالبية العظمى منهم قد صوتوا لصالح الرئيس الحالي فلاديمير بوتين ، ومقارنة مع مناطق اخرى في روسيا الاتحادية يتبين ارتفاع نسبة المشاركين في الانتخابات الاخيرة من ابناء منطقة القفقاس الذين يمثل ابناء الاقليات القومية المختلفة معظم سكانها خاصة في جمهوريات الشيشان والداغستان وقباردينو–بلقاريا بل اعتبرت من اكثر المناطق مشاركة في الانتخابات(Vereshchahin،2018: 4).

ووفقا للاستطلاع الذي اجري عام 2012 لمعهد علم الاجتماع التابع للاكاديمية الروسية للعلوم، فان ما بين 10 و15% من المواطنين من المواطنين الروس يؤيدون شعار (روسيا للروس) و30% يعتقدون بوجود تمتع العرق الروسي بحقوق ومزايا اسمى من تلك التي يتمتع بها الاعراق الاخرى، ان الخطاب الروسي بشكل عام بات يتسم بالسلبية تجاه الاقليات وخاصة مسلمي شمال القفقاس، فوفقا لاستطلاع اجراه مركز ليفادا عام 2011 حول قضية الهجوم الارهابي في مطار (ديميديدوفو) بموسكو، تبين ان 24% من المشاركين في الاستطلاع يفضلون فرض حظر على دخول واقامة سكان القفقاس الشمالي في الاجزاء الوسطى من روسيا، و 19% من الذين شملهم الاستطلاع ايدوا اغلاق الحدود الادارية مع القفقاس الشمالي بصورة تامة(مرتضى،131،2017)، ان هذه النتائج تظهر ان الدعاية المتطرفة للروس القوميين المرتكزة على المسؤولية الجماعية لشعوب شمال القفقاس والتي اصبحت اكثر تجذراً في وعي المواطن الروسي من العرق السلافي.

ان النظرة السلبية للابناء القوميات المكونة للدولة روسيا الاتحادية من قبل الغالبية العرقية السلافية ترتبط بمشكلة اخرى تضع صانع القرار الروسي في موقف يدفعه الى اعادة النظر الى علاقة المركز بتلك القوميات وهو الامر الذي قد يفسر توجهات القيادة السياسية الروسية الحالية نحو الاعتماد على قوميات معينة في دعم وحفظ نظام واستقرار الدولة مثل دعمها للشيشان واستحضار الدور التاريخي للقوزاق، الا وهو التحدي الديمغرافي.

ان نسبة من هم في سن الشباب(15–24 سنة) في المجتمع الروسي لا تتجاوز 10% اي ما يعادل 14 مليون نسمة في حين ان ثلث السكان من كبار السن (55سنة فاكثر) وفق تقديرات عام 2017، ويضاعف من خطورة الامر ان روسيا من اقل دول العالم من حيث نسبة النمو السكاني والتي تبلغ 8% نتيجة زيادة نسبة الوفيات عن نسبة المواليد، مما يؤثر سلباً على وعلى نحو مباشر في الاقتصاد والامن القومي الروسي، لانه يعني نقصاً حاداً في الايدي العاملة ،وفي افراد القوة العسكرية الروسية، وترفض القيادة الروسية ويدعمها الراي العام الروسي فتح ابواب روسيا امام المهاجرين الاجانب، ولا يسمح سوى للمهاجرين من اصول سلافية فقط بالهجرة الى روسيا الاتحادية(الشيخ:90:2018) وتعتبر بعض الاقليات القومية المكونة للاتحاد الروسي هذا الامر تمييزاً ضدهم مثل ابناء القومية الشركسية الذين يصرون على السماح بعودة ما يسمونهم العائدين من ابناء جلدتهم والذين تم تهجير اجدادهم في القرن

التاسع عشر على يد روسيا القيصرية ويطالبون بالمساواة بينهم وبين ابناء الغالبية السلافية بهذا الخصوص والسماح لهم بالمساهمة في معالجة الازمة السكانية في روسيا الاتحادية.

من جهة اخرى فان معدلات الزيادة الحالية في عدد مسلمي روسيا عالية مقارنة مع غيرهم من القوميات مما دعا اكثر من دراسة الى الاشارة بان المسلمون سيصبحون أغلبية سكان هذا البلد الأوروبي الآسيوي مع نهاية القرن الحالي حيث يتوقع أن يشكل المسلمين ثلث سكان روسيا مع منتصف القرن، وقد يصبحون الأغلبية مع نهاية القرن، (روسيا قوة إسلامية كبرى صاعدة،23،2013).

تشير الاستطلاعات السابقة وغيرها الى وجود مشكلة حقيقة تواجه منظومة الدولة الروسية وتهدد باعادة انتاج احد اهم الاسباب التي ساهمت في انهيار الاتحاد السوفيتي الا وهي القوميات المكونة لروسيا الاتحادية، ان الشعور السلافي بالكراهية والتفوق اتجاه بقية القوميات التي تشكل اقلية في مجتمع الدولة يعمل على ترسيخ فكرة رفض الهيمنة السلافية على مفاصل الدولة ويزيد من احتمالية التصادم بين الاقليات من جهة والاغلبية السلافية من جهة اخرى، مما يهدد كيان دولة روسيا الاتحادية، ان الشعور المعادي للاقليات القومية يمكن ملاحظة وجود ما يثيره من خلال سياسات الدولة ذاتها، مثل اقرار واقتراح مجموعة من القوانين المثيرة للجدل ابرزها قانون "تعليم اللغات القومية" وما يتضمنه من تغييرات تتعلق بـ "اللغات القومية" الذي تم اقراره مؤخرا في شهر تموز من العام 2018.

تضم محددات السياسة الداخلية الروسية محددا هاما بالنسبة للرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين الا وهو الهوية الوطنية وهذا المحدد لطالما شكل تحدياً لمفهوم القومية للدولة الروسية الحديثة وانعكس على مفهوم المواطنة بشكل مباشر وادى الى نتائج سلبية على مر العصور كونه كان السبب الرئيسي في تأجيج المشاعر القومية لبقية الاقليات داخل بنيان الامبرطورية القيصرية والاتحاد السوفيتي السابق، ويقوم محدد الهوية الوطنية وفق منظور الرئيس بوتين على وحدة الهوية اي وصف الشعب الروسي بأنه شعب امبراطوري(قيصري)، وان الشعب الروسي أمة واحدة: ويعني ان شعب روسيا الاتحادية له أصول وثقافة مشتركة، بالاضافة الى اللغة بحيث يتحدث الشعب الروسي اللغة الروسية بصرف النظر عن اصوله القومية، والعرقية: والتي تشكل أساس الهوية المشتركة لهذا الشعب، واعتبار كل من يحمل الجنسية الروسية بانه جزء من الامة الروسية المدنية بغض النظر عن عرقيته او قوميته(غوربانوف ومحمدوف،3،2012).

وبالتالي فان نظرة القيادة الروسية الحالية تؤكد على هيمنة عرق معين على الطابع القومي للدولة وبالتالي تكرار اخطاء الماضي السوفيتي في محاولة استيعاب واذابة الاقليات القومية ضمن بوتقة الشعب الروسي ذي العرقية السلافية، ولتحقيق هذه الرؤية السياسية للرئيس بوتين تم طرح مسودة ما سمي "قانون تعليم اللغات القومية" بتاريخ 2018/4/10 على البرلمان الروسي (الدوما) للمناقشة من قبل الحكومة الروسية بعد مضي عدة اسابيع من فوز الرئيس فلاديمير بوتين بالانتخابات الرئاسية الروسية، مسودة القانون الجديد تقوم على ضرورة حماية اللغة الروسية كونها اللغة الرسمية للدولة والحفاظ عليها لان ذلك يعمل على ترسيخ الهوية الوطنية لروسيا الاتحادية، وبالتالي فان تدريس اللغات القومية الاخرى يجب ان لا يتعارض مع اللغة الرسمية للدولة ولا يسمح باضعاف مكانتها لان ذلك يؤثر على وحدة شعب روسيا الاتحادية وعليه فان تدريس اللغات القومية يجب ان يكون اختياريا بعكس اللغة الروسية التي لا بد من تدريسها بصورة لا تسمح لبقية اللغات مهما كانت بمنافستها وشهدت مسودة القانون معارضة من قبل الهيئات التشريعية (البرلمانات) المحلية في الجمهوريات القومية المكونة لروسيا الاتحادية اثناء مناقشتها كان من ابرزها القرارات الصادرة عن رئاسة برلمان جمهورية تتارستان رقم: 2255 تاريخ:2018/4/25 والذي تضمن رفع مذكرة للبرلمان الروسي الدوما تتعلق بعدم دستورية هذا القانون ومخالفته للدستور الفدرالي (الموقع الرسمي لبرلمان جمهورية تتارستان/http://www.gossov.tatarstan.ru/).

وبرلمان جمهورية قباردينو–بلقاريا رقم: p531 تاريخ: 2018/5/10 (الموقع الرسمي لبرلمان جمهورية قباردينو–بلقاريا/ http://www.kbr.ru)والذي جاء مؤيداً لقرار برلمان جمهورية تتارستان ومتوافقا في مضمونه المتعلق بمعارضة مسودة القانون الذي حمل الرقم: 7–438863، وبتاريخ 2018/7/25 تم اقرار قانون من قبل برلمان الروسي (الدوما) وباغلبية وصلت الى 388 صوت من اصل 450 (الموقع الرسمي للبرلمان الروسيhttp://duma.gov.ru).

وهو الامر الذي يشير الى نجاح القيادة الروسية الحالية في ربط مصالح النخب السياسية من برلمانيين وزعماء محليين في الجمهوريات القومية بمصالح القيادة الروسية الحالية وبالتالي الحفاظ على ولاء هذه النخب ودعمها للتوجهات الحكومية من خلال ضم العديد منها الى حزب روسيا الموحدة(حزب الرئيس بوتين) او قربهم من الرئيس نفسه ويشير الى التناقض الواضح بين مصالح ابناء النخب السياسية الممثلة للاقليات(PRINA، 2015،14).

بالاضافة الى معارضة المؤسسات التشريعية المحلية للجمهوريات المكونة للاتحاد الروسي لقانون تعليم اللغات القومية اعلاه، فان هيئات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ممثلة للاقليات العرقية والدينية شاركت في عملية الاعتراض على القانون اعلاه ومن ابرزها منظمة او الجمعية الشركسية العالمية التي تتميز بانها احدى المنظمات القلائل جدا في روسيا الاتحادية المسجلة بشكل رسمي لدى الدولة وتضم في عضويتها منظمات ممثلة للمهجر الشركسي من خارج حدود روسيا الاتحادية، ففي المذكرة رقم: 109 تاريخ: 2018/4/11 تم مخاطبة كل من رئيس دولة روسيا الاتحادية ورئيس برلمان الدوما والمجلس الاتحادي ودعوتهم الى مراعاة حقوق القوميات المكونة للاتحاد الروسي فيما يتعلق بتعليم اللغات القومية والمكفولة بدستور دولة روسيا الاتحادية واتخاذ كافة التدابير للحفاظ على اللغات القومية وخاصة الشركسية بما يتماشى مع الدستور والقوانين والاعراف الدولية(الموقع الرسمي للمنظمة الشركسية العالمية:http://intercirass.org).

يرى العديد من ابناء القاليات العرقية والدينية بان قانون اللغات شكل سابقة خطيرة ومخالفة دستورية جسيمة حيث يشير العديد منهم الى اعتماد معظم المذكرات والقرارات المذكورة اعلاه على اظهار وجود مخالفة دستورية تتعلق باقرار قانون تعليم اللغات القومية، حيث تشير المادة 68 من الفصل الاول من دستور روسيا الاتحادية الى ان" 1. اللغة الروسية هي لغة الدولة على كامل أراضي الاتحاد الروسي،2. للجمهوريات الحق في تحديد لغاتها الخاصة وينبغي استخدام هذه اللغات إلى جانب لغة الدولة للاتحاد الروسي في الهيئات الحكومية التابعة للدولة وهيئات الحكومة الذاتية المحلية ومؤسسات الدولة في الجمهوريات 3. يضمن الاتحاد الروسي لشعوبه كلّها حقّ الحفاظ على لغتها الأم وتهيئة الظروف لدراستها وتطويرها"(دستور الاتحاد الروسي الصادر عام1993 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017:2014) .

اي ان اللغات القومية لا بد من استخدامها بجانب اللغة الروسية كحق لابناء القوميات المكونة للاتحاد الروسي وتهيئة الظروف اللازمة لدراستها وتطويرها، بينما يشير قانون تعلم اللغات القومية المشار اليه الى جعلها لغة ثانوية وجعلها اختيارية يعني عدم توفير الظروف الملائمة

لدراستها ويعيق من تطورها حسب ما يرى ابناء القوميات المكونة للاتحاد الروسي، كما ان المواد المادة 69 تشير الى "يضمن الاتحاد الروسي حقوق السكان الأصليين قليلي العدد، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بهاعالمياً والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي"(دستور الاتحاد الروسي الصادر عام1993 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017:2014).

وبالتالي ووفقا لهذه المادة فان اهم حق من حقوق الاقليات وفق القوانين الدولية يعتبر حق استخدام الاقلية للغتها القومية والحفاظ عليها وهذا ما يعيقه القانون الجديد ويحد من استخدام اللغات القومية وهو امر مخالف للمواد الدستورية اعلاه، بينما تؤكد المادة الثانية من الدستور على انه"يجب أن تُعطى القيمة العليا للإنسان وحقوقه وحرياته، واجب الدولة الاعتراف بالحريات والحقوق الإنسانية" كما تشير المادة 19 البند الثاني الى" تكفل الدولة المساواة في الحريات والحقوق الإنسانية والمدنية، بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الأصل، أو الصفة الرسمية أو المادية، أو مكان الإقامة، أو الموقف من الدين، أو القناعات، أو العضوية في الجمعيات العامة أو أي ظروف أخرى. جميع أشكال القيود المفروضة على الحقوق الإنسانية على أساس اجتماعي، أو عرقي، أو قومي، أو لغوي أو ديني محظورة، والمدنية واحترامها وحمايتها"(دستور الاتحاد الروسي الصادر عام1993 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017:2014).

وقد يكون قانون تعليم اللغات القومية قد خرق حق المساواة بين القوميات المكونة للاتحاد الروسي واعطى اللغة الروسية المحسوبة على العرق السلافي تفوقاً اتجاه بقية الاقليات القومية مما يشكل مخالفة دستورية واضحة، واستنادا الى ما سبق فان وجود تخوف و رفض للقانون المتعلق باللغات القومية من قبل الاقليات القومية له ما يبرره ويستند الى حجة دستورية قوية ان جاز التعبير، بالمقابل فانه يمكن القول: ان الحكومة الروسية لها حجة تبرر مشروعية من خلال اعتبارها ان تعليم

اللغـات القوميــة مــا يــزال متاحــا ولــم يلــغ بــل اصــبح اختياريــا وانــه(اي القــانون المشــار اليــه) نــال الموافقــة التشــريعية مــن قبــل البرلمــان (الــدوما) ومجلــس الاتحادي وباغلبية مريحة.

وضــمن نفــس الاطــار تظهــر بعــض السياســات والقــوانين الاخــرى التــي تعمــل علــى اثــارة المعارضــة والتصــادم بــين الاقليــات والمركــز الروســي فيمــا يتعلــق بالبعــد الامنــي، ابرزهــا استحضــار دور القــوزاق وهــم احــد شــعوب روســيا الاتحاديــة والــذي يختلــف فــي تحديــد اصــولهم العرقيــة وعلــى ايــة حــال فــان الــدور القــوزاقي كــان واضــحا ابــان الحكــم القيصــري فــي القمــع والاســتيطان باراضــي بقيــة القوميــات وخاصــة فــي منــاطق شــمال القفقــاس وســيبيريا وغيرهــا، وقــد بــدأ الأمــر بإصــدار الــرئيس الســابق بــوريس يلتســين عــدداً مــن المراســم تقضــي بــالاعتراف بحقــوق خاصــة، بمــا فــي ذلــك الحــق فــي حمــل الســلاح، بالنســبة لجماعــات القــوزاق، ولكــن عــودة ظهــورهم تســارعت وتيرتهــا تحــت حكــم الــرئيس فلاديميــر بــوتين» الــذي جعــل مــنهم رمــزاً لأيديولوجيتــه القوميــة المحافظــة، وفــي عــام 2005، وقــع بــوتين مشــروع قــانون يتــيح لمنظمــات القــوزاق المســجلة اختيــار أعضــاء مــن وحــدات القــوزاق الخاصــة فــي الجــيش الروســي، بينمــا أعطــى لنفســه الحــق فــي تعيــين قــادة القــوزاق، وتــم تســجيل حــزب خــاص لهــم فــي مدينــة روســتوف وتــم تخصــيص 765 مليــون روبــل (13.5 مليــون دولار) مــن ميزانيــة الحكومــة الروســية للانفــاق علــى مــا تســمى الفــرق العســكرية القوزاقيــة حتــى العــام 2025(Golts:2018:15)، ســاهمت هــذه الفــرق القوزاقيــة مــؤخرا فــي قمــع مظــاهرات المعارضــة الروســية التــي جــرت فــي العاصــمة موســكو بتــاريخ 2018/5/5 وظهــرت صــورهم وهــم يرتــدون الــزي العســكري الخــاص بهــم بشــكل واضــح امــام عدســات التلفــزة وهــم يضــربون بعــض المتظــاهرين بالســياط، كمــا انيطــت بهــم وبشــكل رســمي حمايــة المرافــق الخاصــة بتظــيم روسيا لكاس العالم 2018(Arnold:2018:15).

هــذه السياســات القائمــة علــى تشــكيل مثــل هــذه التشــكيلات العســكرية تشــير الــى خــرق الدســتور الروســي ذات نفســه فيمــا يتعلــق بالمســاواة بــين القوميــات

المكونة للاتحاد الروسي فهي تسمح وبدعم رسمي بانشاء احزاب ومنظمات على اساس عرقي وتعطي لهم الحق بحمل السلاح بخلاف الاخرين وبصورة لا تتوافق مع الدستور كما ذكر سابقا، ان اخطر ما يمكن الاشارة اليه هنا هو التركيز على القومية السلافية وفي بعض الاحيان الشيشانية في تشكيل قوات خاصة تتبع لشركات امنية روسية والتي كانت مضمون تعديل القانون رقم 53 والذي يصرح باستخدام قوات المرتزقة الروسية في العالم كله، ويمهد الطريق من الناحية القانونية لتوسيع عمليات الجيش الروسي مع الشركات العسكرية الخاصة، وقد أصبح هذا القانون نافذا ابتدا ء من 9 كانون الثاني/يناير عام 2017 وبموجب هذا القانون ظهرت شركة موران وRSB الامنية بالاضافة الى وحدة(فاغنر) الشهيرة التي اسسها احد العسكريين السابقين والمقربين من الرئيس بوتين الا وهو دمتري اوتكن، وبرزت هذه القوات العسكرية في معارك شرق اوكرانية و سوريا وتتركز مراكز تدريبها في مقاطعة كراسندار اي في مناطق شمال القفقاس (فضة،3:2017).

وهو الامر الذي يشكل استفزازاً للمشاعر القومية للسكان المحليين في المنطقة المذكورة، والجدير بالذكر ان هذه الشركات تقوم بعمليات داخلية مثل حماية كافة المنشآت الاقتصادية الهامة، ان استنساخ دور الشركات الامنية الغربية في روسيا الاتحادية وخاصة فيما يتعلق بطريقة استقطاب العاملين بها ودورهم الداخلي يثير السؤال حول حقيقة الدور التي تقوم بها هذه الشركات التي يسيطر عليها المقربون من النخبة السياسية الحاكمة برئاسة الرئيس بوتين وامكانية تدخل هذه القوات بالطريقة التي تضمن ديمومة النظام الحالي وقمع خصومه وعدم ترك المجال لاي تغييرات سواء كانت من خلال الثورات الملونة او الانقلابات العسكرية التي اجتاحت الدول المجاورة للدولة الروسية.

مستقبل دور الاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية:

يساهم تحديد الظروف الداخلية الحالية للاقليات المكونة لروسيا الاتحادية من القدرة على وضع رؤى محددة تحاول استشراف مستقبل دور هذه الاقليات في اية تحولات سياسية مقبلة،

استنادا الى دورها الذي تم تناوله في التحولات السياسية السابقة التي شهدتها روسيا الاتحادية وتبين اهمية وثبات الادوار التي تقوم بها الاقليات في هذه التحولات وان اختلفت من اقلية الى اخرى في التأثير او التأثر في المتغييرات والتطورات على ساحة روسيا الاتحادية.

ومما سبق فان الادوار التي لعبتها الاقليات سواء العرقية او الدينية في التحولات السياسية السابقة لروسيا الاتحادية توفر منطلقات تسمح بايجاد تصورات مستقبلية لدور هذه الاقليات، والتي يمكن تحدديها في التوجهات او سيناريوهات التالية:

- نظرا لوجود اختلالات واضحة في توزيع المكاسب والمنافع الناتجة من النظام السياسي الروسي بين الاقليات والاغلبية الروسية من جهة والاقليات القومية ذات نفسها من جهة اخرى، فان هذا الواقع سيدفع بعض الاقليات الى المطالبة بلعب ادوار مشابهة للادوار التي تقوم بها الاقليات الاخرى مثل الاقلية الشيشانية او القومية القوزاقية حيث ستعتمد هذه الاقليات على ما يتوفر لها من امكانات وقدرات تساهم في اقناع او الضغط على صانع القرار الروسي لقبول مشاركتها وتحالفها مع النخبة السياسية الحاكمة (القيادة السياسية الحالية) بما يكفل تحقيق مطالبها وامتيازات خاصة بها، وسيتم اعطاء مثال على ذلك من خلال القومية الشركسية في دولة روسيا الاتحادية.
- خرق مواد الدستور المتعلقة بحقوق الاقليات القومية المكونة للاتحاد الروسي سيؤدي الى خلق ارضية عمل سياسي مشترك بين هذه الاقليات للمحافظة على حقوقها مما قد يسمح بنشوء منظمة او حزب او هيئة تضم هذه الاقليات تحت لوائها بغية مواجهة التحديات التي تواجهه وسيفتح الباب على مصرعية لتحقيق تنسيق محتمل مع المعارضة الروسية في ظل وجود تضارب في وجهات النظر بينها وبين النخبة السياسية الحاكمة ومثال على ذلك ظهور (المؤتمر الديمقراطي لشعوب روسيا الاتحادية).

ويظهر سيطرة مفهوم الوطنية عوضاً عن القومية في سلوك العديد من ابناء الاقليات في روسيا الاتحادية ، خلافا للانطباع غير الصحيح الذي اوجده مفهوم القومية سابقا والمرتبط بحق تقرير المصير الا وهو تعبير "الدولة الامة" او "القومية" من ان كل دولة تمثل امة او قومية، فان الحقيقة ان غالبية دول العالم تتكون من عدة امم وقوميات، ان عملية العولمة ساهمت بشكل كبير بنشر "ثقافة عالمية" و"هوية عالمية" مما كان له تأثير ادماجي وتكاملي ، فلم يعد الانفصال عن الدول القائمة(في بعض الاحيان) وتأسيس دول جديدة بقدر ما اصبح اعترافا واقرارا بالحقوق اللغوية والثقافية، والسياسية في اطار الدولة وطن الحالي، بحيث تحولت

الدولة الحديثة لتكون اقل اثنية واكثر تعددية، وتمثل ذلك في اعادة تعريف مفهوم المواطنة، وتعميق مفاهيم ازدواج الهوية، وتعدد الهويات التي يجمع بينها الشخص الواحد(هلال،134:2018).

وترى بعض الاقليات العرقية والدينية في روسيا الاتحادية ان المحافظة على الاستقرار السياسي في روسيا الاتحادية هو بحد ذاته مطلب ومصلحة عليا ولكن ضمن اطار من التعايش السلمي بين الجماعات المتمايزة عرقيا، من خلال وضع ركائز للنظام الاتحادي يتواءم مع التركيبة القومية ويقوم على عدة ترتيبات هي ايجاد تمثيل اقليمي للوحدات القومية المكونة للدولة، واندماج الوحدات الاقليمية في الحكومه المركزية عن طريق مشاركتها في صنع القرارات المركزية و اندماج المناطق في اجراءات صنع قرارات المركز التب لايمكن تعديلها الا باجراءات دستورية و السماح لكل من الاقليات القومية باستخدام لغتها الخاصة في ادارة شؤونها الداخلية ، و الغاء الهيراركية بين الحكومه المركزية و الحكومات الاقليمية بما يسمح بتطوير الاقتصاد(احمد،10:2018).

يرى الباحث ان النخب السياسية الممثلة للاقلية القومية الشركسية تمثل احدى الحالات التي ستتجه الى المطالبة بايجاد ادوار اكثر فاعلية لها ضمن منظومة الدولة الروسية اسوة بغيرها من الاقليات المجاورة لها مثل الشيشان والانغوش وحتى القوزاق،فهي تستند الى مجموعة من الامكانيات التي ترى بأنها قادرة على اقناع او الضغط على صانع القرار السياسي لاشراكها ضمن دائرة "حلفاء" النخبة السياسية الحاكمة ان صح التعبير ، وذلك بالمطالبة بايجاد تشكيلات مسلحة لها ضمن اطار الجيش الروسي (كما الحال في الحالة الشيشانية والقوزاقية) تحت مسمى "فرق الحرس الشركسي" تضمن لها تحقيق مكاسب سياسية بناء على وجود هذه القوة العسكرية على ارض الواقع ابرز هذه الامكانيات تتمثل بتزايد عدد الشراكسة ضمن روسيا الاتحادية بعد الحصول على اعتراف الاكاديمية الروسية للعلوم والذي اعتبر ان كل من القبردي والشركس والاديغة والشابسوغ هم شعب واحد تحت مسمى " الاديغة"(الشراكسة) حيث ينتشرون في مساحة واسعة في منطقة شمال القفقاس في جمهورية قباردينو –بلقاريا وجمهورية قراشاي-شركس وجمهورية الاديغية ومقاطعة ستافربول(بيتاغورسك وما حولها) وجمهورية اوسيتيا الشمالية(منطقة مزدوك) ومقاطعة كراسندار (مناطق توابسه وانابه وامافير وغيرها) بالاضافة الى تواجدهم في مدن موسكو و سانت بطرسبرغ ووفقاً للاحصائيات المسجلة لهذه الاقلية فان عددها يقارب المليون نسمة تقريباً في روسيا الاتحادية مما يجعل تعداد هذه القومية قريبة من

عدد القومية الشيشانية واكثر من عدد القومية الانغوشية على سبيل المثال(كشت،2009:171).

والاعتماد على التاريخ العسكري للشراكسة القائم على وجود علاقات تحالف مع الامبرطورية الروسية انذاك ووجود تشكيلات عسكرية شركسية ضمن اطار الجيش الروسي بالاضافة الى الدور الكبير في التصدي الى الغزو النازي ،والذي يتفق هذا الدور بالتحديد مع رؤية النخبة السياسية الحاكمة حالياً التي تحاول جمع جميع اطياف روسيا الاتحادية تحت مظلة مشاركتهم بالحرب العظمى اي الغزو النازي للاتحاد السوفيتي، والذي تم الاشارة سابقا الى الدور الشركسي في التصدي له، وعدم تعاونهم مع النازيين بعكس بقية الاقليات الاخرى التي تم تهجيرها نتيجة تعاملها مع الالمان مثل الشيشان والشعوب التركية(القرشاي والبلقر) وهذه النقطة قد يرى الشراكسة فيها حجة مقنعة لمطالبهم المقدمة لصانع القرار الروسي، اضف الى ذلك امكانية استغلال الشراكسة للاوضاع غير المستقرة في القفقاس وخاصة في جمهورية قباردينو-بلقاريا حيث تنشط بعض الجماعات المتطرفة والمسلحة، مما يزيد من الحاجة للمطالبة بوجود قوة مسلحة من الشراكسة تعمل على محاربة الارهاب وحماية اراضي روسيا الاتحادية كما هو الحال بالنسبة للقوزاق مثلا، على اعتبار معرفة المركز الروسي بان التيار الاسلامي المتطرف محدود التأثير وضعيف مقارنة مع التيار القومي في المجتمع الشركسي، كما يشير الشراكسة الى قدرتهم على تشكيل مجموعات مسلحة مسيطر عليها تماما بناء على تجربة سابقة في التسعينيات عندما تدخلت فرق المتطوعين الشراكسة في التصدي للغزو الجورجي لجمهورية ابخازيا ونجاحهم في دحر القوات الجورجية وعدم تحول هذه الفرق المسلحة الى جماعات مسلحة متطرفة بل عاد افرادها بكل هدوء الى منازلهم امام انظار اجهزة الامن الروسية، هذا ويشكل الشراكسة ايضاً خلافا دستوريا حقيقياً على الساحة الروسية فيما يتعلق بالابادة الجماعية التي لحقت بهم في القرن التاسع عشر على يد القياصرة، فالاشارة الواضحة لمعاناتهم في خطاب الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين المشار اليه سابقا فيما يخص عملية تهجيرهم والاستعداد الرسمي لمعالجة هذا الوضع، ادى ذلك الى ظهور اشكالية دستورية على السطح تتعلق بقيام برلمانات كل من جمهورية قباردينو-بلقاريا والاديغية بالاعتراف بوقوع الابادة الجماعية بحق الشراكسة ضمن المرسوم الصادر عن برلمان جمهورية قباردينو-بلقاريا بتاريخ 7 شباط 1992 رقم 977 حول ادانة الابادة الجماعية للأديغة (الشركس) خلال الحرب الروسيه الشركسية وقرار برلمان جمهورية الاديغية رقم 1-64 الصادر بتاريخ 29 نيسان

1996 بذات الخصوص واللذان يطالبان بايجاد الية معينة لمعالجة الاثار المترتبة عن هذه المأساة وخاصة فيما يتعلق بعودة احفاد الشراكسة الذين تم تهجيرهم قسرياً (الموقع الرسمي لجمهورية الاديغيةhttp:\\www.adygheya.ru)، والمطالبة بالمساواة بينهم وبين ابناء العرقية السلافية بخصوص السماح بعودة احفاد المهجرين منهم والمساهمة في معالجة المشكلة الديمغرافية في روسيا من خلال تقديمهم لانفسهم كحل لهذه المعضلة من خلال السماح وتسهيل عملية العودة لابناء جلدتهم من المهجرين.

وتكمن المشكلة الدستورية هنا بان هذه القرارات صادرة من خلال برلمانات تعتبر جزءاً من المنظومة التشريعية لروسيا الاتحادية وبالتالي فانها تحتاج الى معرفة مدى الزاميتها للدولة الروسية، والتي قد تتحاشى الخوض في هذه المسألة حالياً كونها مسيطرة على قسم من النخب السياسية الشركسية ولكن في حالة تم رفع هذه القضية الى المحكمة الدستورية العليا فان هذا سيشكل على اقل تقدير احراجا للدولة الروسية داخليا وخارجيا، ناهيك عن توفر قناة رسمية قوية للشراكسة لمخاطبة صانع القرار السياسي الروسي من خلال الجمعية الشركسية العالمية سالفة الذكر فقد تسمح هذه القناة بايصال مطالب الشراكسة الى صانع القرار الروسي من خلال مقابلته، والذي قد يكون ابرزها التاكيد على تكرار العمل بالقرار الاتحادي رقم 690 وهو قرار صادر في 3 يوليو 1998 ويتعلق بشأن الإجراءات العاجلة في دعم حكومي لإعادة توطين الأديغا (الشراكسة) من مقاطعة كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في جمهورية الأديغية (كشت،180:2009).

ان الاعتراف الجورجي بالابادة الجماعية الشركسية عام 2011(الموقع الرسمي للبرلمان الجورجي http://www.parliament.ge)وتشكيل ما يسمى مجموعة القفقاس الحرة في اوكرانيا المناوئة لروسيا الاتحادية ودعوة ابناء القوميات القفقاسية الى الانطواء تحت تشكيل مسلح (لاربي واخرون،22:2017) هذه الاوراق قد تستخدم من قبل النخب السياسية الشركسية لتحذير القيادة السياسية الروسية بضرورة العمل المشترك على عدم السماح بانجراف ابناء هذه القومية وغيرها ضمن السياسات المعادية لروسيا الاتحادية التي قد تهدد استقرار وسلامة اراضيها والتأكيد على الدور الداعم والمساند للقيادة السياسية الحالية من قبل القومية الشركسية.

كما يطرح الشراكسة انفسهم كاقلية قومية وحليفة قوية للنخبة السياسية الحاكمة، ترى انه لا يوجد امكانية لمعالجة اي مطلب من مطالبهم سوى ضمن اطار روسيا الاتحادية لانهم لا يوجد لهم اية امتدادات او ارتباطات عرقية او مصالح قومية خارجية بعكس القوميات الاخرى

مثل التتار والبلقر والقرشاي الذين لهم امتداد طوراني يجمعهم مع الدولة التركية كمثال، ومع بعض التنظيمات التي تعتبرها روسيا الاتحادية ارهابية مثل منظمة "الذئاب الرمادية" المحظورة التي تضم في اعضائها ابناء العرقية الطورانية من الترك والبلقر والقرشاي والتي حاربت في حرب الشيشان الاولى والثانية ضد القوات الروسية(فواز ،87:2015).

ولهذا قد يستمر الشراكسة بالمطالبة استنادا الى حقوق القوميات وفق الدستور الروسي والقوانين والمعاهدات الدولية الملزمة لروسيا الاتحادية بالمطالبة بدمج اراضيهم في وحدة ادارية واحدة في منطقة شمال القفقاس تتضمن اراض اقتطعت منهم سابقا وضمت لاقاليم وجمهوريات اخرى مثل منطقة مزدوك و بيتاغورسك وانابة وتوابسة، علما بان هذا المطلب طرح خلال فترة التسعينيات وبقوة من قبل زعيم النخبة السياسية الشركسية انذاك السيد يوري كالميكوف الذي توفي بظروف غامضة ووصلت التساؤلات حول وفاته الى درجة الاعتقاد بانه تم اغتياله من قبل الاجهزة الامنية الروسية لايقاف مشروعه القومي علماً بانه قدم استقالته من منصب وزير العدل في حكومة الرئيس السابق يلتسين احتجاجاً على التدخل العسكري في الشيشان(Idar،3،2007).

وعاد الحديث حول هذه المطالب مرة اخرى في تصريحات المبعوث الرئاسي لمنطقة شمال القفقاس فلاديمير أوستينوف في عام 2009 الذي حذر من أن مختلف الشخصيات القومية الشركسية تصب الزيت على النار ويحاولون انشاء مشروع فيدرالي جديد مما سيؤدي الى تقطيع اوصال ما سماها جنوب روسيا في حال توحيد المناطق الشركسية (Dzutsati،2015:4) ان الاضطرابات التي وقعت في جمهورية قباردينو/بلقاريا بتاريخ 18 ايلول 2018 على اثر فشل البلقر من منع الشراكسة من الاحتفال بذكرى احدى معاركهم التاريخية(قنجال زاوه) وما رافق ذلك من اقتحام الشراكسة لبعض القرى البلقرية وتدخل قوات الامن ووقوع صدامات بينها وبين الشراكسة ادت الى اصابة 16 من رجال الامن الروسي واعتقال 120 اخرين، والصدامات بين قوات الامن الروسية واهالي العاصمة الانغوشية ماغوس بتاريخ 25 ايلول 2018 احتجاجاً على اقتطاع جزء من اراضيهم واعطائها لجمهورية الشيشان المجاورة، كلها احداث تشير الى ان القيادة الروسية الحالية تهتم بفرض ادوار محددة لكل اقلية وحسب ما تراه مناسباً لدعم وجودها بالسلطة(توترات في شمال القفقاس،راديو اوروبا الحرة:2018).

ان ما يندرج على الاقلية القومية الشركسية يحتمل تكراره لدى اقليات اخرى، وفي هذه الحالة فان القيادة السياسية الروسية ستعمل على استغلال حالة التنافس بين القوميات لتحويلها الى سباق في اثبات الولاء مما يعني ان النخبة السياسية الحاكمة ستبقى قادرة على ربط مصالح النخب السياسية للاقليات سواء كانت عرقية ام دينية بمصالحها وبالتالي السيطرة عليها وابقائها كادوات داعمة لبقاء النظام ومساندة له تستخدمها عند الحاجة والضرورة، اي ان دور الاقليات سيبقى مرتبطاً بتفيذ مطالب النخبة الحاكمة.

الا انه وبالنظر الى ردود الفعل على قانون تعليم اللغات القومية الاخير من قبل بعض النخب الممثلة للاقليات القومية في روسيا الاتحادية وظهور ما يسمى المؤتمر الديمقراطي لشعوب روسيا الاتحادية وهو منظمة ليست مسجلة بشكل رسمي لغاية العام 2018، تم تشكيل نواة هذه المنظمة على اثر اجتماع عقد في موسكو من قبل 12 ممثل عن الجمهوريات والاقاليم المكونة للاتحاد الروسي بتاريخ 21ايار 2018 وحسب المتحدث باسم المؤتمر السيد روسلان ايسين فان الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر هو الدفاع عن الحقوق اللغوية التي كفلها الدستور الروسي لابناء القوميات المكونة للاتحاد الروسي وهو لغاية الان ليس بذي طابع سياسي(مؤتمر الديمقراطي لشعوب روسيا الاتحادية، موقع قفقاس الحرة h:\\www.kavkazr/com)

تشير هذه الظروف الجديدة الى خلق توجه حديث لدى بعض النخب القومية التي تنادي بضرورة ايجاد هيئة او منظمة او حزب يعبر عن مصالح القوميات المختلفة داخل الاتحاد الروسي ويدافع عن حقوقهم، هذا التوجه قد يكون قد تأثر بتجربة حزب الشعوب الديمقراطي التركي الذي تمكن من تسجيل نفسه في تركيا على انه حزب تركي يمثل جميع الاقليات مثل الكرد والارمن والقبجاق وغيرهم ضمن اطار قانون الاحزاب التركي ودون اية توجهات عرقية او عنصرية مهما كانت، والنجاح الذي حققه بانتخابات عام 2015(GOBLE،2015:5). قد يكون من المبكر ان يتم استنساخ نموذج حزب الشعوب الديمقراطي التركي في النظام السياسي الروسي، الا ان ما يثير الاهتمام هو ايجاد صيغة توافقية بين مختلف القوميات في روسيا الاتحادية والتي عادة ما تتميز بالانقسام والخلاف عدم القدرة على التنسيق لا يعود السبب فيه الى التعدد والتنوع القومي في روسيا الاتحادية، اذا ما تم تناول الاقليات على اساس انتمائها الديني في روسيا الاتحادية ستكون النتيجة تركزها في مناطق حوض الفولغا والاورال وسيبيريا وشمال القفقاس، وما يلفت النظر هو عدم قدرة هذه الاقليات على ايجاد ادارة دينية

واحدة لها تعمل على ادارة شؤونها، ليس ثمة في روسيا طائفة اسلامية موحدة، بل توجد مجموعتان، فالائمة التتار غير مقبولين في شمال القفقاس، والائمة القفقاسيون لا يؤمون المصلين في المساجد التتارية، والتنسيق بين القيادات الدينية يلاحظ بشكل عام لدى حل المهام المشتركة للمسلمين، والتي تكلفهم بها السلطة المدنية، ان الوضع القائم مناسب تماماً لرجال الدين في كلتا المجموعتين، اما التضامن الديني فذو طابع محدود وهذا ما تجلى على سبيل المثال في اثناء الحرب الشيشانية الاولى والثانية بشكل خاص، كما تفتقر البنية الروحية للاقليات المسلمة الى وحدة التنظيم،فهي تتنافس من اجل بسط النفوذ على الرعية والحصول على حق تمثيل المسلمين امام السلطة المركزية(مالاشينكو،19:2018) اي ان القيادة السياسية الحالية تستغل حالة التنافس والخلاف بين الاقليات الدينية في السيطرة عليها، حيث تمارس نفس السياسة التي ذكرت في الحالة الشركسية سابقاً.

اهتمام حزب يابلوكو الليبرالي الروسي بهذه المنظمة وخاصة دعوتها الى تكريس الفدرالية في النظام السياسي الروسي، وحضور السيد مكسيم شفتشينكو الرئيس السابق للمجلس الرئاسي لحقوق الانسان في الدولة الروسية للاجتماعات التي عقدها اعضاء المؤتمر، قد يشير الى تبني فكر سياسي جديد يدعو جميع الاطراف المعارضة للقيادة الروسية الحالية الممثلة بالرئيس فلاديمير بوتين، داخل روسيا الاتحادية الى التنسيق والاتحاد فيما بينها لمواجهة العودة الى النظام الشمولي حسب قولهم(ماذا يهدف مؤتمر الديمقراطي لشعوب روسيا الاتحادية، راديو اوروبا الحرة: 2018).

مما سبق يتضح الدور الهام الذي لعبته الاقليات العرقية والدينية في التحولات السياسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي واعتماد اول رئيس لروسيا الاتحادية على دعم ممثلي وقادة الجمهوريات والاقاليم القومية من خلال منحهم قدر كبير من الصلاحيات وحرية اتخاذ القرار مما ساهم في ظهور دعوات انفصالية مثل القضية الشيشانية التي شكلت مثالا واضحاً للدور الفعال للاقليات في النظام السياسي الروسي، والتي كانت مفتاح نجاح الرئيسي للرئيس الثاني لروسيا الاتحادية فلاديمير بوتين من خلال توحيد صفوف الشعب الروسي خلفه، وتحولها فيما بعد الى ركيزة اساسية للاستقرار بعد ان كانت القضية الشيشانية عاملا مقلقا للسياسة الداخلية الروسية، كما ان النجاح الاكبر الذي يعود للرئيس بوتين تمثل في قدرته على كبح جماح صلاحيات رؤساء وقادة الجمهوريات والاقليم المكونة للاتحاد الروسي، وهو الامر الذي اوقف حالة الانفلات والفوضى التي سادت ساحة الاتحاد الروسي.

الا ان انجرافه نحو الماضي القيصري المهيمن على الفكر الوطني للرئيس بوتين واتخاذه لعدد من الاجراءات والتدابير التي تمس حقوق ومطالب الاقليات العرقية والدينية واعتماده في اخماد معارضة هذه الاقليات على جعل النخب السياسية الممثلة للاقليات القومية في حالة من التنافس وقدرته على تحويل هذا التنافس الى سباق في الولاء له كما ذكر سابقا، كل هذه السياسات تعيد الى الاذهان التجربة السوفيتية السابقة التي لم تنجح في احتواء الاقليات القومية نتيجة اعتمادها على استيعابه بدل من تعزيز تواجده في النظام السياسي، ولا بد من القول: ان سياسية الصهر الاجتماعي، او " بوتقة الصهر" بالقوة قد اثبتت فشلها، كما اوضحت خبرة تفكك الاتحاد السوفيتي الذي مارس سياسة طمس الميزات اللغوية والثقافية والدينية على مدى سبعين عاماً، وادى ذلك الى قيام الباحثين وصانعي السياسات العامة بالتعامل مع تحدي التعددية الثقافية او التعددية الاجتماعية واليات التوفيق بين وحدة الدولة من ناحية، واحترام التنوع الاجتماعي والثقافي (القومي) من ناحية اخرى، وابتكار الصيغ المؤسسية المناسبة لتحقيق ذلك، والتي يعبر عنها مفهوم الديمقراطية التوافقية(هلال:132:2018).

خلاصة الفصل الخامس:

سعى هذا الفصل الى بيان التاثيرات المتبادلة بين النخب السياسية الممثلة للاقليات من جهة والقيادة الروسـية الحالية التي تعتبر امتداد للتحولات السـياسـية التي رافقت ظهور دولة روسيا الاتحادية من جهة اخرى واستعراض هذه الادوار والسياسات المستقبلية، والاشارة الى دور الاقليات وبالتحديد الاشـــكاليات المتعلقة بمطالب هذه الاقليات والذي كان له دور بارز في تشكيل النظام السياسي الروسي الحالي، وتطرق هذا الفصل الى الاهداف والوسائل التي تلجأ اليها الاقليات في الحالة الروسية، و مدى تأثر الدولة الروسية بحد ذاتها بهذه الاهداف والوسائل، لاظهار دور هذه الاقليات في التحولات السياسية التي تشـهدها روسـيا الاتحادية، وتسليط الضوء على هذا الدور مع محاولة استشراف امكانية تطوره مستقبلا في حال لجوء الاقليات في روسـيا الاتحادية الى صـيغ او سـياسـات تحالفية او توافقية بما يسـمح به اطار الدولة الروسية، والذي قد يخرج عنه في حال وجد الفرصة المواتية لذلك.

الخاتمة

من خلال ما سبق فقد هدفت هذه الدراسة الى بيان مجموعة من الاهداف وهي: التركيز على دور الاقليات في النظام السياسي الروسي من خلال التعرف على واقعها ومقوماتها ومستوى تأثيرها، واستشراف مستقبل الدور الذي يمكن ان تلعبه الاقليات (المسلمة انموذجا) كونها تمثل اغلبية الاقليات الدينية المتواجدة في المجتمع الروسي، وامكانية نجاح الاقليات في روسيا الاتحادية في ايجاد حزب او تكتل يمثل مصالحها ويشارك بفاعلية في الحياة السياسية الروسية، بالاضافة الى ملاحظة تطور النظام السياسي الروسي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وتولي الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد الحكم عام 2000 والتعرف على البيئة الداخلية والبنية المؤسساتية للنظام السياسي الروسي وطبيعية القوى المؤثرة فيها، ومن اجل بيان هذه الاهداف الموضوعة فقد تمحورت مشكلة الدراسة حول ما يلي:

- طبيعية الدور الذي قامت به الاقليات العرقية والدينية سابقا وما تقوم به حاليا ومستقبل هذا الدور.
- تمكن الاقليات العرقية والدينية من الحفاظ على ما حققته خلال عملية التحول السياسي في روسيا الاتحادية في ظل العودة الى السيطرة الشبه مركزية لحزب روسيا الموحدة وقدرتها على ان يكون لها دور مؤثر في ظل هذا النظام السياسي الحالي.

وانبثق عن الاطار النظري للدراسة مجموعة من الاسئلة المتعلقة باهدافها ومشكلة الدراسة المشار اليها اعلاه وكما يلي:

- ما هو دور الاقليات العرقية والدينية في التحولات السياسية التي حدثت في روسيا الاتحادية ؟ وهل تسمح بنية النظام السياسي الروسي لمشاركة واسعة وفاعلة للاقليات في الدولة الروسية؟ وهل هناك امكانية لتشكيل تحالف سياسي بين ابناء الاقليات المختلفة يهدف الى انشاء حزب

سياسي يسعى ظاهريا الى المشاركة في الحياة السياسية الروسية ولكنه في الداخل يمثل التوجه القومي او الديني لهذه الاقليات؟ وما هو اثر التعدد الاثني والديني على استقرار النظام السياسي في روسيا الاتحادية؟

- كيف استطاعت القيادة السياسية الجديدة المتمثلة في بوتين اعادة بناء الدولة؟ ما مقومات القيادة التي تمتعت بها حقبة بوتين والتي مكنتها من اعادة بناء الدولة الروسية التي كانت على وشك الانهيار في حقبة يلتسين ؟ و ما هي حدود الدور الذي تؤديه النخب في عملية التحول في روسيا الاتحادية؟

عملت الدراسة على التوصل الى نتائج معينة بهدف الاجابة عن هذه الاسئلة من خلال اعتمادها على منهج النظم(System approach-جابرئيل الموند) بالاضافة الى منهج الوصفي التحليلي، كأدوات تحليل محتوى عنوان الدراسة مرتكزه في اطارها النظري على نظرية تحليل النظام السياسي (دافيد ايستون) ونظرية النخبة لدراسة دور الاقليات العرقية والدينية في التحولات السياسية في روسيا الاتحادية خلال فترة الدراسة (2000 -2017)، وتوصلت الى اجابة اسئلة الدراسة من خلال النتائج التالية وكما يلي:

1. تتميز روسيا الاتحادية بوجود تنوع قومي كبير داخل بنيان هذه الدولة حيث توجد اقليات عرقية ودينية متنوعة وبعضها يجمع ما بين العرقية والدين، هذا التنوع وعلى مر العصور كان يؤثر ويتاثر بالنخب السياسية الحاكمة في الدولة الروسية، وسيبقى هناك دور هام يلعبه هذا التنوع القومي في النظام السياسي الروسي داخلياً، وساهمت الاقليات العرقية والدينية في التحولات السياسية التي شهدتها روسيا الاتحادية بصور مختلفة فمنها من تمكن من تحقيق التوافق مع النظام السياسي الجديد مثل جمهورية تتارستان، ومنها ما تم احتواءه باساليب تجمع ما بين العنف والترغيب مثل ما حدث مع قضية الاقلية الشيشانية، ومنها من شهدت العلاقة مع المركز الاتحادي توترات ما تزال لم تحسم لغاية الان مثل الاقلية القومية الشركسية.
2. ما تزال مصالح الاقليات سواء كانت عرقية او دينية في روسيا الاتحادية، تتضارب ولا تتقاطع في كثير من الاحيان وهذا الامر يعني قدرة الدولة الروسية على معالجة مطالب او تحديات كل منها لوحدها، دون وجود تنسيق او تعاون بينها، ولهذا تعمل النخبة السياسية الروسية الحاكمة على ايجاد نوع من التمييز الواضح في تلبية مطالب بعض الاقليات وتهميش مطالب اقليات اخرى، مما يخلق حالة من التنافس بين هذه

الاقليات من جهة وقد يؤدي الى التنسيق فيما بينها وظهور موقف موحد لها او الالتفاف حول السلطة المركزية لتحقيق بعض المكاسب من جهة اخرى.

3. يتباين اهمية الدور الذي تلعبه الاقليات من احداها الى اخرى في النظام السياسي الروسي، فمنها من حافظ على دور فعال وقوي في النظام السياسي الروسي الحالي مثل الاقلية القومية الشيشانية ومنها من شهد تراجعا لهذا الدور عما كان عليه في فترة التسعينيات مثل القومية التترية والشركسي، ووجود تشكيلات مسلحة لبعض الاقليات ضمن اطار الجيش الروسي مثل فرق النخبة الشيشانية ومليشيات القوزاقية يؤكد على ان الاقليات سيكون لها دور هام في مستقبل الدولة الروسية.
4. اثبتت التجربة التاريخية للدولة الروسية من خلال تعدد الانظمة السياسة وتغيرها ان فكرة النخبة الحاكمة كانت هي المسيطرة في النهاية، وبغض النظر عن التحولات السياسية التي كانت تحدث كانت نخب سياسية محددة هي التي تحتكر السلطة وهي التي تقوم بتوجيه المجتمع الروسي مهما كان شكله وفق مقولة "روسيا تعرف طريقها."
5. تمكنت روسيا الاتحادية من تجنب تحولها الى "دولة فاشلة" بفضل القيادة السياسية الحالية المتمثلة بالرئيس بوتين والتي تحصلت على المقومات اللازمة لذلك، وكان لهذه النخبة السياسية الدور الرئيسي والواضح في اعادة بناء الدولة الروسية من خلال ادخال تحولات جذرية على بنية مؤسسات الدولة كي تتمكن من اداء وظائفها السياسية والامنية والاجتماعية بكفاءة تستند الى الشرعية والرضا المجتمعي اي بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية.
6. صعود القيادة السياسية الروسية الممثلة بالرئيس فلاديمير بوتين ونجاحها في الحصول على دعم الرأي العام في السياسات المتخذة من قبلها اعتمد بالدرجة الاولى على نجاح الرئيس بوتين في معالجة القضية الشيشانية التي كانت ابرز تحدي في التحولات السياسية لروسيا الاتحادية والتي تظهر اهمية الدور الذي تلعبه الاقليات العرقية والدينية، والتي تعتبر من العوامل التي تؤثر بشكل ايجابي وسلبي في استقرار روسيا الاتحادية ولهذا فان نجاح القيادة الروسية الحالية في احتواء مثل هذه الاقليات اعتمد بشكل كبير على كبح جماح حكام الجمهوريات والاقاليم القومية داخل روسيا الاتحادية، وبناء تحالفات جديدة مع تلك الاقليات.

7. للنخبة السياسية الحاكمة تأثيرها على مستقبل روسيا الاتحادية، بل في بعض الاحيان تصنع هذا المستقبل، وهذا يؤكد طبيعية نموذج "الديمقراطية الموجهة" المعتمد على "الزعيم الاوحد" اي الرئيس الحالي بوتين الذي يقرر كل شيء والمعتمد على ما يسمى "الاستبداد الناعم."

تمكنت الدراسة على ضوء اجابتها للاسئلة الرئيسية والفرعية منها للدراسة والمتعلقة باهدافها ومشكلتها من خلال النتائج التي توصلت اليها الى وضع مجموعة من التوصيات وكما يلي:

1. الاعتماد على السياسات القائمة على تعزيز التنوع القومي لدولة روسيا الاتحادية بما ينسجم مع مفهوم الدولة المدنية الحديثة والابتعاد عن سياسة الاستيعاب الممارسة حاليا بحق القوميات المكونة للاتحاد الروسي، واخذ العبرة من التجربة السوفيتية الفاشلة في هذا المجال والاحتكام الى الدستور الروسي الذي يقوم على ضرورة احترام التنوع القومي لروسيا الاتحادية، وان تعمل الاقليات القومية على تعزيز وتقوية دورها في هذا النظام السياسي من خلال اخذ العبرة من المعالجات سالفة الذكر، واستحضارها دروها التاريخي والحالي في بناء الاتحاد الروسي والمطالبة بتمثيل لها في النظام السياسي يأخذ بعين الاعتبار مصالحها ومطالبها، وهذه المعالجة الروسية لمشكلة الاقليات يمكن الاخذ به في العالم العربي من اجل الحد من نزعات بعض الاقليات نحو الانفصال.
2. حل التشكيلات العسكرية المسلحة التي تحمل المسميات القومية مثل المليشيات القوزاقية او النخبة الشيشانية، والاكتفاء بايجاد قوة امنية موحدة تجمع جميع ابناء روسيا الاتحادية مثل " الحرس الوطني"، او السماح للاقليات الاخرى مثل القومية الشركسية بايجاد قوة مسلحة على غرار التشكيلات سالفة الذكر وضمن اطار الجيش الروسي.
3. ان تجربة التحول في روسيا الاتحادية تؤكد على ان الديمقراطية لا ينبغي لها ان تفرض على الدول والمجتمعات بل يجب على المجتمعات والدول ان تحدد الشكل والنمط المناسب لها من الديمقراطية فتاخذ منها ما يناسب واقعها وتطبقه، وهذه العبرة يجب ان يؤخذ بها في دول العالم العربي(خاصة دول الربيع العربي) والاستفادة من هذه التجربة الروسية فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي، فالافكار السياسية لن تحرك المجتمعات الى الامام الا اذا كانت وليدة مكونها الاجتماعي والثقافي والتاريخي.
4. ضرورة العمل على ايجاد ارضية عمل مشتركة بين النخب السياسية الممثلة للاقليات القومية المختلفة المكونة للاتحاد الروسي، من خلال ايجاد هيئة او منظمة تمثل مصالح

هذه الاقليات القومية وتدافع عن حقوقها داخل الدولة الروسية استنادا الى الدستور الروسي والقوانين والمواثيق الدولية الملزمة لدولة الروسية، وتوسيع نطاق ما يسمى "المؤتمر الديمقراطي لشعوب روسيا الاتحادية" وتحالفه مع المعارضة الروسية فيما يخص العمل من اجل تأسيس دولة مدنية تكفل لجميع مكوناتها حقوقهم ضمن منظومة الدولة الفدرالية.

5. توقف القيادة السياسية الروسية الحالية عن سياسة محاباة بعض الاقليات على حساب الاقليات الاخرى، وتحويلها الى حالة تنافس بين هذه الاقليات على اثبات الولاء للنخبة السياسية الحاكمة الحالية، واحترام جميع مكونات القومية للدولة الروسية والمساواة بينها وفق الدستور والقوانين والاعراف الدولية.
6. اعادة النظر في القوانين التي تمس حقوق الاقليات القومية المكونة لروسيا الاتحادية مثل "قانون اللغات" واعادة النظر ايضا في التعديلات الدستورية التي قلصت من صلاحيات الجمهوريات والاقليم القومية المكونة للاتحاد الروسي بشكل يتعارض مع الاتفاقيات الفدرالية الموقعة بين هذه الجمهوريات والاقاليم والمركز الروسي في فترة التسعينيات والتي حددت العلاقة بينهم وفق الدستور الاتحادي انذاك مثلما حصل لدستور جمهورية الاديغية.
7. ايجاد معالجة دستورية صحيحة للمطالب الخاصة لبعض الاقليات القومية المكونة للاتحاد الروسي مثل قرار جمهورية قباردينو–بلقاريا المتعلق باعادة المهجرين الشراكسة من المهجر والاعتراف بالابادة الجماعية الشركسية، وتفعيل دور المحكمة الدستورية العليا في الفصل فيما يتعلق بمشاريع القوانين التي تمس او يشتبه بانها تعتدي على حقوق ابناء الاقليات القومية المكونة لروسيا الاتحادية.
8. التأكيد من قبل النخب السياسية الممثلة للاقليات العرقية والدينية المكونة لروسيا الاتحادية على ان اية مطالب لهم او تحديات تتعلق بحقوقهم لا بد ان تعالج ضمن اطار دولة روسيا الاتحادية فقط لا غير، وعدم السماح باستغلالها من قبل اية اجندات خارجية، بالمقابل لا بد للقيادة السياسية الروسية الحالية من تلبية ومعالجة هذه المطالب من قبلها وعدم قمع الاقليات القومية بالشكل الذي يجبرها الى اللجوء الى قوى خارجية لمساعدتها في الدفاع عن حقوقها.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية

اسكندر، مروان(2011). **الدب ينقلب نمرا، روسيا الولادة الجديدة**، بيروت ،رياض الريس للكتب والنشر.

الاسود، شعبان الطاهر ،(2003). **قضايا الاقليات بين العزل والادماج**،القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

الاسود،صادق(1991). **علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده**،بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر.

اندرسون،جيمس،(1999). **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي،عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.

برزج، نهاد مصطفى(1987). **تهجير الشراكسة**، ترجمة عصام حسن حتق،عمان، مكتبة الشباب ومطبعتها.

بريجنسكي، زيغنيو،(1999). **رقعة الشطرنج الكبرى:الالوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة امل الشرقي، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع.

بول،تيرنس،بيللامي،ريتشارد،(2009). **الفكر السياسي في القرن العشرين**، ترجمة مي مقلد، القاهرة،المركز القومي للترجمة.

بيزاوغوالني،الن، كرينكو،يوري،(2012) **الجبليون في شمال القفقاس والحرب الوطنية العظمى**،موسكو، مركز معهد دراسات وسط اسيا والقفقاس والاورال.

بينو،سعيد(2002). **الشيشان عدوان روسي مستمر وحرب 1994-1996** ،عمان، مطابع الصفوة.

بينو، سعيد (1997). **الشيشان والإستعمار الروسي**، عمان، مطابع الصفوة.

تروتسكي،ليون(1978). **تاريخ الثورة الروسية**، ترجمة اكرم الديري- الهيثم الايوبي،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

توم،بوتمور ،(1978). **الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد الجوهري،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

جراي، جون،(2000). **الفجر الكاذب: اوهام الرأسمالية العالمية**، ترجمة احمد فؤاد بديع، القاهرة، مكتبة الشروق، المجلس الاعلى للثقافة"المشروع القومي للترجمة".

الجنابي، ميثم،(2003). **الاسلام في اوراسيا**،بيروت، دار المدى الاسلامية.

حسين، احمد سيد، (2015). **دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة(روسيا في عهد بوتين)**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

خشـــيب، جلال،(2015). **آفاق الانتقال الديمقراطي في روســـيا دراســـة نقدية في البنى والتحديات**،بيروت،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

الخزرجي، ثامر كامل،(2004). **النظم السـياسـية الحديثة والسـياسـات العامة**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

رائف،احمد،(1994). **مسـتقبل الاسـلام في روسـيا وما وراء النهر**،بيروت، الزهراء للاعلام العربي.

زيد، عبدالحكيم سعيد،(2000). **ماساة القوقاز المسلمة وملحمة الشيشان الصامدة:الجذور والاسباب**، بيروت، مكتبة وهبة للطباعة والنشر.

سبيتان، فتحي ذياب(2011). **قضايا عالمية معاصرة**،عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع.

ســـطاس زهدي، وســـطاس، راتب وقبرطاي، أميرة ومرزة، ملك (1997). **نضـــال الشـــعب الشـيشـاني من أجل اسـتقلاله**، دمشـق، دار مشـرق-مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر.

سـعد، علي اسـماعيل،(1989). **مدخل الى علم الاجتماع السـياسـي**، بيروت، دار النهضـة العربية .

ســـليم،محمد الســـيد(2014). **تطور الســـياســـة الدولية في القرنين التاســـع عشـــر والعشرون**،القاهرة، دار الفجر.

شـــادي، هاني، (2012). **التحول الديمقراطي في روســـيا من يلتســـين الى بوتين،التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي**،القاهرة، دار العين للنشر.

شـــنبة، يوري موســـى (1997). **انتصـــار الوحدة في شـــمال القفقاس**، ترجمة أميرة قبرطاي،دمشق، مطبعة الرازي.

شـــحشـــي ،عبد الرحمن(2012). **(النخبة: مقاربة في المفهوم) نخب مغاربية: الخلفيات، المســارات والـــــتأثير**، أعمال المنتدى المغاربي الثاني، منشــورات مدى، الدار البيضاء.

شيفتسوفا،ليليا،(2006). **روسيا بوتين**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

الشـيخ، نورهان،(1998) . **صـناعة القرار في روسـيا والعلاقات العربية–الروسـية**، بيروت، مركز وحدة الدراسات العربية.

الشـيخ، نورهان (2010). **سـياسـة الروسـية تجاه الشـرق الاوسـط في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة ،مركز الدراسات الاروبية–كلية الاقتصاد والعلوم.

الشيرازي، محمد الحسيني،(2002). **مأساة الشيشان**، عمان ،مؤسسة الفكر الاسلامي.

الصـباح، عبدالله علي المالك، (2017). **الصـعود الاسـتراتيجي لروسـيا الاتحادية واثره على التوازنات الدولية(1991-2015)**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

عبدالحافظ،احمد،(2005). **الدولة والجماعات العرقية دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان**، القاهرة، وكالة الاهرام للتوزيع.

عبد الحميد عاطف معتمد، (2009). **اسـتعادة روسـيا مكانة القطب الدولي:ازمة الفترة الانتقالية**،بيروت، اوراق الجزيرة 12(الدار العربية للعلوم ناشـرون/مركز الجزيرة للدراسات.

عبدالعليم ،طه(2005). **روسيا في المتغيرات الدولية والادوار الاقليمية**، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان.

عادل،محمد(2007). **مسلمو روسيا ومشاريع الاستقلال**،المركز العربي للدراسات الانسانية، العدد 3.

عـارف، محمـد(1972) **المنهج في علم الاجتمـاع"المنهج الكيفي والمنهج لكمي في علم الاجتماع**،القاهرة، دار الثقافة.

عبدالله، امجد، (2011). **التحولات الاسـتراتيجية في العلاقات الامريكية–الروسـية**، بيروت، دار المنهل اللبناني.

عبداللطيبوف،رمضـان،(2007). **مصـائر الاسـلام في روسـيا**، ترجمة يوسف سلمان،بيروت، دار المدى الاسلامي.

عمارة، سـامي،(2015). **بوتين صـراع الثروة والسـلطة**، القاهرة، دار نهضـة مصـر للطباعة والنشر.

العزاوي،دهام محمد دهام،(2003). **الاقليات والامن القومي العربي:دراسـة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي**، عمان، دار وائل للنشر.

غورباتشوف،ميخائيل،(1988). **البريسترويكا**،ترجمة حمدي عبد الجواد، دار الشروق،القاهرة.

غوربانوف، رسلان، محمدوف، عبدالله رينات ،(2012)**المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية**،، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

فرح، سهيل، (2017). **الحضارة الروسية المعنى والمصير**،بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

فواز ،احمد عبدالحافظ،(2015). **المسلمون في روسيا: ما بين الإرث التاريخي والإشكاليات المعاصرة**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

فوكوياما ،فرانسيس،(2007). **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مجاب الامام، الرياض، دار العبيكان.

قبيلات، ياسر ،(2018). **الغاز بوتين قصة حياة وسيرة مهنة**،عمان، الان ناشرون وموزعون.

فضة، فادية،(2017). **تشريع التجنيد في روسيا–استخدام المرتزقة وخصخصة العمل العسكري**، الدوحة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

قلعجية، وسيم خليل، (2016). **روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

القصير، ما هر ابراهيم، (2014). **المشروع الاوراسيوي من الاليمية الى الدولية–العالم بين حالة اللاقطبية ونظام متعدد الاقطاب**، القاهرة، دار الفكر العربي.

كتن، جورج شكري(2001) **العلاقات الروسية–العربية في القرن العشرين وافاقها دراسات واستراتيجية**،ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

كشت، علي،(2009). **الصراع الداخلي في منطقة شمال القفقاس الشركسية(دراسة وتحليل)1991–2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان،الجامعة الاردنية.

كشت،علي واخرون،(2013). **آسيا الوسطى وشمال القوقاز: السلفيون– الشيعة – الجهاديون**،دبي،مركز المسبار للدراسات والبحوث.

لاكوير، والتر،(2016). **البوتينية: روسيا ومستقبلها مع الغرب**، ترجمة فواز زعرور، دمشق، دار الكتاب العربي.

مالاشينكو،الكسي،(2018). **الاسلام في روسيا الماضي والحاضر والمستقبل**،ترجمة هاشم حمادي، دمشق، دار الحصاد.

مرتضى، يوسف، (2017). **المسلمون في روسيا الموروث وتحديات المستقبل**، بيروت، دار الفارابي.

ملتشــين،ليونيد،(2001). **تاريخ روســيا الحديث من يلتســين الى بوتين**،ترجمة طه الولي، دمشق، دار علاء الدين.

ميدفيديف، روي،(2018). **روســيا تنهض من كبوتها**، ترجمة هاشــم حمادي، دمشــق، دار الحصاد.

ناتخو،قادر،(2009). **التاريخ الشركسي**، ترجمة محمد ازوقة،عمان، دار ورد.

نسيم، بلهول،(2014). **الوحل الروسي في القوقاز- في انهيار العقيدة العسكرية الروسية امام قوس التحدي الاســلامي الشــيشــاني**، ،عمان، دار الوراق للطباعة والنشــر والتوزيع.

النجار، مصـــطفى عبد القادر(2003). **اضــواء على اطماع روســيا القيصــرية والاتحاد الســوفيتي في الخليج العربي والجزيرة العربية منذ اواخر القرن التاســع عشــر حتى اواخر القرن العشرين:دراسة في التاريخ الدولي**،عمان، دار زهران.

والتر،ريتشموند،(2010). **شمال القفقاس الماضي والحاضر والمستقبل**،ترجمة جميل يونس اسحاقات(حلاشته)، عمان، مركز الدراسات الشركسية.

وطفة، علي اســـعد(2015). **في مفهوم النخبة-مقاربه بنائيه**، الكويت، مركز نقد وتنوير للدراسات الانسانية.

احمد، مبارك مبارك(2018). **معضــلة الفدرالية في المنطقة العربية**، مجلة الســياســة الدولية، العدد 211.

امين، اميل(2012). **الكنيســة الارثوذكســية هل توجه الحياة الســياســية الروســية**،الشــرق الاوسط العدد 1241.

الاصـفهاني،نبيه(1999)، **الانتخابات الروسـية وتوقعات المسـتقبل في القرن الجديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد 138.

الاصـفهاني، نبيه(1997). **روسيا الاتحادية في مواجهة تحديات المستقبل**، مجلة السـياسـة الدولية، العدد 129.

الاصـفهاني، نبيه،(1998). **حكومة كيرينكو وتحديات المستقبل في روسيا الاتحادية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 133.

الاصـــفهاني، نبيه،(2000). **تصـــاعد الليبرالية الروســـية في مطلع القرن الجديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد 140.

الاصفهاني، نبيه (1994). **مستقبل الحياة السياسية في روسيا الاتحادية بعد الانتخابات البرلمانية**، القاهرة، العدد 115.

بارخوفا،آلا ،(2006). **حزرت شـــومن يغادر منتصـــراً**، موســـكو، صـــحفية كميرســـت، العدد(3397).

الحســـيني، عبدالرحمن(2014). **روســـيا تكرر الأخطاء القديمة وتعرض علامات الدولة الفاشلة**، جريدة الغد الاردنية، العدد 3624.

راشـــد، باســـم،(2018).**جدل الاختراق الروســـي للديمقراطية الامريكية**، مجلة الســـياســـة الدولية،العدد 213.

راشد، باسم،(2018).**دوافع ومالات النزعة الانفصالية في اوروبا**، مجلة السياسة الدولية،العدد 211.

رباحي، امينة،(2014). **موقع روســـيا في العلاقات الاورو-أطلســـية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي الى فترة رئاسة بوتين**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 13.

الشـيخ،نورهان،(2018). **الشـباب الروسـي تحديات مهمة وسـياسـات فعالة**، مجلة السـياسـة الدولية، العدد 211.

سـليم، محمد السـيد(2010). **العرب ونزاع ناغورنو قره باخ سـيناريو القرارات الدولية**،جريدة النهار الكويتية، العدد 955.

سـليم، محمد السـيد،(1992). **العرب فيما بعد العصـر السـوفيتي**، السـياسـة الدولية، العدد 108.

سـليم، محمد السـيد، المكيمي، هيلة، (2012). العلاقات **بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة وافاق تطويرها**، مجلة حوليات الادب والعلوم الاجتماعية العدد 32.

الش،احمد ،(1991). **حروب القوقاز**،مجلة الواحة، عمان، العدد (49).

عبد البديع، احمد عباس،(1993). **الاقليات القومية وازمة الســلام العالمي**، مجلة الســياســة الدولية، العدد144.

عمارة، سـامي،(2004). **شـامل باسـييف يعلن مسـؤوليته عن اغتيال قادروف ويتوعد بوتين نفسه بعملية مماثلة**، جريدة الشرق الاوسط، العدد 9303.

عمروش، عبدالوهاب، (2012). **الدولة المنهارة : قراءة اولية في اســـباب ومراحل انهيار الدول**، مجلة السياسة الدولية: ملحق العدد 189.

العبداللات،راضي،(2009). **فلاديمير بوتن الذي اعاد لروسيا قوتها وهيبتها**، جريدة الغد العدد

العزى، غسان(2000). **روسيا ما بعد الحرب الباردة من "البلشفية" الى "البوتينية"**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 83.

فهمي، اماني محمود،(1991). **الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 103.

كشت، علي (2003). **جمهورية شمال القفقاس الكونفدرالية**، مجلة الاخاء، عمان، العددين (127/126) .

نويري، محمد(2009) **تحليل النظام السياسي عند دافيد ايستون** ،مجلة الحوار المتمدن، العدد 2827.

هلال،علي الدين،(2018). **عوامل تصاعد النزعات القومية/الانفصالية في العالم**، مجلة السياسة الدولية، العدد211.

يوسف،ايمن طلال(2008) **روسيا البوتينية بين الاتوقراطية الداخلية والاولويات الجيوبوليتيكية الخارجية2000-2008**، المستقبل العربي العدد 358.

المطيردي، عبد العزيز، (2005). **المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني الروسي"دراسة في الجغرافيا السياسية"**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 18.

بوتين يفتتح مسجد موسكو الكبير بحضور عباس واردوغان(2016). مجلة الوطن الكويتية، العدد 14164 .

روسيا قوة إسلامية كبرى صاعدة،(2013). جريدة الاتحاد الامارتية ،العدد 13593 .

منتقدو بوتين: الديمقراطية في روسيا مهددة(2003). جريدة الاتحاد، العدد 10196.

المسلمون في روسيا:جدل الحوار والانفصال،(2006). مجلة المجتمع الكويتية،العدد 1636.

فوز حزب بوتين في الانتخابات الروسية وميدفيدف يشيد ب«الممارسة الديمقراطية(2011)، صحيفة الرياض السعودية، العدد15869.

البوذيون يحتلفون بالعام الجديد في ربوع روسيا،(2004) القاهرة، جريدة الاهرام، العدد 42859.

قاديروف: نهاية رحلة بين موالاة روسيا ومجاهدتها(2004). جريدة الاتحاد، العدد 10206.

ابو عمرة، رنا مصطفى، (2010) **فاعلية سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه ظاهرة الدول الفاشلة اثناء فترة ولاية الرئيس جورج بوش الثانية(2005-2008) بالتطبيق على المنطقة العربية**، رسالة ما جستير غير منشورة ،القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

بكتاش،ماسينيسا(2013). **الاتجاهات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية منذ سنة 2000 دراسة حالة اسيا الوسطى**،دراسة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر.

بولمكاحل، ابراهيم(2009)" **تاثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الاوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة**" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- الجزائر.

بن نوي، حسان،(2010). **تأثير الاقليات على استقرار الانظمة السياسية الشرق الاوسط: دراسة حالة لبنان**، رسالة ماجسيتر غير منشورة،الجزائر، جامعة محمد خضير بسكرة.

عبد اللطيف، اماني(2011). **التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية 1991-2008**، رسالة ما جستير غير منشورة ،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

لارابي، ستيفن (2017). **روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية**، كاليفورنيا، مؤسسة RAND البحثية.

كوفمان، مايكل(2017).**عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا**، كاليفورنيا، مؤسسة RAND البحثية.

دستور الاتحاد الروسي الصادر عام 1993 شاملا تعديلاته لغاية عام2014،(2014) ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة .

رمان، سمير(2017). **العلاقات الروسية- الإسرائيلية**،الدوحة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

نيمستوف وميلوف، بوريس وفلاديمير(2009)،**بوتين والازمة**، تقرير خبراء مستقلين، موسكو.

الخولي،لطفي،(1993). **الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية**، ورقة قدمت الى: روسيا واســـيا الوســـطى والعرب، مجموعة قراءات، الندوة التي اقامها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

باكير،علي حســن،(2005). **هل ننتظر ثورة حمراء في موسـكو**،مجلة العصــر الالكترونية، htt\\www.alasr.ws

هـل تصـــبح روســـيا دولـة إســـلاميـة منتصـــف القرن الحـالي؟:الموقع الالكتروني:http\\mubasher.aljazeera.net\news

اغتيـال نيمتسـوف خيوط الغرام (2015) متوفر على الرابط الالكتروني (http\\www.aljazeera.net\news)

قرار برلمان جمهورية تتارسـتان رقم: 2255 تاريخ:2018/4/25(الموقع الرسـمي لبرلمان جمهورية تتارستان/http://www.gossov.tatarstan.ru/).

قرار برلمـان جمهوريـة رقم: رقم: p531 تـاريخ: 2018/5/10(الموقع الرســـمي لبرلمـان جمهورية قباردينو-بلقاريا/ http://www.kbr.ru)

البرلمـــان الروســـي يقر قـانون اللغـات (الموقع الرســـمي للبرلمـان الروســـي (http://duma.gov.ru

مذكرة الجمعية الشـــركســـية العالمية رقم: 109 تاريخ: 2018/4/11(الموقع الرســـمي للمنظمة الشركسية العالمية:http://intercirass.org)

قرار برلمان جمهورية الاديغية رقم 1-64 تاريخ: 1996/4/29 (الموقع الرسمي لجمهورية الاديغية http:\\www.adygheya.ru)

اعتراف البرلمان الجورجي بالابادة الجماعية الشـركسـية(الموقع الرسـمي للبرلمان الجورجي (http://www.parliament.ge

المؤتمر الـديمقراطي لشـــعوب روســـيا الاتحـاديـة متوفر على الرابط الالكتروني(http:\\www.kavkazr/com)

شادي، هاني(2007) في روسيا عام الخلافة،متوفر على موقع : http://news.bbc.co.uk

موقع وزارة التعليم والبحث العلمي لروســيا الاتحادية- النظام الســياســي في روســيا- (www.ar.russia.edu.ru)

كابلي ســـعود(2013). **نظرة تفســـيرية للســـياســـة الروســـية،دور النخبة الروســـية**،موقع الالكتروني وطن اون لاين

موقع راديو اوروبا الحرة(www.rferl.org)

ب. المراجع الاجنبية:

Anna Matveeva ,**The North Caucasus: Russia's Fragile Borderland** (Central Asian & Caucasian Prospects Series) \ Royal Institute for International Affairs/Chatham House (December 1, 1999)

Konstantin N. Maksimov, **Kalmykia in Russia's Past and Present National Policies and Administrative System**, Central European Univ Pr (June 30, 2008)

Horvath, Andreath, Yakutia: **Siberia of Siberia ,** Benteli Verlags Ag Dist; Bilingual edition (July 17, 2006)

Melissa Chakars. **The Socialist Way of Life in Siberia: The Buryat Transformation,** Central European University Press (May 15, 2014)

Prina, Dr Federica, **National Minorities in Putin's Russia: Diversity and Assimilation** , Routledge,2016

Richard Arnold , **Cossacks at the 2018 World Cup: Law and Disorder? Publication: Eurasia Daily Monitor** Volume: 15 Issue: 87 June 6, 2018

Aleksandr Golts , **Russian Cossacks to Join National Guard Units, Publication: Eurasia Daily Monitor** Volume: 15 Issue: 35 March 7, 2018.

Valery Dzutsati , **Circassian Organizations at Odds With the Kremlin**, Publication: Eurasia Daily Monitor Volume: 12 Issue: 174, September 28, 2015.

VSEVOLOD VERESHCHAHIN**, The 2018 Presidential Election in Russia,**Institute for politics and society**,** POLICY BRIEF / APRIL 2018

Paul Goble ,**Turkish Circassians Reject Proffered Alliance With Kurds**, Publication: North Caucasus Weekly Volume: 16 Issue: 7 April 7(2015).

Nefliasheva, Naima, **Kremlin Annexation Drive Mobilizes Adygea's Muslim Community,** North Caucasus Weekly, Volume 7, Issue 40(2006)

Idar, Aslan, **The FSB's Campaign to Eradicate Circassian Nationalism**, North Caucasus Weekly, volume 8, Issue, 7(2007).